

تجلید کتب
صلاح الدفر

α

β

γ

δ

13

تاريخ العصر الحديث

مصر

الولايات المتحدة - الاستعمار الأوروبي

[منهاج السنة الخامسة ثانوى]

تأليف

محمد صبرى

الحائز على دكتوراه الدولة فى الآداب مع الشرف من جامعة باريس
أستاذ التاريخ العصرى بالجامعة المصرية

28285

[قررت وزارة المعارف تدريس هذا الكتاب بمدارسها الثانوية]

[الطبعة الأولى]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٩٣٦



[حقوق الطبع محفوظة للؤلف]

الى المصلح الكبير

على ماهر باشا وزير المعارف العمومية، أهدى كتابي

محمد صبرى

فهرس الكتاب

صفحة

المقدمة... ٧

الكتاب الأول

الباب الأول : تمهيد .

١٣ حكم الرومان . حكم العرب . الممالك . الفتح العثماني . الحملة الفرنسية

الباب الثاني : محمد علي .

٣١ (١) نشأة محمد علي ونهوضه

٣٨ (٢) الاصلاحات الداخلية

٥٨ (٣) سياسة محمد علي الخارجية

الباب الثالث : خلفاء محمد علي .

٨٠ عباس الأول . محمد سعيد باشا

الباب الرابع : اسماعيل .

٩٥ (١) الخطة المالية والسياسية وأسباب التدخل الأوروبي

١١٨ (٢) الأعمال العامة

١٣٧ (٣) النهضة العمرانية والسياسة

الباب الخامس : توفيق .

صفحة

(١) مقدمات الثورة ١٧٨

(٢) الثورة العربية ١٩٢

الباب السادس :

مصر في عهد الاحتلال ٢١٦

الكتاب الثاني

الولايات المتحدة ٢٤١

الكتاب الثالث

الاستعمار الأوروبي :

(١) أوروبا في أفريقية ٢٦٥

(٢) أوروبا في آسيا ٢٨٦

(٣) إنجلترا في الأوقيانوسية وشمال أمريكا ٣٠٩

مقدمة

اعتاد الكثيرون أن لا ينظروا الى "التاريخ" نظرة اعتبار وأن لا يقدّروا مهمة المؤرّخ الدقيقة حق قدرها متوهمين ، والناس أعداء ما جهلوا ، ان عمله ينحصر في نقل الحوادث وسردها ، ولعل لهم عذرا لأن معظم الكتب ، إن لم تكن كلها ، التي ظهرت بالعربية في تاريخ مصر الحديث خلو من روح البحث العلمى .

وإذا كان التاريخ علما بالغاية التى يرمى اليها ، وهى الاهتمام الى الحقيقة ، وبوسائل البحث التى يريد الوصول بها الى هذه الغاية ، فهو ولا ريب فى احتاج الى مرانة طويلة وذوق سليم يستمد منهما المؤرّخ قدرة المصوّر الماهر فى تمثيل الوقائع تمثيلا رائعا يبهرك بحقيقته وجماله .

وتظهر شخصية المؤرّخ فى حسن استخلاصه الوقائع من منابعها ، والجمع فى كتابته بين الإيجاز والوضوح اللذين هما لباب كل بلاغة وفن .

ولما كانت حقائق التاريخ المصرى لا تزال مشوشة فى الأذهان
أو مجهولة ، خصوصا وان الكتب الأجنبية لا تنظر الى الحوادث
المصرية إلا من ناحية واحدة ، رأينا أن فى عتقنا أمانة يجب
أن نؤدّيها .

وقد أوجزنا هذا الكتاب حتى يكون سهل المتناول بين طلاب
العلم وعامة الناس وخاصتهم على السواء ، وها نحن أولاء نذكر أهم
المصادر ، ليتبين القارئ أننا لم نأل جهدا فى تحقيق الغرض الذى رسمناه
لأنفسنا ، ونرجو أن نكون قد وفقنا بعض التوفيق ما

مصادر تاريخ مصر الحديث

١

المصادر العربية

لا نريد أن نذكر إلا أهم المصادر التي يمكن الرجوع إليها :

مذكرات محمد عبده — هذه المذكرات القيمة لم تنشر الى اليوم ، وهى من أدق ما كتب عن الثورة العرابية وأسبابها ، ولكنها غير كاملة لأن النسخة الخطية التي اطلعنا عليها تقع فى ١٤ صفحة ، ويقف ذكر الحوادث عند وزارة شريف الأولى فى عهد الثورة .

وقد كتبت هذه المذكرات بناء على طاب الخديوى عباس ، وصدرت بعريضة شكر جاء فيها : ” مولاي ، هذا مقام الذاك لنعمتك ، العارف بقدر منتك ، أمرتني أن أكتب ما شهدت وما سمعت ، وما علمت وما اعتقدت فى الحوادث العرابية من عهد نشأتها الى نهايتها ، مع بيان أسبابها وإسناد الأعمال الى أربابها ... علم بعوامل هذه الفتنة يقرر تبعة الخطيئة على من اقترفها ويرى منها من رمى بها ، وقد كان الساعى فى تسكينها حاثى التراب فى وجهها وقوف على أسرار هذه النازلة يبعد بالعقل الرشيد عن الاعتراض بطواهر ليست لها سرائر وصور إنما تنكشف عن غير وغير “ .

ومن أهم أقسام هذه المذكرات القسم الذى شرح فيه محمد عبده أسباب الثورة البعيدة فى عصر اسماعيل .

حقائق الأخبار عن دول البحار — وضعه الميرالاي اسماعيل سرهنك ناظر

المدارس الحربية (المرحوم اسماعيل باشا سرهنك) سنة ١٣١٤ هـ ، مطبعة بولاق .
أنظر تاريخ مصر فى الجزء الثانى من هذا الكتاب الذى يقال ان المرحوم اسماعيل بك رآفت اشترك فى تأليفه .

عجائب الآثار في التراجم والأخبار — تأليف الشيخ عبد الرحمن الجبرتي .

مصر للمصريين — تأليف خليل النقاش : ويقع في تسعة أجزاء ولعل أهمها الجزء الأول ، وهو نادر الوجود ، وفيه يحاول الكاتب اثبات أن المصريين في سنة ١٨٨١ كانوا يريدون الطفرة .

لمحة في تاريخ مصر — تأليف كلوت بك وتعريب الأستاذ محمد مسعود .

تاريخ محمد علي — تأليف الأستاذ محمد رفعت .

الوطن (١٨٧٨ - ١٨٧٩) — مجموعة من السنة الأولى من جريدة

الوطن التي ظهرت في أواخر حكم اسماعيل ، ولا توجد في دار الكتب ولا في المكاتب العامة ولا في إدارات الصحف المجموعة الأولى من أية صحيفة سياسية كانت تصدر في ذلك العصر .

٢

المصادر الفرنسية والانجليزية

توجد مصادر رسمية ، ومصادر شبه رسمية ، ومصادر غير رسمية :

أما المصادر الرسمية فقد نشرت مراسلات رسمية كثيرة في عدة أجزاء من الكتاب الأزرق الانجليزي والكتاب الأصفر الفرنسي خاصة بالمسألة المصرية ، ويمكن الوقوف منها على حقائق كثيرة صريحة أو بين ثنايا السطور .

المصادر الشبه رسمية — نريد بالمصادر الشبه رسمية الصحف التي تنطق بلسان

حكومة معينة كالتيمس وغيرها والكتب والمذكرات المطبوعة التي اشترك واضعوها في الحوادث اشتركا فعليا أو أمكنهم الوقوف على دخالها بفضل الوظيفة التي كانوا يشغلونها .

مصادر شبه رسمية

Rivers Wilson. — Chapters of my official life. London, Arnold 1916.

Lord Cromer. — Modern Egypt.

Lord Cromer. — Abbas II.

Milner (A). — England in Egypt, 1892.

Blunt (W.S.). — Secret History of the English occupation of Egypt.

Baron des Michels. — Souvenirs de Carrière (1855–1886). Paris, Plon, 1901.

Freycinet (De). — La Question d’Egypte, 1905.

Freycinet (De). — Souvenirs (1878–1895.)

Chaillé-Long. — L’Egypte et les Provinces perdues. 1899.

مصادر غير رسمية

Emile Bourgeois. — Manuel de Politique Etrangère, en 3 V. (voir Egypte).

Merruau (P). — L’Egypte contemporaine de Méhémet-Ali à Saïd Pacha (1840–1857).

Histoire Financière de l’Egypte depuis Saïd Pacha jusque à 1876, par J. C. (J. Claudy).

Mac Coan (J.) — Egypt under Ismaïl, 1889.

Seymour Keay — Spoiling the Egyptians. London, 1880.

Rothstein (Th.) — Egypt's ruin. a Financial and administrative record. London, 1910.

Broadley. — How we defended Arabi and his friends, 1884.

Malortie (K. Von). — Egypt : native rulers and foreign interference, 1883.

Khedives and Pashas, by one who knows them well. London, 1884. (Moberly Bell).

Documents et extraits de Journaux Relatifs aux affaires d'Egypte, Paris, 1881.

Samuel Baker. — The Egyptian Question. London, 1884.

Farman (E). — Egypt and its betrayal, 1908.

Ninet (John). — Arabi Pacha, 1884 (en français).

Dicey (E). — The story of the Khedivate, 1902.

Sabry (M). — La Genèse de l'Esprit National Egyptien (1863—1882) Paris, 1924.

Collection du Times.

Collection du Progrès Egyptien du 11 juillet 1868 au 14 Mai 1870, à la Bibliothèque du Caire.

الباب الأول

تمهيد

حكم الرومان . حكم العرب . الممالك . الفتح العثماني
الحملة الفرنسية

ان مصر الحديثة رغمًا من اختلافها عن مصر القديمة في العوائد واللغة والدين الموروثة عن العرب تربطها بالأولى رابطة القومية ، ولئن فقدت استقلالها في بعض عصورها فقد حافظت على مقومات شخصيتها التي تكوّنت في عصر الأسرة الأولى الطيبة سنة ٥٨٦٧ قبل الميلاد وكادت تودى بها المحن حوالى سنة ٥٤٢ حين أخنى عليها الفرس ، ولكنها قاومت حتى دهمها اليونان والرومان (٣٣٢ ق . م) فعملوا على قتل روح المقاومة ومظاهر استقلالها .

١

حكم الرومان — كانت مصر في عهد الرومان في عداد ولايات الأمبراطور الشخصية التي تخضع لسلطته وكانت مزرعة له

وخزانة غلال لروما فانهضرت الثروة فى أيدى طائفة قليلة من المصريين ، ووقع الأكثرون فى بؤس ”وقد نشأ عن هذا البؤس أن المصريين أصبحوا لا يعنون بشؤون حكومتهم أو بالتغيرات التى تحدث فيها ، وقد تبدلت همتهم ولم تعد تحفزها أقل رغبة فى الاشتراك فى حكومة الدولة أو الكنيسة“^(١) .

وما زال القساوسة حفظة التقاليد المصرية القديمة حتى أمر تيودوز مجو الدين القديم وإغلاق المعابد (٣٨١ م — ٢٤١ قبل الهجرة) ففضى على البقية الباقية من مصر الفراعنة .

واعتنق بعض المصريين المسيحية فسموا قبطا ، وظلت المسيحية دين الدولة المصرية ٢٥٩ سنة (٣٨١ — ٦٤٠ م) . أما اللغة القديمة فقد تلاشت فى الواقع اذ تغير شكلها تقليدا لليونانية على أثر ترك الحروف الهيروغليفية التى لم تكن سهلة الأداء وكانت صورها تذكر المسيحيين بعصور الوثنية .

ولقد كان عصر المسيحية فى الشرق مملوءا بالحروب المدنية ، وضروب الاضطهاد الدينى ، والتنازع المذهبى ، والفسوق ، والاستهتار ، والأخلاق الساقطة المأخوذة عن بيزنطة .

(١) جرافتون ملن : ”الحكم الرومانى“ ١٨٩٨

٢

حكم العرب — في ذلك العصر ظهر مجد في العالم يحمل دينا جديدا فما كان من مصر وقد سُمّت نير يزنطة وما صحبه من عمراك مستمرّين شيعة الأقباط وشيعة اليونان إلا أن دعت العرب اليها، وكانوا استولوا على قسم من بلاد الشام، فافتتحها عمرو بن العاص سنة ٦٤٠ م .

وقد اشتهر العرب في البداية بحسن الادارة ، وازالة كثير من الضرائب الجائرة، وتوفير أسباب الأمن والرفاهية للأهالى، فاعتنق أكثر المصريين الاسلام حتى جاء الوليد في آخر العصر الأول من الهجرة فأصدر قانونا يحرم به اللغة اليونانية في جميع أنحاء الدولة، وصارت لغة المصريين من ذلك الوقت لغة العرب .

والى ذلك العصر ترجع مصر الحديثة العربية بدينها، ولسانها، وأدبها . على أن الشعب ظل مصرياً في صميمه لأن العرب الذين نزلوا مصر لم يرب عددهم على المائة ألف . وهذه الدفعة الخارجية كانت ولا ريب أكبر خطر يتهدّد كيانه مذ تطرق اليه الاضمحلال، ولكن الكتلة القومية بقيت محتفظة بوحدتها .

على أنه لا يفوتنا أن العرب جعلوا أكبر همهم فيما بعد الاحتفاظ بولايتهم الجديدة، فكان حكام الاسلام يرسلون اليها قوادا وعسكرا لحراستها، وكانوا يكثرّون من تغيير الوالى خوفا من أن يدعو طول البقاء والتمتع بالسلطة الى اغتصابها وإشهار استقلاله .

ومن جهة أخرى كانت كثرة الخلافات الدينية، وتعاقب الأسر المختلفة فى حكومة الاسلام من شأنها انتشار الحروب الداخلية فى مصر، وفساد الادارة وسط الفوضى والتقلبات المستمرة . وقد انتقلت حكومتها الى بنى أمية (٦٦٥ م) ، فالعباسيين (٧٥٠ م) ، فالطولونيين (٨٦٩ م) ، فالفاطميين (٩٦٨ م) . وجوهر قائد المعز الخليفة الفاطمى هو الذى أسس مدينة القاهرة (٩٧٠ م) .

ثم انتقلت حكومة مصر بعد ذلك الى الأيوبيين الأكراد الذين استأثروا بالأمر (١١٧١ م) وهم الذين أتوا بالممالك الى مصر .

٣

حكم الممالك — ويرجع أصل الممالك الى غارات چنكيزخان، وهم شبان من الشرکس وغيرهم أسرهم التتر فى غزواتهم، واتخذوهم عبيدا لهم وكانوا يبيعونهم فى أسواق النخاسة بأسيا، فاشترى الأيوبيون منهم ١٢,٠٠٠ حوالى سنة ١٢٣٠ م واتخذوا منهم حرسا لهم .



محمد علی باشا

وما لبثت قوّة المماليك أن اتسعت وازداد نفوذهم فقتلوا الملك المعظم توران شاه (١٢٤٩ - ١٢٥٠) ابن الملك الصالح أيوب، وهو آخر سلاطين هذه الدولة .

ثم انقضت فترة (١٢٥٠ - ١٢٦٠) تنازع فيها الأيوبيون والمماليك على الملك حتى جاء الظاهر بيبرس البندقدارى (حامل البندقية) أحد العبيد المماليك الذين اشتراهم الملك الصالح وقتلوا غيلة ابنه توران، فأعلن نفسه ملكا على مصر، وهو أول سلاطين المماليك البحرية (١٢٦٠ - ١٢٧٧) .

وكان الظاهر من أكبر ملوك هذه الأسرة وأعظمهم جاها وقوة، وهو الذى جعل مصر مركز العالم الاسلامى باحيائه الخلافة العباسية بعد اندثارها على أثر دخول هولاكو بغداد .

علم بيبرس أن عبد القاسم أحمد يدعى انه ابن الظاهر الخليفة العباسى فاعترف له بحقه فى الخلافة وأنزله مصر فاستقرت الخلافة فيها، ثم ما لبث الخليفة الجديد « المنتصر بالله » أن منح بيبرس لقب « سلطان » وأرسل اليه كالمبتع رسالة يبين له فيها واجباته .

والواقع أن مصر فى عهد المماليك كانت خاضعة اسما للخلفاء العباسيين الذين كانوا آلات بأيديهم يعترفون بنفوذهم الدينى عند العامة،

ويمكن القول أن الخلافة قد أضاعت هيبتها منذ سن العباسيون لأنفسهم ، وتبعهم الفاطميون في ذلك ، سنة استدعاء قبائل التركان الهمجية وغيرها للاستعانة بها في المحافظة على ملك كانت هي أول الطامعين فيه .

❖ وكان الممالك قسمين " الممالك البحرية " وهم الذين حكموا مصر في العصر الأول (١٢٦٠ - ١٣٨٢) ، ومعظمهم من الترك والمغول الذين كان أسكنهم الملك الصالح أيوب جزيرة الروضة بالنيل ، و " الممالك البرجية " وهم الذين جاءوا بعد ذلك وسكنوا الأبراج بالقلعة أو في نواحي المدينة ، وكان معظمهم من الجراكسة (١٣٨٢ - ١٥١٧) .

كانت الحكومة على جانب من القوة والسلطان تهيمن على بلاد النوبة والشام ، وكانت على جانب من الثروة ، قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح سنة ١٤٩٨ ، بسبب الضرائب والمكوس التي كان يفرضها الممالك على التجارة المارة بالبحر الأحمر والسويس في طريقها بين الشرق وجنوة والبندقية في البحر الأبيض .

على أن حكم الممالك في مجموعه كان حكم فوضى ودسائس ، وفتن داخلية ، متقسمين شيعا وأحزابا ينتسبون الى قوادهم وسلاطينهم ،

منهم الأشرفيون والظاهرليون والمؤيدون ، وكانوا فى نزاع ومعارك مستمرة بصدد كل تولية جديدة وفى كل آونة .

ويشبه حكمهم من كل الوجوه حكم القواد فى آخر الدولة الرومانية حين استبد الجند بالأمر وخرجوا على كل نظام يعزلون ويولون طمعا فى غنيمة أو مال .

وكانت إدارتهم لا تعنى بزراع ولا ضرع ، ففشى الجهل ، وذهب الأمن ، ووقفت حركة العمران : حدث فى عهد بارسباى (الملك الأشرف) سنة ١٤٢٢ تعداد يستدل منه على أن عدد المدائن والقرى فى القطر المصرى نقص الى ٢١٧٠ وكان فى القرن الرابع يبلغ ١٠,٠٠٠ ، وهذا أبلغ دليل على سوء الادارة فى عهد الممالك .

استمرت هذه الحال فى عهد الحكم العثمانى (١٥١٧ - ١٨٩٨) الذى اشترك فيه الممالك اشتراكا فعليا ، فامتدت القرون الوسطى فى مصر لغاية آخر القرن الثامن عشر .

٤

الفتح العثمانى — صارت مصر ولاية عثمانية فى عصر سليم الفاتح (١٥١٧ م) وكان غرض الأتراك الاحتفاظ بسلطانهم ، بفجروا على نهج العرب فى تغيير الولاية ، والتفرقة بين الحكام وحال ذلك دون

قيام حكومة قوية ثابتة تعنى بصالح البلاد والرعية ، وكانت كل أعمال
الوالى لا تتعدى إرهاب المصريين بالضرائب ، وجمع المال بكل وسيلة .
وكان للأتراك وال (باشا) على مصر ترسله الأستانة ، وكانت له
في الظاهر الكلمة العليا ، وكان بجانبه قائد تركى وجيش محتل ، وكانت
الولاية مقسمة الى أربعة وعشرين إقليما يحكم كل إقليم منها سنجق
من البكوات الممالك .

على أن هذا الجيش القوى مالبت أن فسدت دخليته ، واضمحلت
سلطة الأتراك في مصر ، وعادت الكلمة للممالك ، ولكن أخلاقهم
انحطت الى أسفل درك ، فكانت حياة الفرد منهم كما يقول ” فولنى “
المستشرق الفرنسى ” سلسلة من جرائم القتل والغدر والمؤامرات
والدسائس قد انقطعت بين بعضهم وبعض كما انقطعت بينهم وبين
سائر الناس أسباب المحبة والعطف ، وصلات القرابة والرحم ، فراحوا
يتورطون في حماة الرذيلة ، ويدمنون معاقرة الخمر ، ويسترسلون في جماع
الفسق ، وكان النظام قد انتهى من صفوفهم ، والطاعة قد ذهبت من
قلوبهم ، ولم يبق في أنفسهم شئ من تلك الروح الحربية التى كانت
أغلب الخصال عليهم ... وكانت بيوت البكوات من الممالك قد
أصبحت مواخير من القذارة والدعارة ، بعد أن كانت فى الماضى
مثالا للتزاهة والتقشف ، وعنوانا للبساطة والتزهد .

وكانوا جميعا إلا القليل يلقون حتفهم على أسنة الحراب أو غدرا في الطريق حتى ان أحدهم كان أكبر أمانيه أن يموت على فراشه .

وقد حل الجذب في البلاد فحالت أخصب البقاع فلوات جرداء ، وشلت حركة التجارة ، والزراعة ، والصناعة ، وهي حال يؤول اليها كل بلد زراعى بوجه خاص لا توجد فيه حكومة تسهر على مصالحه ، وتحسن تدبير المياه بانشاء الترع والجسور والقناطر ، وتعهدتها .

وقد صدق نابليون في قوله ” ان الادارة الحسنة في مصر تكفل للنيل الغلبة على الصحراء ، والادارة المعتلة تكفل للصحراء الغلبة على النيل “ .

وكان الشعب في أتعس حال من الجهل والشقاء ، فنسى ذكر ماضيه المجيد وما خلف من آثار ، وانقطع ما بينه وبين العالم الخارجى ، وانصرف الى العرافة ، والتنجيم ، والسحر ، والخرافات ، والبطالة ، وكان كما يقول شارلس مرى ” يرزح تحت كلا كل الظلم والاستعباد ، لا يأمن أحد على أملاكه ، إلا السناجق وحملة الشرع ، وليس لأحد حق في الوراثة ، بل الحكومة هي المالكة لكل شىء ، وكانوا لا يسمحون للفلاح إلا بمسكة الرمح وبلغة العيش ... وكان حديث القوم فى أسواقهم الحربية ، وحاناتهم المتهذمة ، لا يدور إلا حول ما حل بالبلاد من الفتن الداخلية ، وما يئن تحت أعبائه الأهليون من التعس والشقاء : إذ كانت

الأفراد تطرح أرضا فتجلد أو تقتل بدون أية محاكمة ، لا يفلت من ذلك شيخ أو امرأة ، وكان الضباط يطوفون الشوارع ليلا ونهارا و برفقتهم زمرة من الأشقياء يحملون حقائب جلد يضعون فيها ما يحزه أولئك الضباط السفاحون من الرؤوس أثناء طوافهم ، وكانوا لا يرون من الضروري لتوقيع عقوبة الاعدام قيام الدليل أو شبه الدليل على إجرام المتهم وإنما يكتفون في إثبات إجرامه بما قد يكون في حيازته من الثراء أو الغنى ... لذلك لم ير الأغنياء وسيلة للاحتفاظ بما لديهم من المال إلا بالتظاهر بالفاقة والمترية “ .

والواقع أن تركيا ما كان يعنيها أن تسود الوحدة والنظام في مصر أو في أية ولاية من ولاياتها ، وكان ضعفها يحرك الأطماع في الداخل والخارج ، ولا ريب أن كثرة التغيرات التي حدثت في الحكومة كانت من العوامل التي دفعت الجيش في القرن السابع عشر الى العبث بالنظام وقتل الولاة : في سنة ١٦٠٤ قتل ابراهيم باشا والى وعلفت رأسه على باب زويلة ، وصار الجيش يطالب السكان بالمال غصبا ففقد الولاة هيبتهم في أعين المصريين .

وفي القرن الثامن عشر كان البكوات ، وخصوصا زعيمهم شيخ البلد ، أقوى نفوذا من الولاة يثورون عليهم ويحصرون في أيديهم حكومة البلاد الفعلية .

وكان شيخ البلد على بك الكبير يعمل على فصل مصر من الدولة وتأسيس مملكة مستقلة فعين ثمانية عشر من أصدقائه بكوات، منهم ابراهيم، ومراد، ومحمد أبو الذهب، وأعلن استقلاله في سنة ١٧٧١ وطرده الى العثماني من مصر.

اجتهد بعد ذلك في القضاء على الفوضى واصلاح القضاء والمالية، وارسل زوج ابنته «أبو الذهب» لقمع الهوارة بين اصوان وأسيوط، وأرسل ٢٠.٠٠٠ مقاتل لفتح اليمن، وقوة أخرى من ٨.٠٠٠ جندي بقيادة أحد ضباطه اسماعيل بك لاحتلال شاطئ البحر الأحمر الشرقي، وقوة أخرى بقيادة حسن بك لاحتلال جدة فلم تمضي ستة أشهر حتى وقع معظم شبه جزيرة العرب في قبضة على بك، وأعلنه شريف مكة سلطان مصر وخابان البحرين، وضربت العملة باسمه.

وفي السنة عينها أرسل «أبو الذهب» ومعه ٣٠.٠٠٠ مقاتل لفتح الشام، وبعث بمندوبين للمفاوضة مع البندقية وروسيا في عقد محالفات مع مصر.

ولكن «أبو الذهب» حين وصل في فتحه الى دمشق تفاوض سرا مع الباب العالي، وتعاهد معه على الغدر بعلي بك وبسط النفوذ العثماني على مصر من جديد، فما لبث أن عاد يجيشه الى مصر (١٧٧٢)

واحتل الصعيد ثم سار الى القاهرة فهرب على بك الى عكاء ونزل ضيفا على واليها، ولكن المنية عاجلته وصارت مصر بعده ايلة عثمانية يحكمها أبو الذهب بصفته « شيخ البلد » .

وقد وجد بونابرت عند دخوله مصر (١٧٩٨) حكومة ثنائية مؤلفة من ابراهيم بك ومراد بك^(١) وأخذ شأن الممالك يتضاءل حتى قضى محمد على على البقية الباقية .

٥

الحملة الفرنسية في سنة ١٧٩٨ — جاءت الحملة الفرنسية الى مصر، وكان الغرض الأول منها، كما قال بونابرت "رضخ شوكة الانجليز في الشرق، إذ لا طريق غير وادي النيل للجيش الذي يناط به أداء هذه المهمة الخطيرة، وتغيير مجرى الأحوال في الهند، وكان لا بد في اصابة هذا الغرض من حلول مصر محل سان دومنج وجزر الأنتلس، والتوفيق بين حرية العناصر السوداء ومصالح صناعاتنا، وكان بدهيا أن يفضى الاستيلاء على مصر الى ضياع جميع المستعمرات الانجليزية في أمريكا والهند، وانه متى أصبح الفرنسيون أصحاب الكلمة العليا في مرافئ ايطاليا، وجزيرة كرفو، وجزيرة ملطة، والاسكندرية، صار البحر الأبيض المتوسط لا محالة بحيرة فرنسية " .

(١) بعض هذه المعلومات منقول من دائرة المعارف البريطانية .

ومهما كان من الأمر فإن بونابرت هو أول من لفت انجلترا الى أهمية مركز مصر الجغرافى فى مفترق الطرق العالمية، وبالتالى الى أهميتها السياسية، والتجارية، والحربية .

وهذه الحملة أساس التنافس الشديد الذى قامت عليه السياسة الانجليزية الفرنسية فى مصر فى القرن الماضى .

جاء بونابرت الى مصر فى أول يولييه سنة ١٧٩٨ واستولى على القاهرة على أثر انتصاره على جيوش المماليك فى واقعة الأهرام الشهيرة (٢١ يولييه)، ولكن انجلترا تعقبت بونابرت، فلم تمض إلا أيام قلائل حتى تمكن نلسن من القضاء على الدونمة الفرنسية فى أبى قير، فكانت ضربة قاضية لمطامع بونابرت السياسية فى الشرق والبحر الأبيض . قال نابليون فى مذكراته : " لقد كان لخذلاننا فى واقعة أبى قير تأثير كبير فى شؤون مصر بل فى شؤون العالم كله ، فانه لو قدّرت النجاة للدونمة الفرنسية ولم يتركها ما أصابها لما لقيت الحملة على الشام عقبة فى طريقها بل لتوافرت الوسائل لنقل مدافع الحصار الى ماوراء الصحراء، ولما وقفت الجيوش الفرنسية عند أسوار عكا، أما وقد دمرت تلك الدونمة وحى رسمها فقد أقدم الديوان (الحكومة العثمانية) على محاربة فرنسا ، نخسر جيشنا بذلك سنداً قوياً، وحالت الحال

في مصر الى نقيضها ، وانقبض الرجاء في التوصل بنتائج الحملة الى تأييد شوكة فرنسا وسلطانها في الغرب “ .

انقطعت المواصلات بين الجيش الفرنسى المحتل وبين فرنسا وقد تمكن القائد كليبر في أثناء ذلك من دحر جيش الأتراك في عين شمس ومطاردة فلوله في الشام فثارت القاهرة وحرب الفرنسيون كثيرا من أحيائها وأمعنوا في أهلها القتل ، وما كاد كليبر يتحالف مع مراد بك ويوطد السلم حتى قتله غيلة سليمان الحلبي فاضطرب أمر الفرنسيين بعده ، ولجأوا الى الرحيل (أكتوبر سنة ١٨٠١) .

نتائج الحملة — وقد كان لهذه الحملة الأثر الأول في تكوين مصر الحديثة اذ قضى الفرنسيون على زهرة الفرسان المماليك ، فمكن ذلك محمد على فيما بعد من القضاء عليهم ، خصوصا وأن السلطان نفسه كان يريد التخلص من نفوذهم فأصدر في هذه الآونة قرارا بمنع استجلاب المماليك الى مصر حتى لا يتمكن زعمائهم من تجديد قواتهم التي أنهكتها المعارك .

ولا ريب أن وفود طائفة من العلماء الى مصر للتقريب عن آثارها والوقوف على أسرار طبيعتها المجهولة قد أيقظ في المصريين روحا جديدة ، فقد كان حملة العلم فيهم هم حملة الشرع ، وكانوا يتوهمون أنهم محيطون بالعلوم كافة فلم رأوا ” الفلاسكين ، وأهل المعرفة والعلوم الرياضية

كالهندسة والهيئة والنقوشات والرسومات ، والمصوتين ، والكتبة ،
والحساب ، والمنشئين “ ورأوا المكتبة الجديدة التي أنشأها الفرنسيون ،
وما حوته من المصنفات ، وترحيبهم بكل من يريد المراجعة من
المصريين ” وخصوصا اذا رأوا فيهم قابلية أو معرفة أو تطامعا للنظر
في المعارف “ ورأوا التجارب العلمية الجديدة وغير ذلك من “أمور
وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لا يسعها عقول أمثالنا”^(١) ورأوا
المطبعة التي أتى بها بونابرت ، والصحيفتين اللتين كان يصدرهما ، ورأوا
المصانع والمنشآت الحديثة عراهم شيء من الدهشة وحب الاستطلاع .

وأنشأ بونابرت دواوين أو مجالس مؤلفة من كبار العلماء ،
والتجار ، وممثلي الطوائف ، ومشايخ الحرف ، للنظر في الشؤون العامة ،
وبذلك كان بونابرت أقول من أدخل المبدأ النيابي في مصر . ولا يفوتنا
أن العلماء والمشايخ قد اشتد ساعدهم من ذلك الوقت وكان لهم فيما بعد
أثر كبير في اختيار محمد علي لولاية مصر وإرغام الدولة على تعيينه
(سنة ١٨٠٥) .

وقد عمل الفرنسيون على تحسين العاصمة فأنشأوا طرقا واسعة
منتظمة في المدينة وغرسوا الأشجار على حافتيها ، وأرغموا السكان على
الاضاءة ليلا ، وردموا بركة الأزبكية ، وحرموا الدفن في جباتها

فأصدروا منشورا يقضى بدفن الموتى في أماكن بعيدة عن المدينة
اتباعا لأصول الصحة، وأصلحوا مقياس الروضة .

هذا بعض أعمالهم ، ويمكن القول بصفة عامة أن الشعب لم يمل
اليهم لأنهم أرهقوه بضرائبهم ولم يصانعوهم ، وكانوا قد دخلوا هذا القطر
لينقذوه من مظالم المماليك وينشروا فيه لواء العدل . قال بونا برت
في منشوره الأول الى أهل مصر من ” طرف الفرنسية المبني على
أساس الحرية والتسوية “ : ” إننى ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم
من يد الظالمين “ ومن الآن فصاعدا ” لا ييأس أحد من أهالى مصر من
الدخول فى المناصب السامية ومن اكتساب المراتب العالية ، فالعلماء
والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الأمور وبذلك يصلح حال الأمة
كلها وسابقا كان فى الأراضى المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة
والمتجر المتكاثر وما أزال كله إلا الظلم والطمع من المماليك “ .

ولما اجتمع الديوان العام (مجلس التمثيل) الأول على أثر دخول
الفرنساويين القاهرة قال من يمثلهم فى هذا الديوان مخاطبا المصريين
ما ملخصه : ” ان قطر مصر هو المركز الوحيد وانه أخصب البلاد
وكان يجلب اليه المتاجر من البلاد البعيدة وأن العلوم والصنائع والقراءة
والكتابة التى يعرفها الناس فى الدنيا أخذت عن أجداد أهل مصر
الأول ، ولكون قطر مصر بهذه الصفات طمعت الأمم فى تملكه

فملكه أهل بابل ، وملكه اليونانيون ، والعرب ، والترك الآن إلا أن دولة الترك شددت في خرابه لأنها اذا حصلت الثمرة قطعت عروقها فلذلك لم يبقوا بأيدي الناس إلا القدر اليسير ، وصار الناس لأجل ذلك محتفين تحت حجاب الفقر وقاية لأنفسهم من سوء ظلمهم ثم ان طائفة الفرنساوية بعد ما تمهد أمرهم وبعّد صيتهم بقيامهم بأمور الحروب اشتاقت أنفسهم لاستخلاص مصر مما هي فيه ، وإراحة أهلها من تغلب هذه الدولة المفعمة جهلا وغباوة“ .

كل ذلك كان من شأنه إيقاظ الشعور القومي عند المصريين خصوصا وأن زمن احتلال الفرنسيين (١٧٩٨ - ١٨٠١) كان زمن معارف من جهة وكان زمن حرب وثورة من جهة أخرى ، فحدث من جراء ذلك هزة عنيفة في البلاد تمخضت عنها الفكرة الاستقلالية التي ظهرت ملامحها في عصر محمد علي ، وتجلت في عصر إسماعيل^(١) .

(١) نشرت الجمعية الجغرافية حديثا وثائق جديدة كانت في أوراق وزارة الخارجية البريطانية تحت عنوان « مصر المستقلة » مشروع سنة ١٨٠١ ، ويقول مسيو جورج دوان في المقدمة ان هذه الوثائق تدل على أن « فكرة الاستقلال المصرى التى نشأت فى كنف حملة بوناپرت قد أشرق نورها فى نفوس المصريين فى مستهل القرن التاسع عشر فان أحدهم وهو المعلم يعقوب القبطى قد تصدّى للترجمة عما فى ضميرهم لو لم تصبه مية عاجلة » (أغسطس ١٨٠١) حالت بينه وبين الدفاع عن قضيته أمام حكومات أوروبا . =

والحملة الفرنسية هي التي فتحت المسألة المصرية بالنسبة لفرنسا
وانجلترا، وفتحت المسألة الشرقية بالنسبة للدول الكبرى التي كانت
لها مصالح ومطامع في امبراطورية بنى عثمان .

= وتفصيل ذلك أن يعقوب في بداية الاحتلال التحق بخدمة الفرنسيين الذين « دخلوا مصر
أصدقاء يحملون راية جديدة ، راية الحرية » . ولما وقعت القاهرة في أيدي الأتراك
(٢٧ يونيه ١٨٠١) غادر يعقوب المدينة مع الجيش الفرنسى الراحل الى فرنسا وقد نزل
بصحبة القائد بليار في سفينة انجليزية ولكنه مرض في الطريق فعاجلته المنية (١٠ أغسطس)
بعد أن كاشف ربان السفينة الانجليزية بمشاريعه التي تنطوى عليها الوثائق الجديدة .

بارح يعقوب مصر على رأس وفد مصرى مؤلف من أعيان القبط وكانت فكرته الأساسية
مخاطبة انجلترا أولا في الأمر لأن هذه الدولة لها مصلحة أكثر من أى دولة أخرى في نجاح
مشروع استقلال مصر : ذلك أن انجلترا تملك ناصية البحار ، وفي وسعها أن تمنع فرنسا
من أخذ مصر ، ولكنها اذا حاولت هى نفسها أن تغزو مصر فستعترضها في سبيلها أول دولة
عسكرية في القارة الأوروبية (فرنسا) ، ولا ريب أن استقلال مصر هو الوسيلة الوحيدة
التي تقف تيار الدولتين المتنافستين وتكفل لانجلترا في الوقت نفسه ، بفضل تجارتها البحرية ،
الاستفادة من حاصلات أقاليم أفريقية الواسعة التي تعدّ مصر منفذها الطبيعي .

وقد اجتهد الوفد في تجنب كل ما من شأنه إثارة الشك عند انجلترا حتى يتم نجاح
المشروع فعول على إخفاء الغرض من سياحته عن فرنسا وإبقاء فكرة المفاوضات في طي
الكتمان ، ولكن وفاة رئيسه العاجلة في الطريق قضت فجأة على مشروع « مفاوضة دول
أوروبا في استقلال مصر » ذلك المشروع الذي كان يرى أصحابه أن مصيره حتما الى
الفشل ما لم تؤيده انجلترا وتعضده .

الباب الثاني

محمد علي

الفصل الأول

نشأته ونهوضه

نشأ محمد علي في كنف الحملة الفرنسية وقد فطن الى أغراضها فعول على تحقيقها وتكوين دولة كبرى مستقلة في آسيا وافريقية تكون مصر قاعدتها ولد محمد علي سنة ١٧٦٩ بمدينة قوله وقد تركه أبوه ابراهيم أغا وهو في الرابعة من عمره ، ولما بلغ أشده التحق بالجهادية زمنا ثم اشتغل بالتجارة الى سنة ١٨٠١ ، وقد قتر الباب العالي وقتئذ ارسال حملة تركية لطرد الفرنسيين من مصر بمساعدة انجلترا فانتظم محمد علي في القوة البحرية التي اشتركت في واقعة « أبي قير » ولما خرج الفرنسيون من مصر نصب محمد علي قائدا على أربعة آلاف جندي ألباني فأرسله خسرو باشا الوالي العثماني الجديد الى الصعيد لمحاربة المماليك . ولكن محمد علي وصل متأخرا ففكر خسرو في الغدر به فتحالف محمد علي مع عثمان البرديسي زعيم المماليك وتمكن من عزل الوالي (سنة ١٨٠٣) .

وفي أثناء ذلك كان محمد الألفي زعيم المماليك الثاني قد سافر الى انجلترا فأكرم الانجليز وفادته وقدموا له الهدايا الثمينة . وكان غرضهم الاستيلاء على سواحل مصر الشمالية في مقابل تعضيدهم للمماليك وتوطيد شوكتهم في مصر . وقد عاد محمد الألفي وتحصن بالصعيد فعمل محمد علي ، على الايقاع بينه وبين البرديسي .

ولكن الألبانيين ازدادت جرأتهم . وكان محمد علي يعضدهم سرا فأخذوا يطالبون البرديسي بمتأخر مرتباتهم فلم يكن منه إلا أن فرض الضرائب الفادحة على سكان القاهرة فثاروا عليه وأجأوه الى الهرب (١٨٠٤) .

خلا الجوّ لمحمد علي في القاهرة فأملى عليه دهاؤه وحسن سياسته أن يتظاهر بعدم الجرى وراء مصلحة خاصة فنصح للعلماء والمشايخ بتنصيب خورشيد باشا محافظ الاسكندرية واليا عليهم وفعلا تم ذلك ولكن والى الجديد لما رأى جند محمد علي الألبانيين خاف على نفوذه فاستقدم جندا من المغاربة (الدلاة) أساءوا معاملة الأهالي وأوسعوهم نهبا وقتلا فازداد المصريون كراهية للوالى .

وكان الباب العالي في هذه الفترة قد عين محمد علي واليا على جدة ولكن محمدا استغل الظروف وحرّض الجند على مطالبة والى بالعلوفة وتحالف مع المشايخ والعلماء وكانوا قد سمّوا هذه الفوضى فحاصروا خورشيد في القلعة وألحوا على الباب العالي بتولية محمد علي فصدر الفرمان بولايته (٩ يوليه سنة ١٨٠٥) .



ابراهيم باشا

ولا ريب أن هذه التولية التي حدثت على يد المصريين كانت الحجر الأول في أساس الدستور المصري الجديد فقد كان الممالك دعاة الفوضى وكان ولاية الأتراك جهلة أغبياء يظلمون العباد .

هنا ينتهي القسم الأول من سياسة محمد علي التي كانت ترمي الى بلوغ السلطة وقد أخذ بعد ذلك يعمل على توطيدها حتى يتمكن من تحقيق أغراضه البعيدة .

وقد ساعد الحظ محمد علي بوفاة البرديسي (نوفمبر سنة ١٨٠٦) والألفي (يناير سنة ١٨٠٧) فأصبح شاهين بك زعيم الممالك ولكنه كان ضعيف النفوذ والعصية بعد تفرق كلمتهم وتشردهم في أقاصي البلاد .

ولكن إنجلترا عز عليها أن يقوى محمد علي فيقضي على سياستها في مصر فقد كانت الخطة التي جرت عليها في بادئ الأمر مساعدة تركيا في طرد الفرنسيين من مصر (١٨٠١) والتوصل بواسطتها الى جعل مصر منطقة نفوذ لها فظلت محتلة الاسكندرية والسواحل المصرية حتى حدث صالح أميان (١٨٠٢) بين فرنسا وإنجلترا واسبانيا وهولندا فاحتفظت فرنسا بمعظم فتوحاتها وردت إنجلترا معظم المناطق التي استولت عليها وفي حملتها السواحل المصرية . ولم يكن في الواقع هذا الصلح إلا هدنة مؤقتة بين الدولتين .

وقد أرسلت فرنسا عقب صلح « اميان » ماتي دلسبس ممثلاً لها في مصر، فكتب الى حكومته يقول "انه يعتقد أن البباشي محمد علي هو أقدر الزعماء الحاليين في مصر على التغلب على الفوضى الضاربة أطنابها في البلاد" ويؤكد الكثيرون من الثقة أن هذا الرأي الذي بلغ الى الكولونيل « سبستيانى » سفير فرنسا في الأستانة كان من العوامل التي ساعدت على توطئة الأمر لولاية محمد علي في مصر .

كانت ترى انجلترا اذن أن انتصار محمد علي انتصار للنفوذ الفرنسى فعملت على إحباطه جهدها وتحالفت مع المماليك بعد صلح « اميان » ولكن هذا التحالف لم يأت بالنتيجة المأمولة فلجأت الى القوة وأرسلت فى سنة ١٨٠٧ حملة الى مصر لمساعدة المماليك الذين أضطجحل أمرهم ، ونزلت جنودهم الأسكندرية ولكن محمد علي تمكن بحزمه ، وحسن تدبيره ، ونصائح مسيو دروفتى قنصل فرنسا فى مصر من هزيمة الجيش الانكليزى فى رشيد والتمثيل بأسراه فى شوارع القاهرة ، وظلت الجنود الانجليزية محتلة الأسكندرية ستة أشهر ، ثم جلت عنها فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧ ، تلك هى الصعوبة الأولى التى كانت تكتنف الوالى وقد تغلب عليها واستمد منها قوة جديدة أعانتة فى التغلب على غيرها من المصاعب : فقد بق أمامه بعد أن ارتكزت سلطته بهذا النصر ان يحل المشكلة المالية التى كانت

تزعزع هيبة الولاة بين الجند والرعية ، وأن يجهز على الممالك حتى لا تقوم لهم قائمة .

وقد أعان محمد على على تذليل المصاعب الباقية تضامنه مع ثواب الأمة الذين أولوه ثقتهم وكان مؤيد الجانب منهم ” مذراؤه رأى العين يطوف بأرجاء القاهرة ، ويجوس خلال الديار لتوطيد دعائم الأمن فيها ملقيا القبض على المعتدين والناهبين من عساكره تارة وطورا معاقبا لهم بيد العقاب الصارم “ .

” وكان جم الاحترام والتوقير للشيخ الى حدّ عدم المسارعة بمكاشفته إياهم بما يراه من صعوبة الحالة وحرص الموقف . فكان يضعهم بذلك فى مركز يرون من الواجب عليهم فيه المبادرة بتدبير الوسائل لدفع تلك الحاجة . وكانت مصالحتهم وقتئذ ماثلة لمصلحته ومنفعة فيها لأنه لما كانت قوته مستمدة من مؤازرتهم له فلا عجب اذا تطوعوا لجباية ما يضطر كرها الى فرضه على الأهلى من الفرض التى لو باشر جبايتها بنفسه قبل أن يحصل على موافقتهم واستحسانهم لكانت سببا فى تسوئة سمعته وبث كراهته فى نفس الجمهور “ . [كلوت بك]

تمكن محمد على فى طور نهوضه الأول بمساعدة المصريين والفرنسيين من التغلب على المصاعب الخارجية التى كانت تحيط بتوليته بسبب

معارضة إنجلترا والباب العالى ، ثم تغلب على المصاعب الداخلية والمالية وأخذ يتحين الفرص للتخلص من المماليك حتى يخلوله الميدان .

وقد اتفق فى أثناء ذلك أن الوهابيين فى بلاد العرب كانوا ثائرين على الباب العالى . وقد كان مبدأ ظهورهم فى بلاد اليمن فى منتصف القرن الثامن عشر ، وهم ينسبون الى الشيخ محمد بن عبد الوهاب . وكان مذهبهم أشبه بمذهب « الطهريين » يطلبون تطهير الدين من المفسد والبدع ، والعودة الى التقشف والزهد ، واتباع السنة والكتاب .

وقد استفحل أمر الوهابيين فى بداية القرن التاسع عشر فاحتلوا مكة والمدينة (١٨٠٣) و بلاد الشام (١٨٠٨) وصاروا خطرا على الدولة . فلجأت الى محمد على فأجاب طائعا وأخذ يجمع القوات اللازمة ولكنه علم أن المماليك لن يهادنوه فانتهاز فرصة سفر ابنه طوسون على رأس حملة الى بلاد العرب وقرر إقامة احتفال لتوديعه دعا اليه الأعيان وفى جملتهم المماليك .

وفى يوم الجمعة أول مارس (سنة ١٨٠١) احتشد الناس فى القلعة فرحب بهم محمد على ، ولما حانت الساعة تحرك الموكب ، وكان المماليك فى آخره نحو أربع مائة ، تحوطهم الفرسان والمشاة ، فلما بلغ مضيقا لا يمكن التحرك فيه أغلقت الأبواب وانحصر المماليك بين نيران بنادق الألبانيين

وسيوفهم فبادوا وقتك الوالى بمن بقى منهم فى أطراف البلاد . وبذلك
قضى على عنصر الفتن والدسائس فيها .

وجه محمد على اهتمامه بعد ذلك الى القضاء على الوهابيين . وقد
تمكن بعد حروب طويلة امتاز فيها ابنه ابراهيم باشا ، من تمزيق شملهم ،
وأسر قائدهم عبد الله سعود ، وارساله الى الأستانة حيث قتل (١٨١٨) .

ولا ريب أن هذه الحروب كلفت محمد على ثمنا غاليا ، ولكن
حسبها أنها أعادت الأمن الى ربوع الاسلام ، وثبتت مركز والى
مصر فى نظر الدولة وقد أنقذها من خطر الوهابيين ، وأعاد اليها
نفوذها فى بلاد العرب فلم يبق أمام الوالى بعد أن قضى على المماليك ،
وكشفت له الحرب عن قوته الحقيقية ، إلا التفرغ لتنفيذ الخطة التى
رسمها لنفسه فى الداخل والخارج .

الفصل الثاني

الاصـلاحات الداخلية

كان محمد على يريد النهوض بالبلاد حتى يتمكن من بسط حدودها وتكوين دولة مستقلة وأسرة حاكمة من ذريته . وقد كان الرجل طموحا ، جريئا ، على الذكاء ، بعيد المهمة ، حلال مشكلات ، لاتهاده المصاعب ولا يهادنها ، وكان أميا ، وكثيرا ما يقول ”ما قرأت قط من الكتب إلا وجوه الرجال وقلما كنت أخطئ في قراءتها“ .

وقد لمح محمد على من خلال أعمال الفرنسيين في مصر الحضارة الأوروبية وأثرها في تكوين الممالك والنظم الحديثة ، فشرع في الجرى على سياسة اصلاح واسعة النطاق في مصر والاستعانة بالفرنسيين في تنفيذها .

وقد غنى بادی ذی بدء بايجاد حكومة على رأس البلاد . والواقع أن مصر لم تنعم بحكومة منتظمة ثابتة إلا زمن استقلالها الفعلي (أى ستة آلاف سنة تقريبا قبل الميلاد) ثم توالى عليها الغارات والمحن بعد ذلك (مدة ألفى سنة) فانتقل الحكم فيها الى الفرس ، واليونان ، والرومان ، والعرب ، والأتراك ، والمماليك . وقد تقلب عليها فى حكم كل دولة أسر

مختلفة وأفراد متباينون أغراضا وأجناسا فاستبدوا بالأمر فيها ولم يعنوا إلا بابتزاز الأموال . فتناقص السكان ، ونضبت ثروتها ، ووقفت حركة التجارة فيها ، وانتشر الجهل .

وقد جرى محمد علي في حكمه على سنة المستبد العادل "وهو، كما يقول كلوت بك، أول عثمانى استطاع إدراك الأفكار النافعة فيما يتعلق بالحكومة والادارة . نعم ان سلطته كانت مطلقة ولكنه أحكم التدبير بتحاويه عن الحكم الاستبدادي الذي كان لمثله أن يجري على خطته إذ شكل لنفسه مجلسا خاصا اعتاد المداولة مع أعضائه في جميع الأعمال المتعلقة بالحكومة قبل الشروع في تنفيذها . وألف لكل فرع من فروع الادارة مجلسا من الأخصائيين . فكان هناك مجلس للحرب . ومجلس للبحرية . ومجلس للزراعة . وآخر للتعليم وغيره للصحة الخ . وكان هناك مجلس عام فوق هذه المجالس جميعا يدعى بمجلس الحكومة . ومن اختصاصه النظر في جميع أقسام الحكومة ، وكان اذا عنت الحاجة الى وضع قرارات مهمة في الزراعة أو الأشغال العامة الخطيرة يعقد مجلسا لذلك يجتمع فيه حكام الأقاليم ومديروها" .

فروع الحكومة — وقد قسم الحكومة الى ادارات مختلفة وأنشأ بالتابع دواوين أو « نظارات » الداخلية ، فالحرية ،

فالبحرية ، فالمعارف العمومية ، فالمالية ، فالخارجية ، فالتجارة .
 وقسم مصر الى سبع مديريات على رأس كل منها مدير . وقسم كل
 مديرية الى مراكز وأخطاط وكان المديرون جميعا من الأتراك ،
 والمأمير من المصريين الوطنيين . وكان يوجد في كل قرية عدا
 مشايخ البلد رئيس للزراعة يدعى الحولى ، وصراف لحماية الأموال
 المستحقة .

وقد اهتم محمد على بتنظيم الشرطة فأوجد في العاصمة ضابطا (حكمدارا)
 تحت إمرته ضباط منتشرون في أنحاء المدينة ، وتمكن بيقظته من صون
 الأمن والنظام في جميع أنحاء البلاد .

المالية — ولكن لما كانت اصلاحات محمد على وحروبه
 تحتاج الى أموال وفيرة عمل على تدبيرها .

كانت موارد الولى المالية ثلاثة : نظام الملكية في مصر ، واحتكار
 الحاصلات الزراعية ، والضرائب والرسوم .

(١) الملكية : كانت الأرض المصرية منذ عهد

الفراعنة ملكا للولى فلما جاء الاسلام جعل حق الملكية الفردية مستمدا
 من ولى الأمر ، وكانت الأرض تنتقل بالوراثة في مقابل ضريبة معينة .
 ولكن السلطان سليم حين فتح مصر أعاد الملكية العامة الى ولى الأمر

”وصار صاحب الأرض لا يملك رقبتها بل حق الانتفاع بها . فاذا مات آلت أملاكه الى الحكومة . وقد أخذ السلاطين من خلفاء السلطان سليم الأول يعهدون بإدارة البلاد المصرية الى دفتردار عنده سجل بجميع أراضيها وكان قصدهم بذلك تأييد الحقوق التي انتحلها ذلك السلطان لنفسه عليها . غير أن هذه الحقوق لم تلبث أن تلاشت بشوكة الممالك وامتداد نفوذهم “ .

وفي عهد الممالك اختل نظام الأرضين فاستأثر الممالك بالشر الأوفى من الأراضي ، وكان شطر من الأراضي موقوفا على المساجد ومعاهد البر يديرها جماعة من المشايخ والعلماء ، أما فيما يتعلق بالشر الباقي فقد كانت الحكومة لعجزها عن جباية الضرائب بسبب نقصان الربح وإهمال الأشغال العامة تضطر الى ترك الأراضي الى نحو ستة آلاف مالك أو ملتزم يتعهد كل منهم بتحصيل الأموال المقررة ، وكان المالك يحصل من الحكومة في مقابل نفقاته ومشقته على أرضي « أوسيه » غير التي التزمها معافاة من كل ضريبة ، وكانت أطيان الالتزام تعرف بأطيان الفلاحين لأن الفلاحين كانوا يستثمرونها ويدفعون الإيجار المستحق عليها .

وقد أحدث محمد علي تغييرا عظيما في هذا النظام فنزع ملكية الأراضي من الممالك ، واستولى على معظم أراضي الوقف التي كانت

تحت رعاية العلماء ووضعها تحت رقابته ، وحل محل الملتزمين واتصل
 رأسا بالفلاحين فتمكن بهذه الطريقة من امتلاك جميع الأراضى المصرية
 واستغلالها لحساب الدولة .

والواقع أن محمد على لم يفكر فى إدخال النظام الاشتراكى الذى يجعل
 الملكية المطلقة للحكومة على أن تتولى هى توزيع الثروة بين الأفراد بل
 كان غرضه الأكبر ليس هو القضاء على الملكية الفردية التى كانت
 فى الواقع منحصرة فى أيدي المالك والمتميزين بل جعل الحكومة قيمة
 عليها تحسن التصرف فيها لمصلحة المجموع ، خصوصا وأن الفلاحين
 كانوا عاجزين عن مجاراة الوالى فى إصلاحاته ، وكان لابد عاجلا من
 إصلاح الأراضى وتنمية موارد الدولة بايجاد نظام واحد للزراعة
 والتجارة فيها .

(٢) احتكار الحاصلات : وليس أدل على ذلك من أن

الوالى بعد أن مسح الأراضى وزرع الأطنان على كثيرين من الفلاحين
 على أن يبقوا ملاكها بشرط أن يقوموا بسداد ضرائبها . وقد قدم
 لهم الحبوب وآلات الحرث والماشية ، وكان يأخذ منهم نصيبا من
 المحصول بصفة ضريبة ، ويشتري الباقي ويضعه فى مخازن الحكومة
 لصنعه فى مصانعها ، أو يبيعه للتجار الأوربيين ، على أنه لم يحتكر من
 الحاصلات إلا القطن والأرز والصمغ وما شاكلها وترك معظم الحبوب

للفلاحين يتصرفون فيها . ولا ريب أن احتكار الأراضي واحتكار التجارة كانا لا يتفقان مع تقدم البلاد المطرد . لذلك ألغاهما سعيد فيما بعد .

(٣) الضرائب : كانت أهم الضرائب التي فرضها محمد علي

الضريبة العقارية ، وكانت تختلف قيمتها بحسب نوع الأرض وخصوبتها ، وكانت الحكومة تحصل نصف إيرادها من هذه الضريبة التي هي ثمرة نظام الملكية الحديد .

وكانت تحصل سدس إيرادها تقريبا من الضريبة الشخصية « $\frac{1}{12}$ من الدخل الشخصي » والباقي من رسوم الجمارك التي كانت تعطى بالالتزام^(١) والضرائب المختلفة على الماشية وقوارب النيل والنخيل والحاصلات عند دخولها في مدن معينة .

ميزانية الدولة — فهم محمد علي أن عصب الدولة في ميزانيتها فأنشأ الجيوش والأساطيل والمعامل والمدارس وأنفذ المشاريع الكبرى التي أحيت البلاد دون أن يستدين بخاء هذا دليلا على بعد نظره وحسن سياسته وتدييره .

وقد بلغ دخل الحكومة في سنة ١٨٢١ نحو مليون و ٢٠٠ ألف جنيه والمنصرف ما يقرب من هذا المبلغ .

(١) كان ملتزم الجمارك بوغوص بك نوبار الذي صار فيما بعد ناظر الخارجية والتجارة .

وفي سنة ١٨٣٣ بلغ إيرادها ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيهه والمنصرف
٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيهه أنفق منها نحو النصف على الجيش والبحرية
والمباني الحربية .

وفي سنة ١٨٣٨ بلغ الإيراد ٤,٥٠٠,٠٠٠ جنيهه والمنصرف
٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيهه .

تشكيل الجيش المصرى — كان للجيش المصرى أثر كبير
فى تكوين مصر الحديثة وقد كان الفكرة الرئيسية التى تفرّعت عنها
إصلاحات محمد على .

ذلك أن محمد على لم يسر سيرة وال عثمانى لا يعنيه إلا ابتزاز المال
والاعتماد على حرس أجنبي من الألبانيين والأكراد للاحتفاظ بسلطة
وهمية، ولكنه سار من بادئ الأمر سيرة حاكم وطنى يعمل بكل وسيلة
لصالح الولاية التى نصب عليها . وكان لا بد له من جيش أهلى منظم
يعينه على تحقيق أغراضه .

وقد كان لتأليف هذا الجيش نتائج كثيرة فى الداخل أهمها تعويد
المصريين حب النظام والطاعة بعد أن كانوا منغمسين فى الفتن
والاضطرابات منذ قرون . وكان لفتوحات المصريين فى الخارج
وانتصارهم على الأتراك أصحاب السيادة صدى فى النفس المصرية يحرّك
فيها عاطفة الوطنية والاعتزاز بالنفس .

وقد فطن محمد على الى الصلات المتينة التي توجد بين جيش منظم وأدوات التقدم الحديث من نظم وعلوم مختلفة فكانت الحاجة الى المال الوفير للانفاق على جيش ضخم وحروب مستمرة تدعو الى تنمية جميع موارد الدولة، وكانت الحاجة الى المهندسين والأطباء والملابس وآلات الحرب تدعو الى توسيع نطاق التعليم وإيجاد حركة إصلاحية عامة قوية في البلاد تنظم جميع الشؤون التي لها علاقة قريبة أو بعيدة بالحرب . وقد وقف دولاب هذه الحركة قليلا عقب معاهدة سنة ١٨٤١ حين اضطرت الدول محمد على الى إنقاص جيشه والانزواء في داخل حدوده .

والواقع أن الوالى أراد أن يكفل استقلال الجيش فكفل في الوقت نفسه استقلال البلاد الاقتصادى . وقد عهد بتشكيل الجيش الى الكولونيل سيف « سليمان باشا » وقدم له في البداية ٥٠٠ من مماليكه و٥٠٠ أخرى قدّمها أعيان القطر أرسلهم الى أسوان ليتلقنوا فنون الحرب بعيدن من جميع المؤثرات . وقد كانت مهمة الكولونيل شاقة للغاية لأن تلاميذه لم يألّفوا إلا الجلبة وركوب الخيل وقد تأمروا مرارا على قتله ولكنه تمكن في النهاية من تعليمهم وجعلهم ضباطا في مدّة ثلاث سنوات .

شرع الوالى بعد ذلك فى حشد الجند وتدريبهم ولكنه لم يمل الى أخذهم من الأتراك أو الأرناؤود لأنهم كانوا عنصر فتنة يكرهون النظام وقد عمل على التخلص منهم فى الحروب السودانية (١٨١٩) وعن له أن يجند ثلاثين ألف سودانى من أهالى كردفان وسنار . تألفت منهم الفرق الأولى (سنة ١٨٢٣) وكان الشبان المماليك الذين تعلموا بأسوان ضباطا عليهم وقد اشتركت بعض هذه الفرق — وكانت مكوّنة من ١٧,٠٠٠ مقاتل تحت إمرة ابراهيم باشا — فى إخضاع شبه جزيرة مورة (١٨٢٤ — ١٨٢٥) .

ولكن هذا الجيش السودانى الذى كان عدده ٢٥,٠٠٠ لم يكن فى مقدوره تحقيق أغراض محمد على الواسعة فعوّل الوالى على تجنيد المصريين فتذمر الأهالى وحدثت فتن فى الأقاليم أمكن إخمادها . وقد استدعى ضباطا فرنسيين لتدريب الجند وتكوينهم على النظام المتبع فى الجيش الفرنساوى وفتح المدارس العسكرية وأنشأ المعامل المختلفة وقد بلغ هذا النظام غايته حوالى سنة ١٨٣٧

وقد استمرت زيادة الجيش فبلغ سنة ١٨٢٦ إبان الحرب اليونانية ١٠,٠٠٠ و ١٥٠,٠٠٠ سنة ١٨٣٢ و ٢٧٦,٠٠٠ حوالى سنة ١٨٣٨ منها ١٣٠,٠٠٠ جيوش نظامية و ٤١,٠٠٠ غير نظامية و ٤٧,٠٠٠ حرس أهلى و ١٥,٠٠٠ عمال مصانع مدرّبون و ٤٠,٠٠٠ الدونمة البحرية .

وقد أبلى المصريون في الحرب بلاء حسنا . روى كلوت بك " أنه حدث في معركة قونية أن ترك جميع الجرحى الذين كانوا يستطيعون حمل السلاح أسرهم في المستشفى قاصدين الى ميدان القتال لمساهمة اخوانهم مجد الانتصار أو شرف الموت ، وان فتح الشام وانتصارات حمص ، وبيلان ، وقونية أثبتت للأتراك سمو المصريين الذاتي عليهم باعتبار كونهم أفرادا كما أثبتت شوكتهم باعتبار أنهم جموع مسوسة بقواعد علم خطط القتال وتدابيره " .

ولكن يظهر أن المصريين لم يكونوا أهلا للقيادة بعد فأُسندت المناصب العليا في الجيش الى المماليك والأتراك .

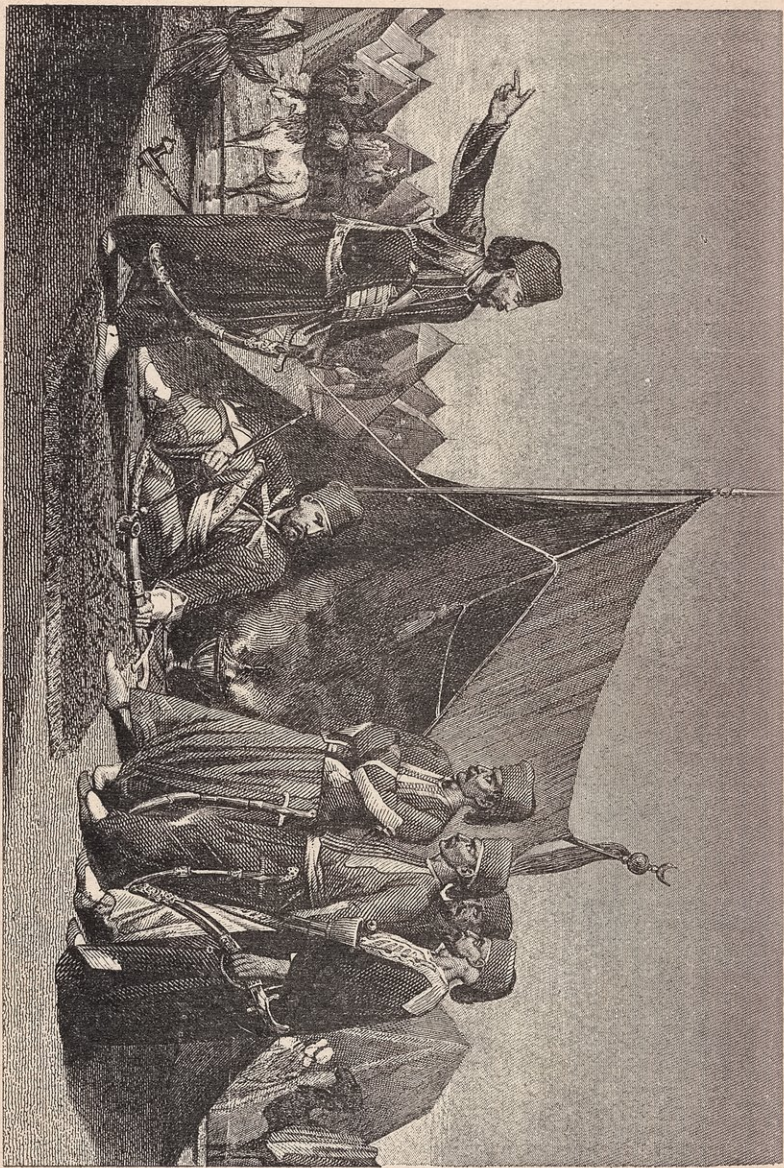
البحرية المصرية — كان لمصر دونمة حربية صنعت سفنها في مرسيليا ، وليفورييه ، وتريستا ، وقد دمر معظمها في معركة نافارين البحرية (١٨٢٩) فرأى الوالى أن ينشئ بحرية جديدة قوية تضاهى جيشه ، وناط بمسيو ديسيريزى من كبار مهندسى ثغر طولون لإنشاء ترسانة بالاسكندرية لبناية السفن وإصلاحها . وقد بدئ العمل في يونيه سنة ١٨٢٩ بواسطة فرق من العمال تحت إشراف معلمين أوروبيين وأمكن إنزال سفينة ذات مائة مدفع الى البحر في ٣ يناير

وقد تكوّنت على أثر ذلك البحرية المصرية وصار لمصر أسطول يعتدّ به رفع ذكرها في حروب الشام فحاصر سواحلها وتعقب الدونمة العثمانية في مضيق الدردنيل وكاد يفتأه لولا تدخل الدول الأوروبية.

وكان الأسطول مؤلفاً من إحدى عشرة سفينة كبيرة: منها المحمودية والمنصورة، والمحلة الكبرى، والاسكندرية، وسبع فرقاطات وسفن أخرى صغيرة أنشئت في ترسانة الاسكندرية التي كانت تنجز فيها جميع الأعمال بيد المصريين وقد برعوا في الصناعات فاستغنى بهم ديسيريزي عن العمال الأوروبيين وكان يعينه في مهمته شيخ مصري خبير بانشاء السفن وعمارتها يدعى الحاج عمر.

وكان لبيسون بك الفضل الأكبر في تشيكل البحرية المصرية وتدريب عشرة آلاف مصري على القيام بخدمتها، وقد أنشئت مدرسة للبحرية في سنة ١٨٣١ انتظم فيها الشبان المماليك وتخرجوا منها ضباطاً للأسطول، وقد تفوقت مصر في فترة قصيرة على تركيا بجيشها وبحريتها وأصبح لها نفوذ في البحر الأبيض.

الزراعة والأشغال العامة — مصر بلاد زراعية بطبيعتها وأساس ثروتها الزراعة، وقد عني بها الوالي عناية خاصة منذ توليه الحكم فملك الأرض ومسحها ووزعها، وفرض الضرائب، وأمر السبل



والزراع ، وأتى من الهند بالقطن الجيد الذى أشار بغرسه جوميل (١٨٢١) ووسع نطاق زراعته فصار من ذلك العهد عماد الثروة فى البلاد، وأدخل زراعة التيل والقنب لصنع حبال الأسطول، والنيلة للصباغة ، وأحضر من آسيا الصغرى عمالا لزراعة الغابات والاحراج للحصول على الأخشاب اللازمة لبناية السفن ، وعضد تربية دودة القز فغرس فى الوجه البحرى وحده نحو ثلاثة ملايين شجرة توت وأصبح الحرير من أهم الحاصلات الزراعية ، وصارت الزراعة تمتد الصناعة بالمواد الأولية التى تحتاج إليها .

ولكن مصدر الخصب الأول هو النيل ، والحكومة فى مصر بوجه خاص هى الكل فى الكل لأن حياة البلاد فى زراعتها ، وزراعتها متوقفة ، لا على الأمطار الهاطلة كما فى بعض البلدان ، بل على حسن تدبير ماء النيل وتوزيعه بواسطة ادارة عامة تتولى الري وما اليه من المنشآت كالترع والقناطر والجسور التى يلحق بها البوار ان لم تتعهدا حكومة ساهرة .

وقد قضت فوضى الممالك على معظم المباني العامة التى تركها الفراعنة والرومان والعرب فى صدر الاسلام ، ولكن حكومة محمد على أصلحت ما أمكن إصلاحه وشقت الترع ، التى هى بمثابة الشرايين

فى الجسم ، خصوصا فى الوجه البحرى فأحيت موات الأرض وأعانت
على المواصلات ^(١) .

ومن أجل أعمال محمد على ترعة "المحمودية" التى أنشأها المهندس
الفرنسيان كوستا وماسيه بين فرع رشيد والاسكندرية فوصلت بين
النيل وعاصمة البلاد البحرية فانتعشت الزراعة فى ذلك الاقليم ونشطت
حركة المراكب التجارية فى داخلية البلاد وكانت قبل تتعرض لخطر
الملاحة فى بوغازى دمياط ورشيد وفى البحر الملح بين الاسكندرية
ورشيد . ولا شك أن هذه التركة كان لها خصوصا فى ذلك الوقت
الذى لم تنشأ فيه السكك الحديدية أثر كبير فى نمو مدينة الاسكندرية
وعمارتها ، وقد كلفت الحكومة سبعة ملايين ونصف من الفرنكات وكان
يشتغل فى حفرها ٣٠٠,٠٠٠ عامل فأنجزت فى عشرة أشهر (١٨١٩)
وصارت مصدر ثروة ورفاهية .

وقد أنشأ محمد على الجسور والقناطر والهواويس والحيضان لتنظيم
فيضان النيل ، ومن مشروعاته الخطيرة "القناطر الخيرية" على رأس الدلتا ،
وكان الغرض منها حجز الماء الذى يذهب أكثره هدرا فى البقاع التى
يروىها الفرع الغربى ، لأنها غير صالحة للزراعة ، والانتفاع به فى رى

(١) يوجد فى كتاب على مبارك "الخطط التوفيقية" وصف مسهب لجميع هذه الترع

التي أنشأ معظمها المهندسون المصريون الذين تخرجوا فى أيام محمد على .

أراضي الفرع الشرقي ، ورى الوجه القبلي الذي يقل فيه الماء زمن التحريق بسبب ارتفاع أراضيها عن سطح النيل .

وقد بنيت القناطر على رأس الدلتا عند تفرع النيل وجعلت لها أبواب حديدية على كل فرع بحيث يمكن حجز الماء عن أحدهما لمصاحبة الفرع الآخر وجداوله . وقد أفاد هذا المشروع في تنظيم مياه الفرعين ولكنه لم يعد على الصعيد بالفائدة المنتظرة .

وقد شرع في بنائها سنة ١٨٣٥ المهندس الفرنسي لينان ديبلون واشتغل في تمامها ، في عهد عباس ، موجيل بيك ثم حل محله في سنة ١٨٥٣ مظهر بك فتمت في عصر سعيد (١٨٦١) بعد أن كلفت البلاد نحو ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيهه وقد قدر ما حفره محمد علي من الترع لغاية سنة ١٨٤٠ بمائة مليون متر مكعب ، وكان عدد العمال الذين يشتغلون في إنشائها نحو ٣٥٠,٠٠٠ عامل .

(١) كتب نابليون في مذكراته يقول : ”من الأعمال الجليلة التي لا مناص من تنفيذها يوما ما إنشاء سدود على فرعي دمياط ورشيد عند بطن البقرة فان هذه السدود اذا أنشئت ستؤذن لمياه النيل كلها بالمضى في سبيلها شرقا وغربا فتضاعف مياه الفيضان“ . وقد روى كلوت بك أن المهندسين الذين نظمهم سمو الوالي في سلك خدمته أطلعوه على المشروع الذي مر بالحواطر أثناء الحملة الفرنسية والمباحث التي كانت قد بدى بها تأهبها لتنفيذه فبنت محمد علي لخطورة هذا العمل الجسيم الذي يصبح القابض على زمام مصر به مطلق التصرف في النيل .

وقدّرت أعمال البناء من قناطر وجسور ومصارف بـ ٩٦٥,٠٠٠ متر مكعب يضاف إليها مكعبات المباني الأقل أهمية ١,٨٥٠,٠٠٠ فتكون جملة مكعبات أعمال المباني ٣,٠٠٠,٠٠٠ متر مكعب تقريبا ، ولا ريب أن هذه الأعمال كانت لها اليد البيضاء في تدبير ماء النيل الذي كان يذهب معظمه هدرًا في البر والبحر فرويت الأرض وعم الخصب والنماء . وبلغ مقدار الأرض المنزرعة نحو ٤,٠٠٠,٠٠٠ من الأفدنة بعد أن كانت تقرب من المليون .

الصناعة — وقد اهتم محمد علي بادخال الصناعة الكبرى في مصر فأنشأ ١٥ معملا لغزل القطن : منها ٩ في الوجه البحري ، و ١٢٠٠ نول تنسج نحو مليوني قطعة من القماش في السنة ، وكانت فاوريقة مالطة في بولاق أكبر معمل لغزل والنسيج في القطر المصري .

وكانت فاوريقات الأقمشة الكتانية منتشرة في مصر وخصوصا في الوجه البحري ، وكانت تخرج في السنة ٣,٠٠٠,٠٠٠ قطعة . وأنشئ ببولاق مصنع للجوخ تولى ادارته عمال فرنسيون ثم حل محله فيما بعد مصريون كان أرسلهم الوالي خصيصا لتعلم هذه الصناعة في مدينتي سيدان والبوف بفرنسا ، وكان يصنع فيها عدا الأجواخ ملابس صوفية وأغطية للنوتية المصريين .

وأنشئت فاوريقية للطرايش بمدينة فوة وفاوريقات للسكر بالوجه القبلى ، ومصانع للنيلة ، ومعمل للصابون ، ومعاصر للزيت :
 منها مائة وعشرون بالوجه البحرى و ٤٠ بالقاهرة ، ومعمل للبارود
 وتحضير المواد الكيميائية ، ومسابك للحديد تقوم بحاجات المدفعية
 والبحرية والفاوريقات المختلفة ، وثلاثة معامل للأسلحة القابلة للحمل :
 منها معمل القلعة الذى قال عنه الدوق دى راجوز « انه يناظر أحسن
 معامل فرنسا وأرقاها نظاما » .

واشترى محمد على المطبعة التى أحضرتها الحملة الفرنسية الى مصر
 فأصلحها ووسع نطاقها وصارت مطبعة بولاق الأميرية ، وكانت تطبع
 فيها الكتب العلمية المختلفة : العربية والتركية .

ولكن مما يؤسف له أن هذه الصناعات المختلفة التى برع فيها
 آلاف من المصريين كانت حياتها متوقفة على جيش الدولة لأن
 حاجيات الشعب فى الواقع كانت محدودة فلما انكمش الولى وجيشه
 بعد معاهدة لندن آل أمرها الى الاضمحلال . وقد روى مهندس
 انجائزى زار مصنع بولاق بعد موت محمد على أن قيمة ما هنالك من ثمين
 الآلات المكثسة المهملة للصدأ والبلى لا تقل عن ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه
 ومهما كان من الأمر فقد فتح الولى مصر للصناعة الكبرى
 وأثبت أهلية المصريين لها وحاجة البلاد إليها .

التجارة — وقد ترتب على إنشاء حكومة منتظمة تصون الأمن وتعمل على ترقية الزراعة والصناعة في أرض مصر ومدانها نشاط التجارة وحركة التبادل بين مصر وأوروبا . وقد ازداد عدد البيوتات الأوروبية في القاهرة والاسكندرية .

وكانت تبلغ قيمة الواردات في سنة ١٨٣٦ نحو ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك وأهمها الأنسجة ، وخشب البناء ، والحديد ، والآنية ، والورق ، والعقاقير . وقيمة الصادرات ٤٢,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ، وأهمها القطن ، والأرز ، والصمغ ، والأنسجة الكتانية ، والحبوب .

وقد تمكن محمد علي بفضل نظام الاحتكار والالتزام من الحصول على الثروة التي أعانتة في تعهد جيشه واصلاحياته وكان هو التاجر الأول في الدولة .

التعليم والمعارف — فهم محمد علي أن كل حركة إصلاحية عامة ترمي الى تكوين أمة وإيجاد حكومة أهلية لن تقوى وتستمر إلا اذا امتدت أصولها في نفس الشعب فأرسل بعثات من الوطنيين الى الخارج ، وأتى من أوروبا بالمعلمين ، وفتح المدارس ونظم التعليم العام ونشر المعارف .

وكانت فكرة الوالى الأساسية استخدام الأجانب باعتبارهم «معلمين بالنيابة» يحل محلهم الوطنيون تدريجاً ، فناط في سنة ١٨٢٦ بالمسيو «جومار» ادارة أول بعثة مصرية الى فرنسا ، وكانت مؤلفة من

٤٠ شابا من الأتراك والمصريين ثم أخذ عددها يتزايد حتى بلغ
الـ ١٠٠ تقريبا في سنة ١٨٣٣

وقد روى كلوت بك أن معظم أولئك الطلاب كانوا من أبناء
الفلاحين وأن الكثيرين منهم نبغوا في مختلف العلوم والفنون وأدّوا
إلى البلاد خدمات جليلة^(١) وفي مقدمتهم عبده بك ومختار بك .
وقد تولى أحدهم رئاسة مجلس الحكومة والآخر إدارة المعارف العامة^(٢)
وحسن بك الذي عهدت إليه نظارة البحرية ، وأمين بك مدير فاوريقه
(١) كان مصطفى بك مختار أول مدير للمعارف (١٨٣٦) .

(٢) لعل كلوت بك يقصد حسن بك الاسكندراني . جاء في تاريخ دول البحار
لاسماعيل سرهنك ماملخصه "انه لما كانت عناية العزيز بأمر البحرية وتقدمها في ازدياد
انتخب كثيرا من ضباطها الذين نبغوا في مدارسها البحرية وأرسل منهم جملة ارساليات الى
فرنسا وانجلترا وبعد عودتهم عين كلا من : محمد بك الاستامبولي الذي تلقى فن إنشاء السفن
في انجلترا وحسن بك السعران الذي تلقى هذا الفن في فرنسا رئيسين لقسم ادارة الصناعة
الهندسية وإنشاء السفن بدار صناعة الاسكندرية فكانت لهما اليد البيضاء في إنشاء السفن
الحربية وتدريب طوائفها على الأعمال البحرية ، وترجمة القوانين واللوائح والنظمات
البحرية المستعملة في سفن أساطيل فرنسا وانجلترا ونشرها على ضباط البحرية . وقد نشأ
بالدوناتمة البحرية قواد مهرة من الوطنيين كانت لهم الشهرة في ذلك العصر فعين عثمان نور الدين
باشا سر عسكر على الدوناتمة . ثم خلفه موطش باشا وتعين حسن باشا الاسكندراني مديرا
لعموم دار صناعة الاسكندرية ومصطفى بك الريالة مفتشا بالدوناتمة ومحمد راشد بك ناظرا
للترسانة ومخازنها وأمين بك الاستامبولي وكيلا لديوان عموم الدوناتمة وقد أظهر الجميع
كفاءة ونشاطا " .

ملاح البارود، واسطفان افندى عضو مجلس الحكومة، والشيخ رفاعة رافع أستاذ التاريخ والجغرافيا ثم ناظر مدرسة الترجمة، ومظهر ومصطفى المهندسان، ومحمد بيومى أستاذ الرياضة، وحسن الوردانى، ومحمد مراد، ومحمد إسماعيل المعلمون فى النقش والزخرفة والرسم، وأحمد يوسف مدير دار الضرب، ومحمد نافع، وأحمد الرشيدى وغيرهما من الأطباء الأساتذة بمدرسة القصر العينى، وحسين الرشيدى مدير معمل الصيدلة، وغير هؤلاء كثيرون منهم المدفعيون ومنهم الموظفون فى الفاورىقات ومنهم المزارعون وغيرهم ممن امتازوا بالبراعة“ .

صار المصريون بفضل هذه البعثات أعوانا للوالى فى حكومة الدولة بعد أن أقصاهم عنها الجهل والاستعباد قرونا عدّة، وقد عمل الوالى جهده فى تنوير الشعب فأخذ منذ سنة ١٨٢٧ يفتح المدارس المختلفة فأنشأ أربعين مدرسة ابتدائية بالوجه البحرى و ٢٦ بالوجه القبلى، ومدرستين تجهيزيتين : إحداهما بالقاهرة، والأخرى بالاسكندرية، ومدارس خصوصية ”عالية“ للطب (١٨٢٣)^(١) والهندسة (١٨٣٤)، والطوبجية، والخيالة، والبيادة، والطب البيطرى، والزراعة، واللغات والألسن، والموسيقى، والفنون، والصنائع .

(١) كلوت بك هو الذى أسس مدرسة الطب بأبى زعبل وكان من خيرة أعوان الوالى فى اصلاحاته .

وكان بالقطر المصري نحو ١٠,٠٠٠ تلميذ أخذ الوالى أكثرهم غصبا لأن أهاليهم فطروا على الجهالة فكان من الصعب عليهم الخروج من معيشة ألقوها : ينفرون من التعليم مع أن الوالى كان يكسو أبناءهم ويطعمهم ويدفع لهم مرتبات شهرية .

وقد أنشئت إدارة عامة للمعارف سنة ١٨٣٦ للإشراف على شؤون التعليم وتنظيمه فى جميع جهات القطر . ولا ريب أن البعثات والمدارس بثت فى الأهالى روحا معنوية جديدة وساعدت على تكوين طبقة متوسطة متتورة من المصرى القمح صارت ركنا فى تاريخ النهضة الحديثة .

وقد جلب محمد على الى مصر جميع أسباب الحضارة فابتنى القصور وأوجد المتنزعات فى القاهرة والاسكندرية ، ونظم التآغراف الهوائى بين مصر والاسكندرية سنة ١٨٢٦ ، وشجع شامبليون والعلماء الغربيين على درس الآثار المصرية وأصدر فى سنة ١٨٣٥ أمرا بمنع خروج العاديات المصرية ، وأسس دارا لها .

وترجمت فى عهده المؤلفات العلمية الكثيرة فنشطت العقول ، وذهب عصر التنجيم والخرافات ، وتنهت الحاسة القومية التى كانت مخدرة فى عصور الاستبداد .

وصارت مصر فى ذلك الوقت من الوجهتين المعنوية والمادية نقطة التماس بين الشرق والغرب .

الفصل الثالث

سياسة محمد علي الخارجية

ولى محمد علي حكومة مصر رغمًا من اعتراض الباب العالى ، فعمل على أن تكون نقطة الارتكاز له ولذريته فى مصر لا فى الأستانة . وقد تمكن فى فترة قصيرة من جعل ولايته أكثر منعة وحضارة من الدولة صاحبة السيادة فكان طبعيا أن تطاولها وأن تقتطع منها استقلالها .

ولكن محمد علي كان يريد أن يحوط استقلاله بسياج من « الحدود الطبيعية » فى الشام شرقا وفى السودان جنوبا ، فكان من جراء هذه الخطة نشوء « المسألة المصرية » وتحريك « المسألة الشرقية » باعتبار مصر وما إليها جزءا منها ، وإقلاق الدول الاستعمارية ذوات المصالح فى البحر الأبيض وفى آسيا وأفريقية .

وقد لعبت روسيا وإنجلترا وفرنسا دورا كبيرا فى السياسة الشرقية

بين ١٨٣٢ و ١٨٤١

ولكن لا يمكننا أن نتفهم سياستها المتناقضة المتقلبة إزاء المسألة المصرية فى جميع أطوارها إلا اذا نظرنا الى المسألة من وجوهها العديدة وإلى العوامل المختلفة التى تدخل فيها .

اجتهد محمد علي منذ اللحظة الأولى في تعزيز سيطرته السياسية والعسكرية حتى أصبح يعتد بها (١٨٠٥ - ١٨٣٠) فتمكن من رد الغارة الانجليزية (١٨٠٧) وقضى على المماليك، وصار الحاكم المطاع في الديار، وأدب الوهابيين فنصب ابنه ابراهيم حاكما على بلاد العرب (١٨١٨) فعظم نفوذه في العالم الاسلامي .

فتح السودان - وقد تخلص الوالى في أثناء حروبه في بلاد العرب من معظم الجنود الألبانيين الذين كانوا عنصر فساد وقتن في مصر ففكر في إرسال حملة الى السودان للتخلص من بقية الألبانيين، والقضاء على بقية المماليك الذين تحصنوا في دنقلة، والبحث عن معادن الذهب، واكتشاف منابع النيل، وتكوين جيش من سكانه، وبسط نفوذ مصر وتجارها .

سافرت في سنة ١٨٢٠ حملة مؤلفة من نحو خمسة آلاف جندي بقيادة اسماعيل باشا أصغر أبناء محمد علي فطاردت المماليك في طريقها وفتحت بربر، وشندى، وسنار (١٨٢١) ثم سارت الى أعلى النيل الأزرق . وقد أرسل محمد علي جيشا ثانيا بقيادة ابراهيم فوصل في زحفه الى جبل دنكا جنوبا ثم مرض فعاد الى مصر فأرسل الوالى جيشا ثالثا (١٨٢٢) بقيادة صهره محمد بك الدفتردار فانتقم من ملك شندى الذى أحرق اسماعيل ومن معه غدرا في أثناء عودتهم الى مصر واستولى

على كردفان وبني مدينة "الخرطوم" عند ملتقى النيل الأبيض بالنيل الأزرق وجعلها قاعدة لحكومة تلك البلاد (١٨٢٣) .

ثم أخذت الفتوحات المصرية تمتد في السودان ، وأسست فيه إدارة مصرية منظمة اهتمت بعمارته وتوفير أسباب الرفاهية والأمن في ربوعه . وشجع الولى العلماء الأوربيين على اكتشاف أراضيهم وأنهاره وموارد ثروته ، فكان له فضل سبق لأن مصر هي التي فتحت طريق أفريقيا للعلم والمدنية .

حالة تركيا — التفت الولى بعد ذلك الى إنشاء جيش

وطني وأسطول حتى بلغت قوته الحربية نحو ٢٠٠,٠٠٠ جندي . وحصن السواحل وكان نفوذه في ازدياد في الداخل والخارج ، بينما كان نفوذ الدولة في أفول : كان السلطان محمود يحاول إدخال الإصلاحات الجديدة في تركيا ليخلق من ضعفها قوة فيفشل . وكانت الأمبراطورية مؤلفة من ولايات متباينة ديناً وجنساً ولغة لا تفكر كل منها إلا في انتهاز الفرصة للتخلص من نير الباب العالي وسلطته الوهمية .

وكانت الأمبراطورية في مجموعها مطمع الدول ، لذلك كانت كل فتنة في جزء من أجزائها أو كل خلاف بين التابع والمتبوع في داخليتها يؤدى غالبا الى التدخل الأوروبي أو خلق مشكلة دولية تهدد السلام العام .

وكانت الولايات الأوروبية ، بلغاريا و صربيا والجبل الأسود واليونان في حالة ثورة منذ بداية القرن التاسع عشر، وكانت أكبر خطر يهدد كيان الدولة لأن هذه الولايات كانت تجدد من الدول ، ومن روسيا بوجه أخص ، كل تعضيد لأنها كانت تمت إليها بصلة الدين أو الجنسية . وكانت روسيا تتذرع بواسطتها ، بحجة حماية الرعايا المسيحيين ، الى التدخل في شؤون تركيا ، والعمل على اضعافها ، حتى تتمكن من تنفيذ سياسة « كاترين الثانية » والاستيلاء على مفتاح البحر الأسود والبحر الأبيض في البواغيز .

حرب اليونان — في ذلك الوقت ثارت اليونان في الشمال بعد أن انفصلت شعوب البلقان أو كادت من جسم الدولة . ثم امتدت الثورة جنوبا الى شبه جزيرة المورة في سنة ١٨٢٢ . فأرسل السلطان إليها جيشا بقيادة خورشيد باشا دحروا وتحرقائه . وثار جزر الأرخبيل فعجز السلطان عن قمع الحركة فيها وأعلنت اليونان استقلالها . فما كان من السلطان إلا أن طلب النجدة من مصر ، الذي كان من الباب العالي بمنزلة الخليف لا التابع ، فتمكن ابراهيم من إخضاع اليونانيين في جزيرة كريد (١٨٢٢) التي احتلتها الجنود المصرية ونصب ابراهيم قائدا عليها . ثم دعاه السلطان الى إخماد الثورة في ميدانها الأساسي في شبه جزيرة مورة ووعدته في مقابل ذلك بولاية مورة ، وجزيرة كريد .

وقد أصدر السلطان فعلا في ٦ مارس سنة ١٨٢٤ فرمانا الى محمد علي باشا بتعيين ابراهيم باشا واليا على جزيرة كريد ومورة، ومنحه الحرية التامة في العمل على إعادة النظام فيهما ، وفرمانا آخر بإرسال نجدة مصرية للمساعدة في حرب اليونان .

وقد صدق المؤرخ « اميل برچوا » في قوله ” ان تدخل ابراهيم في اليونان ، ابتداء من سنة ١٨٢٤ ، لم يكن فرض طاعة يؤديه ، وإنما نتيجة معاهدة فعلية بين تركيا ومصر أمضى السلطان شروطها المجحفة ، متخليا رسميا لقائده عن كريد ومورة ، أو بعبارة أخرى عن منطقة على البحر الأبيض تعدل إحدى ممالكه الواسعة “ .

في مقابل هذا الثمن ترك محمد علي الامعان في فتح السودان وجهز جيشه تحت إمرة ابراهيم وأسطوله بقيادة محرم بك رئيس الدونانمة فتمكنا في أوائل سنة ١٨٢٥ من الوصول الى مورة التي أخضعها ابراهيم ثم ذهب شمالا وأعان رشيد باشا في حصار (مسولنجي) وفتحها عنوة بعد مقاومة طويلة في أبريل سنة ١٨٢٦ ، ثم سقطت أثينا في يونيه سنة ١٨٢٧ ، وبذلك خضعت اليونان للدولة ، ولكن سرعان ما تدخلت أوروبا فأخذت المسألة شكلا جديدا نقض النتائج الفعلية للحرب .

تدخل أوروبا — ويرجع ذلك الى أن انتصار الأتراك في هذه الحرب كان معناه أن شرق البحر الأبيض سيصير بحيرة مصرية، وأن جزيرة كريد ستكون محطة للأسطول المصرى فى طريقه بين سواحل الاسكندرية وسواحل اليونان الجنوبية التى ستؤول حكومتها الى ابراهيم .

لذلك لم تر الدول التى تتنازع السيادة فى البحر بدا من التدخل تحت ستار الانتصار للحرية والمدنية . وقد بقيت النمسا بمعزل لأنها لم تكن لها مصلحة مباشرة فى الأمر ولأن وزيرها مترنيخ كان فى أوروبا عدو الثورات ونصير صاحب الحق الشرعى . وقد انضمت اليه بروسيا والتزمت الحياد .

أما فرنسا وانجلترا وروسيا فقد عقدن معاهدة فى لندرة سنة ١٨٢٧ "إجابة لدعوة الثوار وتلبية لنداء الانسانية" "تقرر بمقتضاها "أن تفصل اليونان عن تركيا نهائياً، وأن تبقى السيادة لتركيا من غير أن تدفع اليونان الجزية وإلا تدخلت الدول" .

كانت هذه المعاهدة مجحفة بحقوق الباب العالى لأنها ترمى الى بتر عضو من جسم الدولة بعد ما كابدته من نفقات جسيمة فى الجند والمال فلم يستطع إجابة الدول الى مطالبتها فأخذت تستعد لانفاذها بالقوة .

جاءت أساطيل الدول المتحالفة تحت قيادة السردار الانجليزى
 "كوردنجتون" والأميرال الفرنسوى "رينى" والأميرال الروسى
 "هيدين" ودخلت بغتة فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧ ميناء "نافارين"
 حيث كانت راسية الدونانمة التركية المصرية فاشتبكت معها وأرسلت
 قنابلها عليها بلا اعلان حرب ودمرت معظم السفن العثمانية والمصرية.

ثم أخذت الدول تستعد لارسال جيش برى لطردها الجيوش التركية
 من اليونان . وقد تخابرت فى أثناء ذلك انجلترا وفرنسا بواسطة
 قناصلهما فى مصر مع محمد على واتفقتا معه ، فى ٣ أغسطس سنة ١٨٢٨ ،
 على سحب جيوشه وإخلاء شبه جزيرة مورة فأذعن الوالى للقوة وأمر
 ابنه ابراهيم بالجللاء .

معاهدة أدرنة سنة ١٨٢٩ — وقد أعلنت روسيا
 الحرب على الدولة وغزتها حتى دخل جيشها أدرنة فاضطر السلطان
 الى طلب الصلح والتصديق على معاهدة أدرنة (سبتمبر سنة ١٨٢٩)
 التى اعترف فيها باستقلال اليونان .

كانت نتائج هذه المعاهدة بالنسبة لانجلترا وفرنسا ، وخصوصا
 بالنسبة للأولى ، ايجاد منطقة نفوذ لهما فى شرق البحر الأبيض ،
 وبالنسبة لروسيا إضعاف تركيا ووضعها تحت حمايتها الفعلية لأن



كلوت بك مؤسس مدرسة الطب بأبي زعل

المعاهدة نصت على أن تفتح تركيا البواغيز الموصلة الى البحر الأسود للسفن الأجنبية، وألا تبقى أثرا لجميع حصونها على الشاطئ الأيسر لنهر الطونة : ومعنى ذلك التخلي حربيا عن رومانيا ، وأن تدفع لروسيا نفقات الحرب ، ولما كانت تركيا عاجزة عن تسديدها كان لروسيا أن تتدخل في شؤونها وتحصل على امتيازات جديدة .

أما نتائجها بالنسبة لمصر فهي وقوع النزاع بين الوالى والسلطان والدخول في عصر حروب وأزمات (١٨٣٢ - ١٨٤٠) ظهرت فيها المسألة المصرية لأول مرة ظهورا واضحا في دائرة السياسة الأوروبية .

فتح الشام — فقد محمد علي ولاية المورة بعد موقعة "نافارين"، وخسر ٣٠,٠٠٠ رجل ، وعشرين مليون فرنك في حرب دامت ستة أعوام فكان بدهيا أن يطالب بولاية الشام عوضا عن المورة ، فوق جزيرة كريد التي كان يحتلها المصريون ، ولكن أبى الباب العالي الذى كان في الواقع يضم الحسد والحق للوالى متمسكا بالأسباب والمعاذير .

عول محمد علي على فض النزاع بالقوة والاستعداد للزحف على الشام خصوصا وأنه كان مقتنعا بأن حدود مصر الطبيعية شرقا في جبال طوروس لا في الصحراء .

وكان محمد علي يريد الاستيلاء على هذا الاقليم الغني بأحراشه
وأخشابه التي لا بد منها لتجديد قوته البحرية التي خسرها في خدمة
السلطان في نافرين .

وكانت فرنسا تشجعه على خطته لتدشغل الدولة عنها وقد بدأت
في تنفيذ سياستها الاستعمارية في شمال أفريقية وأرسلت فعلا حملة
الى الجزائر (١٨٣٠) .

دخل ابراهيم الشام في أكتوبر سنة ١٨٣١ واحتل القسم الجنوبي
منها ثم طلب محمد علي الى السلطان أن يقلده في الحال ولاية الشام
فأرعد السلطان وأصدر قرارا بخلعه (فبراير سنة ١٨٣٢) ثم جهز حملة
قوية ضده بقيادة حسين باشا الذي تقرّر أن يخلف محمدا في ولاية
مصر .

وقد سار ابراهيم بجيشه وهزم أول جيش تركي التقى به في طرابلس
واستولى بمساعدة الأسطول المصري على مدينة عكا بعد حصار طويل
(مايو سنة ١٨٣٢) ودمشق (١٤ يونيه سنة ١٨٣٢) ثم التقى بطلائع
جيش حسين باشا فدمرها في حمص (٩ يوليه) وهزم الجيش التركي
واستولى على حلب (٢٦ يوليه) وبيلا (٢٩ يوليه) فتم له فتح الشام .

انحدر ابراهيم بعد ذلك الى آسيا الصغرى حيث أعد له السلطان
جيشا ضخما بقيادة رشيد باشا الصدر الأعظم ، ودارت الموقعة في قونية

(٢١ ديسمبر سنة ١٨٣٢) فانجملت عن اندحار الأتراك ووقوع قائدهم أسيرا في يد المصريين . ثم سار المتصرف في طريق بروسة الى الأستانة .

وقد امتد بهذا النصر نفوذ مصر في الشام وآسيا الصغرى والعراق وصار محمد علي يطالب بتركية آسيا كلها لينشئ منها أمبراطورية عربية جديدة .

تدخل الدول سنة ١٨٣٣ — ولكن أوروبا بدلا من أن تنظر الى المسألة باعتبارها نزاعا محليا بين التابع والمتبوع ضمن حدود آسيا وأفريقية الاسلاميتين ، كما كان ينظر اليها متريخ في البداية ، لم تبدأ من التدخل لأن روسيا كانت تخشى جوار دولة قوية جديدة تسد الطريق على مطامعها ، وكانت إنجلترا تخشى من امتداد نفوذ محمد علي في طريق الهند من السويس الى الفرات ، وبالتالي امتداد نفوذ حليفته فرنسا في أفريقية وآسيا .

لم يسمع الباب العالي في هلعه إلا أن يطلب المساعدة من الدول ومن روسيا التي كانت ترى الباب العالي في حمايتها منذ معاهدة أدرنة ، وقد أوفدت هذه الدولة فعلا الى الباب العالي القائد ”مورافيف“ ليفاوضه في تقديم المساعدة الفعلية له .

ودخلت البوسفور في شهر فبراير دونة روسية تحمل مددا نزل الى البر فازداد قلق الدول لأن مسألة البحر الأسود ظهرت مع المسألة

الشرقية فأصبحت المسألة المصرية بالنسبة لفرنسا في المحل الثاني ، وأخذت تصرح أنها تريد المحافظة على سلامة تركيا ضد روسيا ، وأرسلت الى الأستانة سفيراً جديداً من رجال « العمل » الأмирال « روسان » وناطت به بإبعاد الروس بكل الوسائل عن الأستانة .

وقد كان الباب العالي أرسل الى محمد علي في أوائل سنة ١٨٣٢ خليل باشا ليعرض عليه ، بدلا من الشام واطنة ، ولاية فلسطين وطرابلس وعكا ، لكن محمد علي ظل متمسكا بمطالبه . وربما كان من الميسور الوصول الى اتفاق لو أن فرنسا لم يستحوذ عليها القلق من جهة البحر الأسود فلم تكن العناية كلها بتسوية المشكلة التركية المصرية مباشرة بين الباب العالي ومحمد علي .

والواقع أن فرنسا بدلا من أن تؤيد بقوة مطالب مصر في الأستانة ضمت بها وقصرت جل اهتمامها على تحقيق سياستها الخاصة في البحر الأسود . وقد بلغ الأمر بسفيرها « روسان » أن هدد الباب العالي بترك الأستانة إن لم يبعد الأسطول الروسي عن البوسفور وإن لم يعد ، كما قال بالمرستون ، الأмирال الروسي « ذيله بين رجله » .

ولكن الباب العالي لم يذعن لتهديدات فرنسا إلا بعد أن حصل من الأмирال علي وعد صريح باقناع محمد علي بالاكْتفاء بالأقاليم الجنوبية من سوريا . والغريب أن السفير الفرنسي أقدم على خطته دون

أن يتأكد من نيات والى مصر الذى أعلن رفضه لاقتراحات فرنسا
المجحفة بحقوقه (٥ مارس سنة ١٨٣٣) .

فى أثناء ذلك لم يتردد الباب العالى فى الالتجاء ثانية الى روسيا
التي بادرت بانزال جيش على الشاطئ ليصد ابراهيم فى تقدمه ، وقد
كادت تقع حرب عامة بين روسيا وفرنسا عول محمد على على الاستفادة
منها لولا تدخل انجلترا والنمسا .

معاهدة كوتاهية — ظلت الوزارة الانجليزية ترقب
الحوادث وتطورها من كشب ستين كاملين حتى اذا سنحت الفرصة
ظهرت فى الميدان ، والواقع أن سياستها كانت سياسة هادئة عملية أبعد
نظرا من السياسة الفرنسية « العصبية المزاج » التي تفقد صوابها بين
الأغراض المختلفة ، وليس أدل على ذلك من اشتراك فرنسا مع انجلترا
فى القضاء على أسطول مصر وآمالها فى نافرين ، وإهمال مصالح مصر
فى سبيل مسألة البحر الأسود التي كانت عرضية بحثة . أما انجلترا
فبدلا من أن تنضم الى فرنسا ضد التوسع الروسى — وهذه كانت أمنية
الوزارة الفرنسية — رأت من الخدق أن تستعين أولا بروسيا فى تنفيذ
سياستها فى الشرق ضد فرنسا ومحمد على (كوتاهية سنة ١٨٣٣ ، ومعاهدة
لندرة سنة ١٨٤٠) ، وأن تستعين بعد ذلك بفرنسا فى تنفيذ سياستها
فى البحر الأسود ضد روسيا (حرب القرم ومعاهدة باريس سنة ١٨٥٦) .

كانت خطة إنجلترا ترمى الى إبعاد الجيش الروسى عن البوسفور
 بالتأثير رأسا على محمد علي فأرسلت أسطولها الى ميناء الاسكندرية
 وأرغمته على قبول الصلح مع الباب العالى فأمضى ابراهيم معاهدة
 كوتاهية التى تنازل السلطان بمقتضاها لمحمد علي عن ولاية سوريا
 ونيطت بابراهيم ادارة إطنة . ولا ريب أن هذه الاتفاقية كانت
 انتصارا للمصريين (١٨٣٣) .

معاهدة هنيكار سكسكى — ولكن الاتفاقية كانت
 فى الوقت نفسه هدنة مساحية بين الوالى والباب العالى الذى عوّل
 على الانتقام منه وإذلاله بكل الوسائل ولو أدى ذلك الى الارتقاء
 فى أحضان عدوّه الألد روسيا ، وسرعان ما استغلت هذه الدولة استعداد
 الباب العالى وأمضت معه فى ٨ أبريل سنة ١٨٣٣ اتفاقية هنيكار
 سكسكى ، وهى اتفاقية دفاعية كفلت حمايتها على تركيا ثمان سنوات
 وقد اشتملت على نص سرى يعنى الباب العالى من كل مساعدة مادية
 " فى مقابل تعهده بإغلاق البواغيز ضد أعداء روسيا " .

صعقت إنجلترا حين وقفت على خبر الاتفاقية وحضور المهندسين
 الروسين لتحصين شواطئ الدردنيل ، وقد فكر بالمرستون فى اقتحامها
 ولكنه تردد لأن فرنسا خشيت حدوث حرب عامة واكتفت بالاحتجاج
 على اتفاقية تجعل الأمبراطورية العثمانية حماية روسية .

خطة انجلترا — أخذت انجلترا من ذلك الوقت تتحين
الفرص لاستبدال معاهدة هنيكار سكسلي، وبدأت في أثناء ذلك
تتقرب الى الباب العالي وتشر مصالحها التجارية في الشرق تمهيدا
لأغراضها، وساعدتها تركيا على ذلك حتى تتمكن بواسطتها من استرداد
الشام والقضاء على نفوذ محمد علي، وقد ظهرت هذه الخطة حين عقدت
الدولة مع انجلترا في أغسطس سنة ١٨٣٨ معاهدة تجارية قررت إعفاء
البضائع الانجليزية عند دخولها في الأمبراطورية العثمانية من كل رسم،
وقد صرحت لانجلترا في سنة ١٨٣٩ باحتلال عدن ولكن هذه النقطة
التجارية كانت تستر غرض انجلترا الحقيقي في امتلاك مفتاح البحر
الأحمر من الجنوب وإنشاء قاعدة حصينة في طريق الهند، وقد كانت
أساطيل انجلترا تتردد على مياه مصر وسوريا استعدادا للطوارئ.

خطة محمد علي السياسية والعسكرية — أما محمد علي
فقد كانت أمنيته الكبرى تصفية النزاع المستمر بينه وبين الباب
العالي الذي كان لا يفتأ يعمل على الإيقاع به وتمزيق اتفاقية كوتاهية :
وذلك بأن يعلن استقلاله وينفصل نهائيا عن الدولة (١٨٣٨).

فاتح محمد علي فرنسا وانجلترا والدول في هذا الأمر فلم يجد منها
تعصيда فعول على القوة للدفاع عن ملكه ضد تركيا فقد نظمت

الدولة جيشها فعلا وأخذت الأهبة للهجوم معتمدة على إنجلترا التي كانت تريد بسط نفوذها السياسي والاقتصادي في الشرق وكانت تحترض الباب العالي على إيجاد أزمة شرقية جديدة تساعد على تنفيذ خطتها . وقد كتب بالمرستون يقول "أن مصالحنا أن يسترد السلطان سوريا بل ومصر^(١)" .

من ذلك نتضح دقة موقف محمد علي الذي ما كان يحفل نيات السياسة الانجليزية خصوصا وأن الانجليز عملوا جهدهم في خلق الفتن والدسائس ضد الحكم المصري في لبنان والشام ، ولكن جيوش تركيا كانت بالمرصاد وقد بدأت بالعدوان فانتصر عليها ابراهيم في موقعة نصيبين « الشهيرة (٢٤ يونيه ١٨٣٩) » ، ثم تابعت الحوادث فمات السلطان محمود بعد ستة أيام وخلفه في الملك صبي في السادسة عشرة

(١) كتب اللورد (بونسني) سفير إنجلترا في الأستانة في ٣ مارس سنة ١٨٣٦ مذكرة الى الباب العالي يقول فيها "أن محمد علي هو الذي وضع بنفسه السلطان في مركز يدعو الى محاربتة ، ولا بد من إخراجة من الموقع الذي يهدد منه الباب العالي" .

وقد ذكر بونسني ان إنجلترا لا يسعها إزاء ذلك إلا أن تقول لمحمد علي : "إذا كان النجاح حليفك في الحرب ضد السلطان فلن تسمح لك إنجلترا باجتناء ثمرة واحدة لانتصارك... ان إنجلترا ستقطع عليك السبيل ... وفي وسعها أن تجعل نفوذك أثرا بعد عين وأن تقذف بك عاريا في الصحراء" .

من عمره (عبد المجيد)، وفي ١٤ يولييه سلم القبودان أحمد باشا الأسطول التركي الى محمد علي في مياه الاسكندرية .

في هذه الآونة كان المصريون على أبواب الأستانة، وقد أوصت الحكومة الفرنسية ابراهيم بالاعتدال ، وكان الباب العالي مستعداً للتسليم بمطالب المصريين وجعل حكومة محمد علي وراثية في ذريته في مصر، والشام، وكريد .

تدخل الدول (١٨٣٩ - ١٨٤١) - ولكن تسوية المسألة التركية المصرية بهذه الطريقة كانت لا تتفق وأغراض السياسة الانجليزية ، وكان من السهل على فرنسا إحباط هذه السياسة باتفاقها مع روسيا التي كانت تلح على تركيا في الإسراع بقبول مطالب محمد علي حتى لا تجد انجلترا سبيلا الى التدخل وإلغاء إتفاقية هنيكار سكسي ولكن فرنسا أهملت هذه الخطة الحازمة ورجعت الى سياستها في سنة ١٨٣٢ خالت بنخطتها العدائية نحو روسيا دون حل الأزمة المصرية في الوقت المناسب .

فقد جعلت فرنسا أكبرهما منذ بداية الحرب التحرش بالروسيا والقضاء على نفوذها وكان سبيلها الى ذلك سعيها المتواصل في منع الوالى من الاتفاق رأسا مع الباب العالي ، وتقربها الى انجلترا عدوة محمد علي للتضييق على روسيا في البحر الأسود .

والواقع أن فرنسا ساعدت على نجاح السياسة الانجليزية التي كانت تخشى أن يحصل صلح عاجل بين الباب العالي ومصر فلا تنهض الفرصة لتدخل أوروبا .

وبينما كان الباب العالي يستعد لإصدار فرمان باجابة محمد علي الى مطالبه اجتمع ممثلو الدول الخمس : روسيا وفرنسا وانجلترا والنمسا وبروسيا في الأستانة وأرسلوا اليه مذكرة (٢٧ يولييه) عهد بتحريرها الى سفير فرنسا البارون « روسان » وفيها يعلنون " أن الاتفاق بين الدول الخمس الكبرى أصبح أمرا واقعا وأنها تدعو الباب العالي ألا يبرم إتفاقا دون أخذ رأى الدول " .

كان محمد علي يرمى الى الاستفادة من انتصاراته المتتابعة والاتفاق مباشرة مع الباب العالي ولكن هذا الحل الذي كانت تؤيده روسيا لم ترض عنه فرنسا لأنها كانت تريد تحويل المسألة المصرية الى مسألة شرقية تدعو الى تدخل الدول من جديد ونقض اتفاقية هنيكار سكاسي . وقد كانت النتيجة الفعلية لمذكرة ٢٧ يولييه وضع تركيا تحت حماية الدول الخمس ، واشترك الدول مع روسيا في حمايتها .

وهذه كانت الخطوة الأولى لحل مسألة البحر الأسود في دائرة المسألة الشرقية .

ولكن في حين أن فرنسا جعلت مسألة البحر الأسود مسألة أساسية والمسألة المصرية مسألة ثانوية تحل كلاهما بالاتفاق مع إنجلترا، جعلت إنجلترا المسألة المصرية مسألة أساسية ومسألة البحر الأسود ثانوية، وقد توصلت باتفاق فرنسا معها إلى حل مسألة البحر الأسود حلا يتفق مع وجهة نظرها ثم استغلت حنق روسيا على السياسة الفرنسية فاتحدت معها ضد فرنسا على حل المسألة المصرية حلا قاسيا لم تكن تتوقعه خليفة محمد علي .

وقد اتفقت فعلا إنجلترا وروسيا على تحطيم قوة مصر الخارجية وانتزاع الشام من محمد علي وحرمانه من فتوحاته التي أنفقت مصر فيها أموالها ودماء أبنائها تسع سنوات (١٨٣١ - ١٨٣٩) .

فطن الرأي العام الفرنسي إلى مرامي السياسة الانجليزية فثارت ثأرته وأضطر لويس فيليب في أول مارس سنة ١٨٤٠ إلى تأليف وزارة يرأسها تيير الذي كان يقول "إن المصلحة القومية الكبرى والكرامة الوطنية تقضيان بالدفاع عن مصر ومحمد علي" .

وقد كانت خطة الوزارة الجديدة ترمي إلى تصحيح غلطات السياسة الفرنسية وحل المسألة المصرية حلا ينطبق مع المصلحة والشرف وذلك بأن تعمل على تسويتها في السر رأسا بين الباب العالي ومحمد علي .

ولأجل أن تتجس هذه الخطة عول تيهير بواسطة سفيره في لندرة (جيزو) على التظاهر بالتضامن مع بالمرستون ورغبته الأكيدة في تسوية المسألة المصرية بالاشتراك مع إنجلترا والدول. وكان غرضه اكتساب الوقت الكافي لإبرام الاتفاق بين تركيا ومصر.

معاهدة لندرة سنة ١٨٤٠ — ولكن بالمرستون وقف على سر الخطة الفرنسية فعجل بالاتفاق مع مندوبي روسيا والنمسا وبروسيا على الوقوف في وجه محمد علي ، وقد أمضوا معا في لندرة معاهدة ١٥ يولية سنة ١٨٤٠ التي وضع بواسطتها بالمرستون قواعد التسوية المصرية بغير علم فرنسا .

وأهم شروط هذه المعاهدة تتلخص في أنه اذا خضع محمد علي في مدة عشرة أيام ورد كريد والأماكن المقدسة ببلاد العرب وإطنه والشام أعطته الدولة ولاية مصر وراثية وولاية عكاء مدة حياته وإلا أخضعته الدول بالقوة ونظرت في أمره من جديد .

رفض محمد علي هذه الشروط القاسية ، وأخذت الصحافة والأحزاب في فرنسا على اختلاف ألوانها تتدد بالسياسة الانجليزية العدائية المهينة ، وقامت الاستعدادات الحربية فيها على قدم وساق ، وألفت وزارة جديدة (سولت) صار جيزو وزير خارجيتها ورئيسها السياسي (أكتوبر

سنة ١٨٤٠) ، ولولا حكمة لويس فيليب ووزرائه لنشبت الحرب بسبب المسألة المصرية بين فرنسا والدول .

وقد ذهب في أثناء ذلك أساطيل الحلفاء وحاصرت سواحل الشام واستولت عليها ، وانتشرت الفتن في أنحاء الشام ولبنان فاضطر ابراهيم الى إخراجها (أكتوبر — ديسمبر) وأصدر الباب العالي قرارا بعزل محمد علي . ثم ذهب (نابيير) قائد الأساطيل الى الاسكندرية مهتدا ، وأرغم محمد علي على رد الأسطول العثماني والتنازل عن سوريا في مقابل الحصول من الباب العالي على الوراثة في مصر .

فرمان الباب العالي (الخط الشريف) ١٨٤١ — بادرت انجلترا بعدم الاعتراف باتفاق (نابيير) وتبعها الباب العالي الذي كان يريد جعل ولاية مصر لمحمد علي مدة حياته فقط . ولكن فرنسا تدخلت في الأمر ووافقت الدول أخيرا على طلب جعل الولاية وراثية في سلالة محمد علي (٣١ يناير سنة ١٨٤١) ، وقد وافق الباب العالي على ذلك وأصدر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ فرمانا يجعل هذه الولاية وهمية ويحول مصر الى ” ولاية عثمانية بكاقي الولايات “ .

وأهم شروط هذا فرمان اختيار كل وال جديد بواسطة الباب العالي ، وتحديد طريقة جباية الضرائب وتوزيعها بواسطة تركيا

وأخذ الريع منها لخزانتها ، وإنقاص عدد الجيش الى ١٨,٠٠٠ وتعيين رؤسائه بواسطة الدولة ، وعدم تحويل الوالى الحق فى إنشاء السفن الحربية إلا بعد الحصول على إذن صريح من الدولة .

طلب محمد علي الى الدول تخفيف هذه الشروط فأرغمت النمسا ، وروسيا ، وبروسيا بالمرستون على التدخل لدى الباب العالى وهددت بالانسحاب من المحالفة فأصدر السلطان فى أبريل سنة ١٨٤١ تقليدا جعل حق الوراثة للأكبر سنا بين الأولاد الذكور ، وقرر أن تحدّد الجزية فيما بعد (حددت فى يونيه بـ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه) ، وقد أقرت الدول الفرمان الجديد (٢٢ مايو) الذى يعدّ أساس الدستور المصرى الحديث .

وقد حاولت فرنسا فى أثناء المفاوضات الأخيرة تسوية المسألة الشرقية بخدافيرها بين الدول الخمس : ولكن روسيا أبت أن تكفل سلامة الأمبراطورية العثمانية واستقلالها ، ورفضت انجلترا التعرّض لمسألة حماية المسيحيين فى سوريا ومسألة طرق آسيا وحرية أو حياد السويس والفرات ، وأخيرا أمضت الدول الخمس «اتفاقية البواغيز» التى قرّرت إغلاق الدردنيل والبسفور أمام جميع السفن الحربية الأجنبية ، وبذلك خرجت فرنسا من عزلتها وسوّيت المسألة الشرقية من جهة

البحر الأسود تسوية وجدت فيها السياسة الفرنسية بعض الترضية،
وتوطد السلم في أركان أوروبا .

وقد التفت محمد علي بعد ذلك الى إصلاحاته الداخلية ولكنه
مرض في آخر سنه ومات في ٢ أغسطس سنة ١٨٤٩ فذهب ذلك
الرجل العظيم الذي ترك صفحة خالدة في تاريخ مصر الحديث، والذي
جعل مصر كما يقول « فريسينيه » : ” تلعب في وقت من الأوقات
دور دولة كبرى “ .

ولا ريب أن معاهدة سنة ١٨٤١ كانت درسا قاسيا ألقته السياسة
الأوروبية على السياسة المصرية لأنها أجلت حل المسألة المصرية،
وربطت مصر بالدولة فعزقلت تقدمها وصيرتها كبقية ولاياتها رهن
مطامع الدول .

على أن هذه المعاهدة قد اشتملت على أساس الاستقلال المصري
إذ مكنت محمد علي من إنشاء أسرة حاكمة يجرى أفرادها على سياسة
واحدة ترمى الى عظمة البلاد ورفقها ، وأصبحت مصر من ذلك
الوقت ولاية ذات شخصية خاصة في العالم الدولي .

الباب الثالث

خلفاء محمد علي

عباس الأول - محمد سعيد باشا

(١)

عباس الأول (١٨٤٨ - ١٨٥٤) - كان عصر

محمد علي عصر فتوحات وحروب ختمت بمعاهدة (١٨٤٠ - ١٨٤١)

فصارت وجهة الحكومة بعد ذلك التوفر على الإصلاحات الداخلية

النافعة . ولكن الحركة الإصلاحية التي ظهرت في نظم الدولة ومنشأتها

السياسية والاقتصادية قد وقف دولابها في بعض مظاهرها بعد المعاهدة

لأن الوالى أنقص جيشه وأحبط سياسته فاضمحل مصدر القوة

الفعلية التي كانت تدفع هذه الحركة العامة (١٨٤١ - ١٨٤٨) . وقد

ولى الحكيم بعده عباس باشا الأول (ابن طوسون بن محمد علي) فعمل

على تعطيل هذه الحركة بدلا من إنعاشها وتعهد بها .

كان عباس حاكما مستبدًا عدوا لكل حركة وإصلاح يستند

في حكمه الى قوتين : الرهبة ، والجمود .



سليمان باشا الفرنساوي

أما الرهبة فقد كان من مظاهرها بث العيون والأرصاء على عمه سعيد باشا وعلى كبار رجال الدولة الذين عاونوا جدّه في إصلاحاته فانتشرت الدسائس والسعايات وفقد الأمن والطمأنينة وتطرق الخلل الى الأعمال، فهاجر الكثيرون الى الأستانة ولم تحف وطأة الحكم الاستبدادى قليلا إلا بعد أن أصدر السلطان عبدالمجيد سنة ١٢٦٨ هـ (١٨٥٢) قانون «التنظيمات الخيرية» الذى تقيدت به حكومة الوالى فأمن المصريون على أرواحهم وأموالهم واستقرّ العدل .

أما الجمود فكانت أوّل مظاهره إغلاق المدارس التى شيدها جدّه وإبطال المعامل والمصانع، وإخلاء سبيل الأوروبين الذين عمل على طردهم من المملكة بكل الوسائل وسحب منهم الرخص والامتيازات التى كانت تعطى لهم فحنقوا عليه ورموه بالتعصب، وقد أنقص عدد الجيش الى ٩٠٠٠ وأسس بعض المدارس الخيرية فى «العباسية» .

وأهم أعمال هذا الوالى، وقد أكره على أكثرها، انشاء أوّل خط حديدى فى مصر بين القاهرة والاسكندرية (١٨٥٢ - ١٨٥٦) بواسطة شركة انجليزية لتسهيل المواصلات بين الهند وأوروبا عن طريق مصر . وقد اشتغلت العساكر البحرية فى مدّ الخط فتعطلت حركة السفن ودار الصناعة وانحطت البحرية المصرية .

وفي أواخر حكمه ساعد الدولة في حرب القرم فأرسل اليها جيشا بقيادة جعفر باشا صادق وأسطولا تحت إمرة حسن باشا الاسكندراني كان لهما أثر واضح في انتصاراتها على الروس .

وقد شجع "أوجست مريت" في البحث عن الآثار فاكتشف مدافن العيجول بسقارة (١٨٥٠) وبدأت دار التحف تزداد أهميتها . ويقال ان عباس مات قتيلا في قصره بنها (سنة ١٨٥٤)، وبذلك انتهت أيام ذلك الوالى الذى عمل على إفساد خطة جدّه الكبرى بحكمه الاستبدادى الذى كان خلوا من كل عظمة .

(٢)

سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣) - ولكن
من حسن حظ مصر أن سعيدا حكمها بعده فنشر العدل فيها وكان عصره عصر تقدم ورقى . وهو وان لم يكن كأبيه من أنصار الطفرة والتوسع ولكنه كان يحب شعب مصر، وقد أحدث من الإصلاحات أبعدها أثرا في حياته العامة وأكثرها تلاؤما مع فكرة التطور .

بهذه السياسة الحكيمة أزال سعيد أسباب الشكوى التى كانت فى أيام أبيه ، فقد كانت حكومة محمد على بسبب الحروب المستمرة والحاجة الى الجند والمال - كان الجيش يبلغ الثلاثمائة ألف تقريبا فى بلد لا يزيد عدد سكانه عن ثلاثة ملايين - ترهق الشعب بتجنيد

وضرائبها وتحرم الزراعة من الأيدي العاملة . وقد فطن سعيد الى ذلك فبدأ بتحديد سلطة المديرين ومشايخ البلد الذين كانوا في أقاليمهم البعيدة من الادارة المركزية يسيئون استعمال السلطة التنفيذية التي أخذوها من الحاكم الأعلى . كان جهل أولئك الحكام وما فطروا عليه من الغطرسة والميل الى الظلم منذ عصور الاستبداد منشأ سوء الادارة الذي ظلت تشكو منه البلاد زمنا طويلا رغم ارادة ولايتها .

الاصلاحات الادارية — نتلخص في أن سعيد قيد

سلطة الحكام الذين كانوا وسطاء بينه وبين الشعب فسق للجندي نظاما أنقص عدد الجيش الذي تحت السلاح ، وجعل الخدمة العسكرية قصيرة بالدور بحسب "ترتيب الموالييد" لبحسب ارادة شيخ البلد الذي كان يستثنى أبناءه ومحاسبيه . أما فيما يتعلق بالعوائد والضرائب فقد حدّد الوالى مقدارها والمطلوب من كل فرد في دفاتر خاصة . وألغى السخرة التي كانت تلجأ الادارة اليها في أشغالها العامة .

بعد أن قيد الوالى السلطات الادارية في الأقاليم عوّل على

تقييد سلطته الشخصية التي هي مصدر هذه السلطات جميعا فأنشأ "مجلس الحكومة" الذي كانت مهمته وضع اللوائح الادارية والنظر في القرارات والمراسيم الهامة قبل عرضها على الوالى . وكان من اختصاصات هذا المجلس الفصل في مشا كل الادارة القضائية ، وكان

الوالى قد حصل من الباب العالى على حق تعيين القضاة الذى كان من قبل لقاضى القضاة الموفد من الأستانة ، فأصبحت الادارة القضائية من ذلك الوقت خاضعة للحكومة وتحت رقابتها فبطلت الرشوة وقلت أسباب الشكوى من القضاء فى البلاد .

وقد حوّل سعيد بعض "نظارات" أو دواوين أبيه الى وزارات وأصدر فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٥٧ مرسوماً يشتمل على النظام الجديد الذى أدخله فى الادارة العامة وبلغ الى قناصل الدول فى مصر بواسطة وزير خارجيته .

ينص هذا المرسوم على انشاء وزارة للداخلية برياسة الأمير أحمد باشا رافت . ووزارة للمالية برياسة الأمير مصطفى بك فاضل . ووزارة للحربية برياسة الأمير حلیم باشا .

ويقول المرسوم ان وزير الخارجية سيستمر وسيطاً بين الحكومة والقناصل فى كل ما يتعلق بالمبادلات الرسمية ، وأن المجلس المدنى "مجلس الحكومة" يستمر فى إنجاز الأعمال القضائية والادارية تحت رياسة الأمير اسماعيل باشا .

وأن الوزراء ورئيس المجلس المدنى يجتمعون مرة فى الأسبوع أو أكثر اذا دعت الحاجة تحت رياسة أحمد باشا (رافت) .

وقد ألغى سعيد وظائف المديرين تخلصا من استبدادهم برعيته وجعل المأمير ومشايخ البلد تحت رقابة وزارة الداخلية مباشرة .

وبذلك عاد النظام الى الادارة العامة التي عطلت حركتها في عصر عباس ، وبدأ المصريون يشعرون بأن لهم حكومة تسهر على مصالحهم .

الجيش — وقد غنى سعيد عناية خاصة بجيشه فحافظ على صيغته الوطنية بعد أن كاد يقضى عليها عباس الذي جاب الألبانيين وكون منهم حرسا بلغ عدده الستة آلاف جندي .

وكان سعيد يقضى معظم أوقاته مع جيشه الذي كان يصحبه في تنقلاته في جهات القطر ، وسعيد أول من قرر ترقية العسكري من تحت السلاح الى ضابط ، وبهذه الطريقة ارتقى عرابي وغيره من أبناء جنسه الى مراتب القيادة في الجيش التي كان يحتلها الأتراك والشراكسة ، وكان ذلك بدء النزاع الذي أدى الى الثورة العرابية .

وبلغ من شغف سعيد بجيشه أنه كان لا يفارقه في حله وترحاله في مدن القطر المختلفة ، وكان يقدم لجنوده أنحر الطعام من مطابخه الواسعة وكان دائما يغير أزياءهم الى أشكال مختلفة وقد ألبسهم أنحر الملابس من قطنية وصوفية ونخيش بالقصب ومحل بالفضة والذهب وعلى طرايشهم الفرجيات . وكانت مناظر فرسانه المدرعة والمزودة

تشبه أنخر جنود أوروبا^(١) وقد اتفق الرواة على أن نفقات الجيش كانت السبب الأول في سوء الحالة المالية التي وصلت إليها البلاد في عهده.

الزراعة والتجارة — نظم الوالى ادارته السياسية والقضائية والعسكرية على النمط المتقدم، وقد وجه عنايته الى إصلاح الزراعة فقضى في سنة ١٨٥٨ على نظام الملكية القديم ووزع الأراضى بين الفلاحين فأصبحوا ملاكا أحرارا في التصرف في أرضهم وحاصلاتها. وقد تنازل للأهالى عن جميع الديون أو الضرائب المتأخرة على الأرض فنشطوا للعمل والتكسب. ولا ريب أن هذا الإصلاح كان من الأعمال الجليلة البعيدة الأثر في الحياة العامة.

وأوجد الوالى نظاما عادلا للضرائب، وألغى جميع العوائد والرسوم الجمركية الداخلية التي كانت تعوق حرية التجارة، وقضى على نظام الاحتكار الذى كان يغبن الفلاح لأن محمد على كان يهتم بعظمة البلاد أكثر من اهتمامه بسعادة الفلاح. وقد ظل هذا النظام متبعاً في الواقع رغما من المعاهدة التي وقعت بين الدول الأوروبية وتركيا في سنة ١٨٣٨ وتقرر بمقتضاها منح الأوروبيين حرية التجارة في ولايات الدولة. وقد عمل عباس جهده في معاكستهم ولكن رغما من ذلك بدأ التجار الأوروبيون

(١) اسماعيل سرهنك (تاريخ دول البحار)، الجزء الثانى.

وعملأؤهم ينتشرون في الاسكندرية والأقاليم ويتعاملون مع الأهالى
 رأسا حتى قويت هذه الحركة في عصر سعيد فانتشرت الرفاهية في البلاد .
 وقد روى تاجر أوروبى بالاسكندرية الى "بول مريو" في سنة ١٨٥٦
 أنه دفع أربعائة جنيه الى إحدى أولئك النسوة القرويات اللواتي يمشين
 حفاة ويلبسن الجلابيب الزرقاء . وليس أدل من ذلك على تطور
 الأحوال . ولا ريب أن عصر سعيد كان "العصر الذهبي" للفلاح .

الملاحة والبحرية — وقد عمل الوالى جهده في تسهيل
 وسائل النقل والاتجار فلم يكتف بالغاء الجمارك الداخلية بل شجع
 الملاحة في النيل والبحر الأحمر وأنشأ السكك الحديدية ، وقد كانت
 ترعة المحمودية التي شقها محمد على (١٨١٩) في حاجة الى الإصلاح
 والتعهد منذ أيامه إلا أنها كانت كلفته النفقات والضحايا الكثيره إذ
 مات من العمال في هذه السخرة نحو اثني عشر ألفا . وكانت هذه الذكري
 تجعل الوالى يتردد في تعهدها ونزحها . فلما ولى سعيد الحكم كان لا بد
 من الاستغناء عن هذا العمل الجليل الفائدة أو إصلاحه فقرر نزح الترعة
 في مدة شهر : وقام بالعمل تحت إشراف موجيل بك أكثر من مائة
 الف عامل كان يوزع عليهم صباح كل يوم أجود الخبز ويعاملون
 بالحسنى فلم يمت منهم أحد .

ومن مظاهر عناية سعيد بالملاحة في مصر منحه في سنة ١٨٥٤ الى شركة أجنبية (شركة الانجارية المصرية) امتياز «بحر» البضائع الصادرة والواردة بواسطة مراكب بخارية في النيل والترع المصرية في مقابل تعهد الشركة باقامة الأعمال الهندسية اللازمة على المحمودية . وبذلك انتظمت الملاحة في هذه الترع التجارية الكبرى .

وقد صدر في سنة ١٨٥٧ فرمان سلطاني باثشاء (الشركة الجديدة) التي كانت مراكبها في البحر الأحمر والبحر الأبيض تنقل البضائع والبريد بين ثغور مصر والدولة ، وكانت هذه الشركة مؤلفة من كبار المصريين والأجانب .

وقد عهد سعيد الى شركة (ديسو) الفرنسية باصلاح فرضة السويس وبناء رصيف وحوض لاصلاح السفن فيها (١٨٦٢) .

ولم يكن اهتمام سعيد بالبحرية المصرية أقل من اهتمامه بجيشه لأنه نشأ صغيراً على ظهر السفين مع طائفة من أبناء " الشعب " اذ كان أبوه يعدّه لقيادة البحر . وكان سعيد بعد فراغه من مساعدة الدولة في حرب القرم في أوائل حكمه والتفاته الى الاصلاحات ينوى تقوية البحرية المصرية باثشاء سفن جديدة واصلاح سفن الدونمة التي عادت من القرم ولكن بعض الدول الأوروبية البحرية خوّفت

الباب العالى من تقوية الأساطيل المصرية التى ناصبته العداء فى عهد محمد على ففزع السلطان سعيدا من إصلاح سفنه واضطره الى تكسير أكثرها وبيع أخشابها وإخلاء سبيل ضباطها . وبذلك تمكنت تركيا والدول بفضل السلطة التى تستمدّها من معاهدة لندن من القضاء على قوّة مصر الحربية فى البحر .

السودان — وقد فكر الوالى فى الوقت نفسه فى إصلاح شؤون السودان فذهب فى يناير سنة ١٨٥٧ وتفقّد أحوال الرعية فيه ، فقسمه الى خمس مديريات : سنار ، كردفان ، التاكة ، بربر ، دنقلة . وأرسل الى المديرين منشورا فى ٢٦ يناير يأمرهم فيه بالعدل ورفع الحيف عن السكان فيما يتعلق بالضرائب ، والسخرة ، والقضاء . وفى أواخر حكمه عين موسى باشا حدى حكمدارا عاما للسودان فانتظمت إدارته وساد الأمن فى جميع ربوع السودان فكثرت الرحلات العلمية الجغرافية التى كانت مقدّمة الحركة الاستعمارية الأوروبية فى أواسط أفريقية : وأهم هذه الرحلات التى كان يشجعها الوالى رحلة صمويل بيكر وسبيك وغرانت الى منابع النيل (سنة ١٨٦٢) وقد وصلوا الى بحيرة (ألبرت) و (فكتوريا نياتزا) "نسبة الى فكتوريا ملكة إنجلترا وزوجها البرنس ألبرت" .

غاطات سعيد — ولكن مما يؤسف له أن هذا الوالى العادل الذى كان يحب الشعب حبا جما ويعمل من الإصلاح كل ما من شأنه جلب الرفاهية له لم يعن بتثقيفه وتثويره عناية أبية فالغى عند توليه الحكم ديوان المدارس الذى كان يديره عبد الله فكرى ، ولم تفتح فى عهده إلا مدرسة حربية ، وأخرى بحرية ، وكانت المدارس فى عهد عباس أربعا .

ويؤخذ عليه أيضا أنه أول من رحب بالأجانب وبالغ فى إكرامهم فكانوا يطمعون فى جانبه ، ويخدعونه كثيرا ويحصلون منه على امتيازات ومنح لا تراعى فيها مصلحة مصر .

وفى عهد سعيد بدأ القاصِل يتدخلون بطريق مباشر أو غير مباشر فى شؤون مصر الداخلية . وقد كان الأجانب منكمشين فى عهد محمد على وعباس ولكن سعيدا ارتكب غلطتين سياسيتين كبيرتين جرّتا على البلاد كل بلاء : الدين والقناة .

ذلك أن سعيدا وقع فيما لم يقع فيه أبوه وكانت ادارته المالية من أسوأ الادارات ، وهو أول من استدان من البيوتات المالية الأجنبية ففقد قروضا تبلغ الثلاثة ملايين من الجنيهات ، وكان دينه السائر يبلغ العشرة . وقد استحكمت الأزمة المالية فى أواخر حكمه فاضطر الى

بيع أثاث السراى وما حوته خزائن الحكومة من نفيس المتاع، وصرف الجيش، ومنح موظفى الحكومة الذين يتركونها أرضا معاشا لهم ولأولادهم.

وقد كانت ديونه على نرعين : داخلية وخارجية، وكان منشؤها فى سعة كرم الوالى وتعاقدته من غير روية مع الأوروبايين "المتعهدين" وغيرهم الذين كانوا لا ينفكون يطالبونه بواسطة قناصلهم بتعويضات كبيرة عن غبن وهمى أصابهم فى اتفاقات أبرموها مع الحكومة .

وكان سعيد متلافا للمال، يروى عنه أنه أنفق نيفا وسبعة ملايين من الفرنكات فى زخرفة حجرة له فى أحد قصوره ، وقد أنفق المال الكثير على جيشه فاستدان لمعامل ألمانيا وفرنسا حيث اشترى المدافع والملبوسات وآلات الحرب .

وقد انتهى الأمر بالحكومة فتوقفت عن دفع مرتبات الموظفين والمستخدمين وأصدرت أوراقا مالية، لم يرو عن مثلها، كانت عبارة عن تحاول على المالية المصرية يعطيها أولئك المستخدمون الى مؤنهم من وطنيين وأجانب، فكان جيش التجار والمقاولين يحاصرون الخزانة المالية كل يوم ولا يفوزون بطائل حتى هبطت قيمة هذه الأوراق الى الحد الأدنى فى السوق .

أما القناة فقد منح سعيد فرديناند دلسبس فى سنة ١٨٥٤ امتياز شق قناة السويس بين البحر الأبيض والبحر الأحمر . وقد

وجدت هذه الفكرة من القدم، وكان حكام مصر من الفراعنة الى محمد على يعارضون في تنفيذها حتى لا يفتحوا للأجانب باب الإغارة على مصر.

ولكن سعيد وثق بدلسبس ونظر الى أهمية هذا العمل من وجهة المدنية لا السياسة، وقد بدئ فعلا حوالى سنة ١٨٥٩ رغم معارضة الباب العالى وانجائرا التى كانت تخشى من النفوذ الفرنسى أو المصرى على طريق الهند . ولا ريب أن نابليون الثالث كان العضد الأكبر لسعيد فى خطته إذ بدأت سياسة المصالح فى عهد الأمبراطورية تلعب دورا كبيرا فى مصر بعد أن كانت سياسة عواطف فى بعض مظاهرها فى أيام لويس فيليب .

فتح سعيد بقناته للأجانب أبواب مصر فأخذت إنجلترا وفرنسا من ذلك الوقت تستبق كلتاها الى الاكثار من مصالحها الاقتصادية والسياسية فى مصر، وكانت القناة رأس هذه المصالح، تمهيدا للتدخل فى شؤونها والاستيلاء عليها ، وكان نوبار يردد القول " بأن التسدهور نشأ فى عهد سعيد " .

وقد كان فى وسع أية حكومة قوية بعده تدارك الأمر لو ساعدها الحظ .

حسنااته — وعلى أية حال فان سعيدا أقول حاكم اعترز بالجنسية المصرية وأحب بلاده باخلاص حبا لا تشوبه المطامع والزهو وكان

لا يميل الى الأتراك ويبذل جهده في تقوية العنصر الوطنى وإسعاده .
 روى أحمد عربى فى الفصل الخامس من مذكراته ما يأتى عن
 سعيد " ... ولشدة إعجابه بى أهدانى تاريخ نابليون بونابرت طبع
 بيروت " وهو بادى الغيظ ، لأن الفرنساويين تمكنوا من التغلب
 على البلاد المصرية ، وكان يحرض على وجوب حفظ الوطن من طمع
 الأجانب ... وقد ازداد هذا الشعور فى تأصلا عندما سمعت الخطبة التى
 ألقاها سعيد باشا فى مأدبة أدبها بقصر النيل للعلماء والرؤساء الروحانيين
 وأعضاء العائلة الحاكمة وأعظم رجال الحكومة ملكيين وعسكريين
 قال مرتجلا :

« أيها الاخوان . إنى نظرت فى أحوال هذا الشعب المصرى »
 « من حيث التاريخ فوجدته مظلوما مستعبدا لغيره من أمم الأرض »
 « فقد توالى عليه دول كثيرة : كالرعاة والأشوريين والفرس حتى »
 « أهل ليبيا والسودان واليونان والرومان . هذا قبل الاسلام »
 « وبعده تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة كالأمويين »
 « والعباسيين والفاطميين من العرب . ومن الترك والأكراد »
 « والشركس . وقد أغارت فرنسا عليها واحتلتها فى أوائل هذا القرن »
 « فى زمن (بونابرت) وبما أنى اعتبر نفسى مصريا رأيت أن أربى »
 « أبناء هذا الشعب وأهذه حتى أجمعه صالحا لأن يخدم بلاده »

« خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الأجانب وقد وطدت »
 « نفسى على إبراز هذا رأى من الفكر الى العمل » .

قال عرابي : فلما انتهت الخطبة خرج المدعوون من الأمراء
 والعظماء غاضبين حائقين مدهوشين مما سمعوا . وأما المصريون فخرجوا
 ووجوههم تتهلل فرحا واستبشارا . وأما أنا فاعتبرت هذه الخطبة أول
 حجر فى أساس «مصر للمصريين» .

كان سعيد عريقا فى مصريته ، مجدا فى تحسين أحوال شعبه
 الاقتصادية والاجتماعية ، ولئن ترك حكومة فقيرة مستضعفة فقد ترك
 شعبا غنيا بثروته وموارده ، وكان عصره عصر سلم ، وعدل ، ورفاهية .

الباب الرابع

عصر اسماعيل

الفصل الأول

الخطّة الماليّة والسياسيّة وأسباب التدخل

الأوروبي في مصر

كان عصر اسماعيل كعصر محمد علي ينطوي على العظمة والبؤس من الوجهتين السياسيّة والعمرانيّة. وكان اسماعيل منذ ولايته (١٨٦٣) الى افتتاح القناة (١٨٦٩) صاحب الأمر والنهي وكانت مصر عليها مخايل العظمة ، وكان هذا العصر من أزهى عصورها . ثم جاء عصر من سياسيّة وماليّة ارتبكت فيه الادارة والعمران فتدخل الأجنبي في شؤونها وقد كان هذا العصر (١٨٦٩ - ١٨٧٩) مدرسة المحنة الكبرى التي تكوّنت فيها روح جديدة ترجع اليها أسباب ومقدمات الثورة العربيّة .

خطة اسماعيل — سار اسماعيل على خطة محمد على
 الواسعة التي كانت ترمي الى عظمة مصر واستقلالها ولئن كان ينقصه
 حزم جدّه وبعد نظره إلا أن مهمته الكبرى كانت أكثر دقة لأن
 عصره كان عصر الانتقال الصحيح في الحياة العامة إذ بدأت المصالح
 الأجنبية، على أثر منح امتياز قناة السويس (١٨٥٤) وازدياد العمران
 والرفاهية، تتغلغل في البلاد بقوة . وقد أخذت شكلا ماليا كان
 تدخلا سلميا منظما أدى الى تدخل سياسي رسمي (١٨٧٦) أعقبه تدخل
 مسلح (١٨٨٢) .

كان حجب الزاوية في سياسة اسماعيل المالية في الخارج تحقيق
 استقلال مصر بالنسبة لتركيا بالمال لا بالسيف وبسط النفوذ المصري
 في أفريقية . وفي الداخل العمل على إنفاذ إصلاحات واسعة في جميع
 فروع الادارة المصرية . ولكن أوروبا عملت على إحباط سياسته
 وتمكنت بواسطة قنصلها وتجارها وصناعها و «مقاوليها» الذين كانوا
 يستندون الى الامتيازات من عمر قلة أعماله في مصر .

وقد أبان اسماعيل عن خطته عند توليه الحكم في خطبة الجلوس
 التي قال فيها : ” ان أساس كل إدارة جيدة إنما هو النظام والاقتصاد
 في المالية ، وليكن أقدم دليلا محسوسا على إرادتي هذه عزمت من الآن
 على ترك الطريقة المتبعة من أسلافي وتقرير مرتب سنوي لي لن أتجاوزه



يوسف افندي مدير حدائق شبرا في عهد محمد علي

أبدا فأتتمكن بذلك من تخصيص عموم إيرادات القطر لإنماء شؤونه الزراعية وتحسينها .

وإني آمل يا حضرات القناصل أن أجد منكم اقتناعا بهذه العواطف التي تملأ فؤادي وإقبالا على وضع أيديكم في يدي باخلاص لنعمل معا على ما فيه خير البلاد وساكنتها .

كان اسماعيل طموحا تحفزه همته الى تحقيق خطته الكبرى في الداخل والخارج في وقت واحد وتنفيذ مشاريعه الواسعة دون تتريث . وكان ذلك يستدعي وجود وزارة مالية منظمة تعينه في تدبير شؤونه وضبط حساباته . ولكن يظهر أن الوالى تفرد بالأمر وفضل أن يكون حكمه المطلق جماع السلطات كلها حتى يتمكن عاجلا من النهوض بالبلاد . وكان من المحتمل أن يكتب النجاح له في سياسته لولا المصاعب الناشئة من مركز البلاد الطبيعي والسياسي .

الأزمة الأولى — أول عامل شجع الوالى في سياسته انصباب الثروة في البلاد في أوائل حكمه إذ كانت الحرب المدنية في أمريكا على ساق فارتفعت أثمان القطن المصرى حتى بلغ ايراد الصادر ١٤ مليون جنيه في سنة ١٨٦٤ بعد أن كان لا يتجاوز ٤ في سنة ١٨٦٢ وكان اسماعيل ، كعظم رجال عصره ، يتوهم أن الحرب

ستستمر طويلا فعقد قرضا كبيرا وشرع في تنفيذ خطته ولكن الحرب
وقفت فجأة في سنة ١٨٦٥ فوكت الحكومة المصرية في أزمة ، فلم
يمنعها ذلك من الامعان في سياستها اعتمادا على ثروة لا تتقد وأخذت
تنتقل من ضائقة الى ضائقة وتعقد القرض بعد القرض ، بشروط
فادحة حتى عجزت عن سداد دينها بل وفوائده التي بلغت ٦ ملايين
من الجنيهات في العام .

مسئولية تركيا — أنفق اسماعيل الأموال الطائلة
في أسفاره الى الأستانة للحصول على امتيازات توسع استقلاله وتكسر
قيود معاهدة لندن وكان يرشو السلطان نفسه ووزراءه و كبار
رجال الدولة والسياسيين ، والصيحين ، ويقدر ما أنفقه فيها
بعشرين مليون جنيه على الأقل يضاف اليها زيادة الجزية السنوية
نحو ٤٠٠,٠٠٠ جنيه . وقد حصل الولى في مقابل ذلك على ثلاثة
فرمانات (١٨٦٦ و ١٨٦٧ و ١٨٧٣) كان آخرها يشتمل على الامتيازات
الممنوحة في الأول والثاني ، وهو أهم وثيقة سياسية بعد معاهدة لندن
تحدد مركز مصر إزاء الدولة ، وأهم أركان هذا الفرمان تنظيم الوراثة
وجعلها تنتقل من الأب لابن مباشرة ، ونيل لقب خديوى ، وزيادة
الجيش ، وعقد القروض والمعاهدات مع الدول من غير قيد .

ولا ريب أن هذه الامتيازات قد وسعت الاستقلال المصرى ووطدته من الوجهة النظرية ولكن الباب العالى أوجد فيه ثغرة لأنه وان كان قد امتنع لغاية سنة ١٨٧٢ من تخويل حكومة مصر الحق فى عقد قروض إلا أنه بقبوله من الوالى « عطايا » العظيمة صار فى عداد المسؤولين عن الأزمة التى وقعت فيها ولايته .

سياسة أوروبا — وكانت أوروبا نفسها تشجع اسماعيل
فى سياسة الاقتراض لأن ثروة مصر كان يضرب بها المثل وكانت الدول
 الكبرى فى ذلك الوقت بدأت تدخل فى عصر الصناعة الكبرى فتكاثرت رؤوس الأموال ، وقامت المضاربات وتكونت المالية الدولية والبيوتات الكبيرة التى صارت لها الكلمة الأولى فى سياسة الحكومات .
 وكان المالىون وعملاؤهم يبحثون عن الأرض البكر التى يستثمرون فيها رؤوس أموالهم فوفد الكثيرون منهم الى الاسكندرية فى أوائل حكم اسماعيل وأسسوا فيها الشركات المختلفة واتصلوا بالوالى .

ونزع الأجانب فى الوقت نفسه الى مصر بكثرة طلبا للرزق وكانوا من أخط الأوساط ومختلف الملل والنحل ، وساعدهم على ذلك ظهور وسائل النقل الحديثة من قاطرات ومراكب بخارية اختصرت المسافة فى البر والبحر . وقد أخذت تنتشر من ذلك الوقت المصالح الأوروبية فى مصر ، وكانت الديون من أخطرها على سلامة الدولة .

ولا شك أن رجال السياسة الذين كانوا على اتصال برجال المال أمثال روتشلد وأوبنهايم وفريهلينج في فرنسا وإنجلترا كانوا يدفعونهم إلى إرسال أصول أموال في مصر . وكان الوالى في إصلاحاته ، كما يقول البارون دى ملوريسى ” كالبانى الذى أراد أن يبنى بيتا يكلفه مالا طاقة له به فوهن الأرض وتقدمت له الشركات الأوروبية بالمال علما منها بأنها ستضع يدها على الملك يوم يعجز المدين عن سداد دينه “ .

وقد كانت قناة السويس (١٨٥٩ - ١٨٦٩) ، وهى أهم طرق المواصلات بين الشرق والغرب ، باعثا على إيقاظ المطامع الاستعمارية نحو مصر . وكان فى إنجلترا فى منتصف القرن التاسع عشر حزب حرّ يخشى على الأمبراطورية البريطانية من تشتتها وتفككها ، ويحارب الفكرة الاستعمارية . فلما تكوّنت فى أوروبا الجمعيات الجغرافية وكثرت الاكتشافات فى القارة الأفريقية ، وربطت قناة السويس أجزاء الأمبراطورية بعضها ببعض عدل الحزب الحرّ عن آرائه وظهرت أهمية قناة السويس الحربية والسياسية بالنسبة للهند ، وأهميتها التجارية والاستعمارية بالنسبة لأفريقية .

منذ ذلك الوقت أخذت إنجلترا وفرنسا تتنافسان فى استغلال مصر ووضع اليد عليها . وكانت كل منهما تجد فى خطة الأخرى نحو مصر مبررا لسياستها . وكانت الدولتان تجدان فى إسراف اسماعيل مبررا

لسياستهما معا ويمجلاه تبة اعمالهما فى مصر حتى فى الوقت الذى
اصبحت فيه المالية والادارة تحت الرقابة الاوروبية الفعلية
(١٨٧٦ - ١٨٧٩) .

والواقع ان اسماعيل قد اسرف ودفعه حب الظهور الى انفاق
الاموال المقنطرة فى اكرام ضيوفه الاوروبيين ، وهداياهم ، وحفلاتهم
الراقصة ، وقصوره الباذخة ، ولكنه سار سيرة بعض الملوك الاوروبيين
وانفق معظم الاموال التى استعارها فى اصلاحاته وكان سليم الطوية
فى حين ان السياسة الاوروبية كانت تنصب له الحائل بطريقة
« غير شريفة » وقد اعارته المال بأفحش أنواع الربا .

ديون اسماعيل — كانت ديون اسماعيل « ثابتة »
و « سائرة » ، أما الثابتة وهى القروض المحدودة التى عقدها فى بنوك باريس
ولندرة فقد بلغت من ١٨٦٣ الى ١٨٦٨ نحو ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ،
وتراكمت عليه الديون السائرة الصغيرة المستحقة الدفع فكان يجددها
بفوائد كبيرة تزيدها فى كل تجديد حتى بلغت ثلاثة أو أربعة أضعاف
المبلغ الأصلى الذى اقترضته الحكومة .

وأخذ مركز الحكومة المالى يتزعزع حوالى سنة ١٨٦٧ فبدأت
تتوقف عن دفع مرتبات الموظفين ، وكانت الضرائب تنجى مقدما
فساءت أحوال الزراعة والأهالى واضطر الباب العالى فى سنة ١٨٦٨
الى إصدار فرمان يحرم تقديم أى قرض الى مصر بدون اذن الحكومة

التركية، ولكن بعض المقترين من الوالى أقنعوه برهن ايرادات أملاكه الخاصة بدلا من ايرادات الحكومة فاستغنى بذلك عن تصريح تركيا وعقد سلفة جديدة مقدارها ٧ ملايين (لم يدفع منها إلا ٥) في سنة ١٧٨٠ بفائدة ١٣ ٪ مع مصرف «بتشوفسهايم» فاحتج الباب العالى لدى الحكومة الانجليزية باعتبارها المثلة لـ «كبار الدائنين» على كل اتفاق مالى لم يصدق عليه من السلطان ويكون من شأنه المساس القريب أو البعيد بايرادات مصر^(١).

ورغما من ذلك فان حكومة اسماعيل استمرت فى «عملياتها» المالية ولم يجد الوالى بجانبه من يعينه على الخروج من الضائقة بطريقة «اقتصادية» غير طريقة القروض وما إليها . فاقترح اسماعيل صديق (المفتش) وزير مالىته منذ سنة ١٨٦٨ فكرة «المقابلة» التى أنشئ لها ديوان مخصوص فى سنة ١٨٧١، وكان الغرض منها سداد ديون مصر كلها : وذلك بأن يدفع الأهالى مقدما ضرائب ستة أعوام فى مقابل إعفائهم من نصف الضريبة بصفة دائمة . وقد تمكنت الحكومة فى الحال من الحصول بهذه الطريقة على ٨ ملايين من الجنيهات فى حين أن الدين الثابت وحده كان يبلغ ٢٧ مليوناً . وكانت الحكومة بحاجة

(١) أنظر تفاصيل هذه القروض فى كتاب «سيموركى» الذى ظهر عن مصر فى سنة ١٨٨٢ ، وفيه يستند المؤلف الى وثائق البرلمان الانجليزى الرسمية .

الى المال الوفير لتابعة سياستها وسداد بعض ديونها « الصارخة » ،
ولم يأت شهر أبريل سنة ١٨٧٢ حتى عقدت سلفة جديدة مع (أوبنهايم
وابن أخيه) تبلغ ٤ ملايين من الجنيهات .

ويلاحظ أن المالين كانوا يعلمون جيدا أنهم يخاطرون بأموالهم
لأن مركز مضر المال كان في غاية من الدقة ، وكان عقد هذه القروض
من جهة أخرى بدون تصريح تركيا خرق للقوانين والمعاهدات لا يبرره
إلا جشع المالين الذين كانوا يستندون الى قوة خفية تكفل لهم
مصالحهم .

وكان اسماعيل بعد السلفة الأخيرة يفكر في الذهاب الى الأستانة :
(١) وروى السفير الانجليزي في الأستانة سير هنري اليوت أن اسماعيل
حصل من الباب العالي في سبتمبر سنة ١٨٧٢ على فرمان يخول الوالى
حق عقد القروض بدون قيد ولا شرط وأن هذا فرمان صدر من
السلطان رأسا بدون علم الديوان في مقابل ٩٠٠,٠٠٠ جنيه قدمت
للسلطان شخصيا ، و ٢٥,٠٠٠ جنيه للصدر الأعظم ، و ١٥,٠٠٠ جنيه
لوزير الحربية ، و ٢٠,٠٠٠ جنيه لموظفى السراي^(١) ، ولما سقطت وزارة
محمود باشا فكرت الوزارة الجديدة في إلغاء هذا فرمان الذى لم يسجل
كالعادة في الباب العالي ، واقترح مدحت باشا وقتئذ على السفير الانجليزي

(١) رسالة برقية بتاريخ ١٤ أكتوبر من السير اليوت الى اللورد غرانفيل .

عدم الاعتراف، حرصا على مصالحة مصر، بهذه الوثيقة باعتبارها غير قانونية ولا قيمة لها، ولكن السفير ردّه قائلا "ان كلمة السلطان أعطيت للوالى ولا بدّ على أية حال من المحافظة عليها".

عاد الوالى الى مصر بعد ان اكتسب حريته المالية التى ساعده على نيلها سفير إنجلترا فى الأستانة فوجد الحكومة فى ضائقة شديدة، وكان ينوى وقتئذ إرسال حملة الى الحبش فتفاوض فى سنة ١٨٧٣ مع بيت انجليزى (أوبنهايم) فى عقد سلفة بشروط أرغم اسماعيل على قبولها، وقد بلغت السلفة الجديدة ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بفائدة ٨ ٪. أى بنحو مليون ونصف جنيه فى العام. ولكن اسماعيل لم يدخل فى خزائنه من هذا المبلغ إلا ١١,٧٥٠,٠٠٠ جنيه ولم يرو فى تاريخ القروض الحكومية صفقة رابحة كهذه «للدائنين وأصدقائهم»^(١).

شراء إنجلترا أسهم مصر فى القنطرة — وقد صارت بعد هذه السلفة فوائد الديون الثابتة وحدها تبلغ الخمسة أو الستة ملايين من الجنيهات، وكانت الحكومة تريد أن تجد خلاصها فى سلفة جديدة. فتصدى دسرايلى «اللورد بيكونزفيلد» ونحرق خرقا فى السياسة بشرائه الأسهم التى كانت للحكومة فى القناة منذ سعيده (١٧٦,٦٠٢ من ٤٠٠,٠٠٠).

(١) توجد تفاصيل هذه السلفة فى كتاب ماك كون، وفى تقرير كيف (١٨٧٦).

ويرى قنصل الولايات المتحدة سابقا في مصر مستر «فارمان» أن هذه الصفقة "كانت الضربة القاضية على الخديوى وأكبر غلطة سياسية ومالية ارتكباها في حياته"^(١) :

مالية : لأن الوالى باع الأسهم بثمن بخس وتعهد فوق ذلك بدفع ٥ ٪ فوائد سنوية لهذا المبلغ لغاية أول يوليه سنة ١٨٩٤ أو بعبارة أخرى كانت الحكومة الانجليزية دائنة تسترد مبلغها بالتقسيط بعد أن استولت على أسهم بلغت قيمتها ٢٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيهه في سنة ١٨٩٦ و ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيهه في سنة ١٩١٥ .

سياسية : لأن الحكومة الانجليزية أصبحت لها مصلحة مزدوجة مالية وسياسية في القناة تمهد السبيل لتدخلها الفعلى في مصر، في حين أن فرنسا كانت المصالح المالية ذريعتها الوحيدة للتدخل في مصر، وبذلك رجحت كفة السياسة الانجليزية .

بعثة كيف — ولم تمض إلا أيام على شراء الأسهم حتى تألفت لجنة انجليزية برئاسة « كيف » لدرس الحالة في مصر، وكان هذا العام (١٨٧٦) بدأ التدخل الفعلى في مصر وإرسال البعثات المختلفة التى كان الغرض منها إصلاح الادارة المعتلة بوضعها تدريجا تحت المراقبة الأوروبية ضمانا للدائنين . وقد فطن إسماعيل الى مرامى السياسة

(١) انظر كتاب "مصر وخيانتها" .

الانجليزية فصرح في حديث له مع « بيتي كنجستون » سنة ١٨٧٦ :
 « اننى ما كنت أعتقد قط أن انجلترا ترمى بشرائها أسهم قناة السويس
 وإرسالها موظفا كبيرا لفحص حساباتى وضع يدها على مصر » .

وقد اقترح « كيف » توحيد الديون المصرية كلها على أساس
 فائدة معتدلة تتفق مع حالة البلاد ، وتأجيل الاستحقاقات نظرا
 لخطورة الحال « وهذا الحل أجدى لحملة السندات من الخسارة
 الفادحة التى تصيبهم من جراء التدهور المالى »^(١) .

وكان « كيف » يقترح فى الوقت نفسه وضع الادارة تحت رقابة
 « ريفرس ويلسون » أحد رؤساء المالية الانكليزية الذى كان
 فى طريقه الى مصر . ولكن اسماعيل عارض فى هذا الشرط الذى يقيد
 سلطته واجتهد فى الاتفاق مع المالىين الفرنسيين فأصدر فى ٢ و ٧ مايو
 مرسومين بإنشاء « صندوق الدين العمومى » وتحويل جميع الديون
 السائرة والثابتة الى دين موحد بفائدة ٧ ٪ .

(١) أثبت مستر « ملهال » فى بحث نشرته « مجلة كونتمبورارى ريفيو »
 فى أكتوبر سنة ١٨٨٢ عن المالية المصرية أن اسماعيل لم يصله إلا ٤٢ مليون جنيه
 مع أن الدين المربوط على مصر كان لا يقل عن ٩٠ مليون .
 وقد وضح « سيموركى » فى سنة ١٨٨٢ أن مصر كانت دفعت لغاية هذا العام جميع
 دينها الحقيقى ، أى المبلغ المستعار حقيقة بفائدة ٦ ٪ ، ومع ذلك فقد ظلت مثقلة بدين
 رسمى لا يقل عن التسعين مليون جنيه » .

وقد عين في صندوق الدين مندوبون عن الحكومات الفرنسية والنمساوية والايطالية : مسيودى بليشير ، والهرفون كيرمر ، والمسيو بارافلى^(١) .

بعثة جوشن ونظام المراقبة الثنائية — وقد امتنعت الحكومة الانجليزية عن تعيين مندوب لها وعارضت المشروع زمنا ثم قر الرأى على إرسال بعثة جديدة مؤلفة من « جوشن » و « جوير » باعتبارهما ممثلين للدائنين الانكليز والفرنسيين لاجراء تصفية عامة ، وأرسلت انجلترا وفرنسا فى الوقت نفسه سياسيين من ذوى الخبرة : اللورد فيفيان ، والبارون دى ميشيل لتمثيلهما فى مصر ووضع قواعد المراقبة الثنائية (كوندومنيوم) .

وكان الخديوى يفكر وقتئذ فى الاقتداء بتركيا وإعلان إفلاس الحكومة المحصرية ، ولكن اتفاق الدولتين حال دون ذلك ، وقد هدده

(١) قال فريسنيه فى كتابه عن المسألة المصرية "إن انشاء صندوق الدين يعدّ الافتئات الأول على سلطة الخديوى ، ورغمما من الشروط المعتدلة التى صيغ فيها المشروع فان تنازل الخديوى عن سلطته واضح ، وقد أصبح الدائنون الأجانب من ذلك الوقت يكونون حكومة فى حكومة الدولة . وبما أن اسماعيل قد قبل هذه الوصاية صار فرضا على الدائنين ، لا الحكومات ، أن يعينوا الأوصياء ، ولكن تدخل الحكومات كان من شأنه تورطها نحو رعاياها فى تعهدات لا حدّ لها فصارت لا تملك وضع حدّ لتدخلها ، ومن هذه الغاطلة الأساسية نجت معظم أسباب أزمة سنة ١٨٨٢ " .

البارون دى ميشيل ، فى حديث له ، بطلب عزله من الولاية فقال اسماعيل ”ولكن ما العمل اذا كنت لا أستطيع الدفع ... وكانت مصر جلدا على عظم ... أتظنون انكم بوضع السكين على رقبتى تتمكنون من استنباط الموارد التى تنقصها“ .

وقد كانت أهم نتائج بعثة (جوشن — جوبير) المالية إيجاد دين ممتاز مقداره ١٧ مليون جنيه بفائدة ٥ ٪ وانقاص الدين الثابت الى ٥٩ مليوناً بفائدة ٧ ٪ فأصبح مجموع فوائد الدين التى تدفع سنوياً لا تقل عن ٦,٥٦٥,٠٠٠ جنيه أى ٦٦ ٪ من الإيرادات العامة فلا يبقى لمصر بعد دفع الجزية إلا مليون ونصف تقريبا لا تكفى للانفاق على الادارة وتعهده أعمال الرى وغيرها التى هى عماد الثروة فى البلاد .

وكان اسماعيل ووزير مالىته « اسماعيل المفتش »^(١) يقولان بأن أقصى فائدة فى وسع مصر احتمالها ٥ ٪ ويقال ان هذا كان رأى « كيف » أيضا ، ولكن الدائنين كان لا يعينهم مصلحة البلاد ما دامت

(١) قتل اسماعيل صديق فى نوفمبر سنة ١٨٧٦ ويعزى قتله الى تحريض الأجانب لأنه كان يدبر فى البلاد حركة مقاومة ضد خطة جوشن والحدوى الذى كان لا يجد مناصا من قبولها : كان جوشن عضوا فى البرلمان الانجليزى ومن كبار المالىين ذوى النفوذ فى حكومة الدولة ، وكان رئيس الحزب الأجنبى الذى يريد توطيد الادارة الأوروبية فى مصر والقضاء على كل نفوذ وطنى يقف فى سبيله .

خزائنها في أيديهم وإدارتها « الضامنة » آيلة الى مراقبة حكوماتهم الفعلية .

(٥) أما نتائج البعثة السياسية فهي تلخص في نظام « الكوندومنيوم » الذي يشرك إنجلترا وفرنسا في إدارة مصر، وقد قضى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ :

(أولاً) بتعيين مراقبين عامين للمالية المصرية : أحدهما بريطاني ، والآخر فرنساوى .

(ثانياً) بتعيين مندوبية للدين العام مؤلفة من أجنبى تعرض حكوماتهم أسماءهم على الحكومة المصرية ، وتختصر مهمتهم في استلام إيرادات الجهات المرهونة ضماناً لسداد أقساط الدين السنوى من يدى مراقب الإيرادات العام ، وتسليمها لبنكى إنجلترا وفرنسا ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لاستهلاك ذلك الدين .

(ثالثاً) بتعيين مندوبية أخرى لإدارة مصالحتى السكك الحديدية وميناء الاسكندرية مؤلفة من مصريين وفرنساوى وإنجليزين تحت رئاسة أحد العضوين الإنجليزين ، وتختصر مهمتها ، علاوة على الأشغال الإدارية ، في تسليم إيرادات المصلحتين الى مندوبى الدين العام .

فعملا بهذه النصوص عينت فرنسا البارون دى مالاربه مراقبا عاما فرنساويا، والمسيو دى بلنير مندوبا فرنساويا لصندوق الدين . وأبقت النمسا وإيطاليا مندوبيها السابق تعيينهما . وعينت إنجلترا المستردى رومين للمراقبة ، والجنرال مريوت الانجليزى مديرا للسكك الحديدية وميناء الاسكندرية .

وقد اصطحب المستر رومين المراقب البريطانى المستر جردل فتر جردل « أحد موظفى حكومة الهند » معه لادارة الحسابات المصرية التى كانت فى حالة فوضى .

ولما تم ذلك بادر جوشن بتعيين الميجر بيرنج (اللورد كرومر فيما بعد) مندوبا انجليزيا فى صندوق الدين فوصل مصر فى ٢ مارس سنة ١٨٧٧

ولكن هذا النظام الثنائى من الوجهة المالية على الأقل قام على قاعدة متداعية ، لأنه كان يجب إقناع الدائنين بقبول فائدة معقولة أى ٥ ٪ وتأجيل دفع الكوبون رحمة بالبلاد وادارتها ، وقد كتب قنصل إنجلترا اللورد فيفيان الى حكومته فى ١٢ يوليه سنة ١٨٧٧ ، بمناسبة دفع أول قطعة كبرى ، يقول :

” ان الأموال المطلوبة ٢,٠٧٤,٩٧٥ جنيهها دفعت كلها أمس ، ولكنى أخشى أن يكون بلوغ هذه النتيجة قد كلف الفلاحين ثمنا جاء

بقاصمة الظهر فيبعت حاصلاتهم المقبلة قهرا، وطلبت منهم الأموال مقدما. وكل ذلك قد انتزع من بلاد أرهقتها الضرائب، وأكبر ظني أن الادارة الأوروبية آخذة، من حيث لا تشعر، في القضاء على ثروة مصر الزراعية وجعلها أثرا بعد عين، واني أرى أن الانجليز يأخذون بنصيب من هذه التبعة الخطيرة“ .

توالت الكوارث على مصر فنقص النيل في سنة ١٨٧٧ نقصانا لم يسبق له مثيل نشر القحط والمجاعة والموت، أعقبه في السنة التالية فيضان أتى على الزرع والضرع . وقد أرغمت مصر في أثناء ذلك على إرسال حملة والانفاق عليها في الحرب الروسية التركية (١٨٧٧) .

كانت الخزينة خاوية، وكان الشعب، باعتراف اللورد فيفيان (في رسالة ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٧٧)، يتذمر من أن يدفع لأصحاب الديون كل ما لهم بينما المستخدمون، وعليهم المدار في تسيير سفينة الحكومة، لا يتقاضون شيئا .

وكان الخديوى يلح على المستر فيفيان في رفع بعض الظلم الواقع على البلاد من جراء الامتيازات ” بأن يحصل من الأوروبيين على دفع بعض الضرائب التي تقع كلها على كاهل الوطنيين الفقراء، والكف عن استيراد البضائع المهترئة التي تملأ البلاد وتباع علنا على أعين السلطات المصرية العاجزة عن التدخل“ .

ولكن كان لا يهتم أوروبا إلا دفع القطيعات المستحقة والاستيلاء على حكومة مصر ، وقد بلغ الايراد في آخر سنة ١٨٧٧ ٩,٥٤٣,٠٠٠ جنيه ، دفعت منها مصر ٧,٤٧٣,٩٠٩ جنيهات للدائنين ولم يبق لها بعد دفع الجزية وفوائد أسهم القناة التي بيعت لانجلترا إلا ١,٠٧٠,٠٠٠ جنيه للقيام بنفقات الادارة !

وكان عدد الموظفين الأوروبيين الذين يتقاضون المرتبات الضخمة أخذوا في الازدياد ، وكان النفوذ الأول للانجليز في الادارة المصرية . روى البارون دى ميشيل في مذكراته " ان الادارة المصرية (بعد بعثة جوشن) قد ملئت فعلا بالموظفين الانجليز في أسابيع قلائل " .

ولا ريب أن انجلترا كانت لها الكفة الراجحة في مصر فقضت فعلا على النظام الشائئ من الوجهة السياسية باعتباره قائما على قاعدة المساواة بين الدولتين خصوصا بعد أن احتلت قبرص في أثناء الحرب الروسية التركية فهيمنت على قناة السويس ، وأصبحت بعد مؤتمر برلين (١٨٧٨) صاحبة النفوذ في الأستانة .

وقد أظهرت هذه الحرب القلق السياسى الذى كان مستحوذا على انجلترا من جهة مصر ، فكتب الكاتب الانجليزى الشهير « ادوارد ديسى » مقالات فى هذا الموضوع : إحداها فى مجلة « القرن



التاسع عشر» في يونيه سنة ١٨٧٧ تحت عنوان «طريقنا الى الهند»
وفيهما يحض انجلترا على انتهاز هذه الفرصة التي لم تسنح منذ ٧٥ سنة ،
فرصة انشغال فرنسا بألمانيا وامكان امتلاك مصر دون التعرض لخطر
الحرب مع فرنسا .

وكتب ديسي مقالة أخرى في «المجلة البريطانية» ديسمبر
سنة ١٨٧٧ عنوانها «الخدوى والحماية الانجليزية» يطلب فيها أن
تضع انجلترا يدها الفعلية على حكومة مصر في مقابل تحمل مسؤولية
إنفاذ تعهدات مصر نحو دائئها واصلاح الادارة نفسها .

بعثة ريفرس ولسن ونتائجها — ولما كانت أحوال
البلاد وادارتها وماليتها في ارتباك مستمر وعمت الشكوى اقترح على
الخدوى ، أن يطلب إرسال بعثة جديدة ، فأصدر في ٣٠ مارس
سنة ١٨٧٨ مرسوما يقضى بتعيين «لجنة للتحقيق» تحت رئاسة الميسو
دى لسبس لفحص الحالة المصرية فحفا دقيقا تاما ، وفوض لها
السلطة المطلقة لاجراء كل تحقيق تراه موصلا الى الغرض الذى أنشئت
من أجله .

وقد تشكلت هذه اللجنة وكان ويكلاها السير ريفرس ولسن
ورياض باشا ، وأعضاؤها مندوبى الدول الأربعة فى صندوق الدين

دى بلينيير عن فرنسا، وييرنج (كرومر) عن انجلترا، وكريمر عن النمسا،
وبارافلى عن ايطاليا، وكان رئيسها الفعلى السير ريفرس ولسن .

وأول أعمال ولسن الاستيلاء على أملاك الخديوى الواسعة
فصاح اسماعيل قائلا : "انهم يريدون القضاء على" بتجريدى من ثروتى
الشخصية وطردى بعد ذلك من مصر بفرمان من الباب العالى" .

وقد أشفقت اللجنة فى تقريرها التمهيدى الذى رفعته الى الخديوى
فى ١١ مايو سنة ١٨٧٨ على موظفى الحكومة وطلبت أن تدفع لهم
مرتباتهم باعتبارهم فيما يتعلق بمرتباتهم "دائنين ممتازين خصوصا وان
مصلحة الدائنين نفسها فى حسن سير الادارة العامة التى تضمن ايرادات
الضرائب" .

وأشفقت أيضا على الفلاحين "الذين يضطرون لأجل سداد
ديون ضاعفتها الفوائد الى بيع مواشيهم وحاصلاتهم بل وأرضهم بثمن
بخس" .

والواقع أن اللجنة وسعت دائرة تحقيقها، كما سنفصله فى فصل
آخر، فانتقلت من درس موارد مصر ومشروع التصفية المالية الى
أعمال اسماعيل، وختمت تقريرها بقولها "ان الحاكم الأعلى يتمتع
بسلطة لا حد لها" .

وبناء على ذلك دعى اسماعيل الى تكوين «وزارة مسؤولية»
فصدر مرسوم ٢٨ أغسطس بتأليف وزارة برياسة نوبار، وكان
قد انحاز لانجلترا، وعضوية ريفرس ولسن فى المالية ودى بليشير
المراقب المالى الفرنسى فى الأشغال .

وألغيت المراقبة الثنائية التى قام عليها "الكوندومنيوم" وضمت
انجلترا لنفسها النفوذ الأول فى الوزارة الجديدة، بتعيين ولسن فى المالية،
وبذلك انتقل الحكم المطلق من اسماعيل الى الأجانب أو الى السير
ولسن وزير المالية الانجليزى .

وقد سار ولسن على خطة اسماعيل التى كان يندد بها فعقد قرضا
جديدا مع بيت روتشلد مقداره الأسمى ٨,٥٠٠,٠٠٠ جنيه بضمانة
أملاك الخديوى ، واستعملت الوسائل القديمة فى جباية الضرائب فعم
البؤس فى البلاد "وكان الفلاحون يبيعون مواشيهم والنساء حلهم،
وكان المرابون يملأون المحاكم بطلبات^(١) الحجز" .

وظلت الخزانة خاوية ، وبقى الموظفون الوطنيون لا يتقاضون
مرتباتهم بينما كان الدائنون تدفع «قطيعاتهم» الى آخر درهم، وكان
الموظفون الأجانب يتماضون المرتبات الضخمة بينما عددهم فى ازدياد

إذ ألحق منهم بخدمة الحكومة المصرية في سنة ١٨٧٦ وحدها ما لا يقل عن ١١٩ موظفا جديدا، و ١٣١ في سنتي ١٨٧٧ و ١٨٧٨، و ٢٠٨ في سنة ١٨٧٩، و ٢٥٠ في سنة ١٨٨٠، و ١٢٢ في سنة ١٨٨٢ حتى بلغ عددهم ١٣٠٠ يتقاضون ما يزيد عن ٣٥٠,٠٠٠ جنيه في العام .

ومن الثابت أن السير ريفرس ولسن بدأ يفكر جدّيا في تسوية الدين بطريقة نهائية بعد أن تحققت أغراضه السياسية واغتصب سلطة الحاكم الشرعي، وهذا ما حدا به الى أن يقترح على إسماعيل إعلان «إفلاسه» وتأجيل دفع بعض الديون، وإنقاص الفوائد الفادحة التي تثقل الخزانة الى ٥ ٪ .

ولكن مجيء هذا الحل بعد ما هلكت القرى والبلاد، وتدخل الأجانب في شؤون المصريين تدخلًا أثار حميتهم القومية دفع إسماعيل الى المقاومة وعزل الوزارة الأوروبية (١٥ أبريل سنة ١٨٧٩) وتعيين وزارة وطنية بجملة برياسة شريف باشا .

وقد وضع إسماعيل بالاشتراك مع نواب الأمة وممثليها خطة مالية جديدة كانوا هم الضامنين لها، ولكن الدول لم تنم على هذه "الاهانة" التي تقضى على نفوذها في مصر، وكان ما يتوقعه إسماعيل من عزله بواسطة الباب العالي بناء على طلب إنجلترا وفرنسا (يونيه ١٨٧٩) .

تبعة التدهور المالى — وقد ترك إسماعيل بعده تركة
 مثقلة بالديون التى تبلغ المائة مليون من الجنيهات ، ولكن يجب أن نقرر
 إنصافا للحق أن إسماعيل لا يحمل وحده تبعة التدهور المالى الذى أوقع
 مصر فى قبضة الأجنبي خصوصا فى الفترة الأخيرة (١٨٧٦ — ١٨٧٩) .
 فقد كان من الممكن حل المسألة حالا ماليا عادلا فى سنة ١٨٧٦
 بوضع إدارتها تحت رقابة مالية بحتة ، أوروبية بحتة ، لا إنجليزية
 ولا فرنسية ، كما حصل عند إنشاء صندوق الدين ، والعمل فى الوقت
 نفسه على ترقية موارد البلاد التى كانت الضمانة الحقيقية للدائنين ،
 ولكن تحويل المسألة المالية الى مسألة سياسية حال دون انفراج
 الأزمة فى أوانها فصارت القضية مزدوجة : حل الجانب المالى منها
 بقانون التصفية (١٨٨٠) ، والجانب السياسى بالاحتلال (١٨٨٢) .

الفصل الثاني

الأعمال العامة

كانت أعمال اسماعيل مترامية الأطراف تتم عن ذكائه وبعد همته ولازلنا الى اليوم نشاهد آثارها في تقدم مصر الاقتصادي والعمراني . وقد جدد باصطلاحاته معالم البلاد وبسط نفوذ مصر من ساحل البحر الأبيض الى خط الاستواء . وقطعت مصر، كما قالت التيمس في ٦ يناير سنة ١٨٧٦ : ” من التقدم في سبعين عاما مراحل قطعتها ممالك كثيرة في خمسمائة “ .

الاصلاح الادارى — وجه الولى عنايته في البداية الى تنظيم الادارة فحول باقى الدواوين الكبرى التى تركها سعيد كالبحرية، والخارجية، والأشغال، والمعارف الى وزارات، وأنشأ فى أوائل سنة ١٨٦٥ وزارة الزراعة وضمها الى الأشغال وعين فيها معا نوبار باشا . وقسم القطر الى ثلاثة أقسام : البحرى، والمتوسط، والصعيد . وقسم هذه الأقسام الثلاثة الى أربع عشرة مديرية وثمان محافظات . وعين من جديد مديرا لكل مديرية، وعهد برياسة النواحي الى العمدة

بدلاً من المشايخ الذين صاروا مساعدين لهم . وأنشأ وظائف مفتشين كانت لهم سلطة واسعة في الأقاليم فكان للوجه البحرى مثلاً مفتش ، وللوجه القبلى مفتش : اشتهر منهم اسماعيل باشا صديق الذى عرف "بالمفتش" والبرنس حسين ، وسليمان باشا ، وعمر باشا لطفى .

التفت بعد تنظيم «عجلات» الادارة الرئيسية الى الاصلاحات الواسعة وشرع فى انفاذها وسط العراقيل التى لم تمن بلاد بمثلها فى أطوار انتقالها الدقيقة .

ولأجل فهم الصعوبات التى كانت تعترض التقدم فى كل ناحية حسبنا أن نذكر نظام الامتيازات والاصلاح القضائى :

الامتيازات — فى سنة ١٢٥١ عقد لويس القديس مع سلطان مصر أول معاهدة «امتيازات» فصار لملك فرنسا الحق فى تعيين قنصل ثابت بالاسكندرية لتطبيق القوانين الفرنسية على رعايا دولته فى حالة النزاع ، وحماية تجارتهم . وقد كثرت العلاقات التجارية بين مصر والثغور الكبرى كالبندقية ومرسيليا وساعدت الحروب الصليبية على انتشار التجارة فى البحر الأبيض ، فلما استولى ملوك فرنسا على مرسيليا صارت لهم خطة سياسية فى هذا البحر .

”وقد حدث منذ سنة ١٤٩٨ (اكتشاف رأس الرجا الصالح) نزاع دام أربعة قرون بين الشعوب الغربية ، فكان بعضها يرمى الى اختصار المسافة بين الهند وأوروبا بفتح طريق مصر والبحر الأحمر، والبعض الآخر يفضل طريق الكاب ويعمل على امتلاكه وعرقلة المشروع الأول^(١)“ .

ويلاحظ أن مشروع القناة ونظام الامتيازات كانا قائمين من ذلك الوقت على فكرة تجارية وسياسية .

وقد عقد ملوك فرنسا مع مصر معاهدات أخرى صدق عليها سليم الفاتح في سنة ١٥١٧ ، وسليمان القانوني في سنة ١٥٢٨ ، ووقع السلطان وفرانسوا الأول في سنة ١٥٣٥ اتفاقات نهائية احتوت الامتيازات كلها ورسمت لها نظاما شاملا ، أجريت فيه بعض التعديلات في سنة ١٥٨١ و ١٦٠٤ و ١٧٤٠ ، وكانت جميع المعاهدات تؤكد المبدأين الأولين اللذين بنيت عليهما اتفاقات سنة ١٥٣٥ ، وهما عدم سريان القوانين العثمانية على جميع التجار والسياح الأوروبيين في البلاد الاسلامية ، ومنح ممثلي ملك فرنسا حق حماية جميع الرعايا المسيحيين .

(١) شارل رو : (برزخ وقناة السويس سنة ١٩٠١) .

كانت الامتيازات منحاً من طرف واحد تفضل بها السلطان لمصلحة التجارة، ثم صارت في سنة ١٨٠٢ معاهدات بين طرفين متعاقدين فرنسا وتركيا وأخذت من ذلك الوقت صيغة اتفاقية دولية . وقد انتشرت التجارة بفضل الامتيازات في جميع بلاد الامبراطورية العثمانية ، وخصوصاً في مصر متجراً الهند وبلاد العرب وأفريقية الوسطى ، وكانت فرنسا الدولة الوحيدة التي لها في مصر الى آخر القرن الثامن عشر قنصل وبيوتات تجارية ، وكان الأوروبيون النازحون الى مصر يطلبون حمايتها .

ولكن هذه الامتيازات أصبحت مع ضعف الدولة المستمر «هجومية» بعد أن كانت «دفاعية» بحجة . وصار الجانون الأوروبيون لا يجدون زاجراً لهم من المحاكم القنصلية ، وفوق ذلك فإن جميع القناصل ، بدلاً من قنصل واحد ، صاروا يطبقون على رعاياهم قوانين الامتيازات ، وطالما نشأ بين القناصل نزاع قضائي على الاختصاص يعطل مجرى العدالة كلما شملت اثنين أو أكثر من الأجانب قضية واحدة . وبذلك كانت في مصر سلطات أجنبية عديدة تشل سلطة الحكومة في دائرتها ، وتعوق البلاد عن التقدم خصوصاً بعد أن تكاثر الأجانب أيام سعيد واسماعيل ، وكان أكثرهم لا يراعون إلا ولا ذمة ، تجارتهم السرقة والنهب والقتل .

وكان الأوروبيون المتحمدين من مقاولين وغيرهم يجدون تجارة رابحة في مطالبة الحكومة بتعويضات جسيمة عن اضرار وهمية نجمت من اتفاقات أبرموها مع الحكومة . وكان القناصل يؤيدونهم طمعا في اقتسام الغنيمة .^(١)

الاصلاح القضائى — رأى نوبار وزير اسماعيل أن يمهّد العدالة و يقيم الاصلاح القضائى على أساس الوحدة فى التشريع ، والقضاء ، والتنفيذ . وكان يرى أن استقلال مصر لا يتوقف على امتياز من الباب العالى يكلف البلاد ثمنا غاليا ، بل على قوّة مصر وحسن

(١) كتب اللورد ملتر يقول : " ليس من السهل أن يتصوّر الانسان الى أى حد بلغ استهتار الممثلين السياسيين بنواميس الذمة والشرف فى عصر اسماعيل خاصة : كانوا يستعملون سلطتهم فى إرغام مصر الضعيفة على إجابة الطلبات الفادحة المستغربة ، وكان فى هذه الأزمنة الغرض من الحصول على امتياز مشروع من المشاريع ليس هو إنجاز عمل نافع ، وإنما اختراع مظلمة تدعو الى فسخ العقد والرجوع الى الحكومة للحصول على تعويض ، ومن جهة أخرى كان يكفى أن تصيب الأجنبي خسارة ما ، ولو كان هو المسئول عنها ، ليتخذ منها ذريعة للطالبة بتعويض : فاذا سرق مثلا كانت الحكومة هى الملمومة بالنقص بوليسها ، واذا عاق سير سفينته فى النيل عائق بسبب انطماره فى إحدى الجهات ، كانت الحكومة هى المسئولة لأنها لم تنزع النهر . ويروى أن اسماعيل اذ كان يتحدث ذات مرة الى مقاول أوروبى أمر خادمه باغلاق النافذة قائلا « أخشى أن يصيبه برد فيكلفنى ١٠٠٠ ر. جنيه » وقد لا يكون فى هذا القول ظل من المغالاة (انجلترا فى مصر) .

ادارتها . وكان من المستحيل وجود ادارة منتظمة ما قامت الى جانب الحكومة المصرية ١٧ قنصلية كانت سلطة كل منها لا تقل عن سلطة الخديوى نفسه . وقد رفع نوبار فى سنة ١٨٦٧ تقريراً فى هذا المعنى الى الحكومة العثمانية وسفراء الدول بالأستانة ذكر فيه "ان الحكومة المصرية دفعت فى أربعة أعوام ١٨ مليون فرنك تعويضات للأوروبيين ، وأن هذا المبلغ الجسيم لم يدفع إلا تحت ضغط القناصل الأوروبيين ، وأن جميع الأشغال العامة ، ما عدا حوض السويس الذى تم فى ذلك الوقت (١٨٦٧) ، معطلة لأن الحكومة واقعة فى مشا كل التعويضات التى يطالب بها المقاولون الأوروبيون " .

واجتمعت فى مصر سنة ١٨٦٩ لجنة دولية أيدت بعد فحص دقيق وجهة نظر الحكومة المصرية ومطالبها ، ومع ذلك فإن الدول ، وفى مقدمتها فرنسا ، ظلت تعرقل مشروع الإصلاح القضائى الذى كان قاعدة الإصلاحات العامة فى مصر ، ولم توافق عليه الدول بالاجماع إلا بعد مضى تسعة أعوام (١٨٧٦) ارتبكت فى أشائها شؤون البلاد وملك زمامها الأجنبى .

وقد أنشئت المحاكم المختلطة فى المدن الكبرى ، وكان فى نظامها نقص من ناحية ، ومغالة من ناحية أخرى : أما النقص فلأن اختصاصاتها كانت لا تتجاوز القضايا المدنية والتجارية ، وظلت القضايا الجنائية

من اختصاص السلطات القنصلية . وأما المغالاة فلأن القانون كان يخول أى أجنبي الحق فى مقاضاة الخديوى أو حكومته أمام هذه المحاكم الأجنبية ، وكانت الحكومة نفسها مكلفة بتنفيذ حكم القضاء ، وفى ذلك من الوجهة السياسية على الأخص أكبر افتئات على سيادة الدولة .

ولارىب أن انشاء هذه المحاكم فى بداية الحكم ربما ساعد على إنقاذ مصر من الارتباكات المالية والحوادث السياسية التى ترتبت عليها ، وعلى أية حال من العدل أن تقرر أن اسماعيل تمكن وسط مشاكل الامتيازات المنتشرة فى طول البلاد وعرضها من السير بهمة فى أعماله العامة .

قناة السويس — ومن أجل هذه الأعمال خطرا بعد اصلاح القضائى ، اتمام قناة السويس ، وكان اسماعيل أعلن عند بيوئه العرش أنه يريد ” أن تكون القناة لمصر لا مصر للقناة “ وعول على التخلص من الشروط الفادحة التى تعاقد عليها سعيد مع الشركة فى سنة ١٨٥٤ و ١٨٥٦ : ومن أهمها ترك أراضى الوادى الواسعة للشركة وهى تتولى ريهها وفلاحتها على حسابها ، وانشاء ترعة حلوة صالحة للملاحة تصل القناة البحرية بالنيل ، وانفاذ أشغال القناة بواسطة عملة يكون أربعة أحماسهم مصريين .

وقد ذهب نوبار فى يولييه سنة ١٨٦٣ الى الأستانة لمفاوضة الباب العالى : (أولا) فى استرداد الأراضى التى تنازل عنها سعيد وصارت

في الواقع نقطة استعمارية فرنسية . (ثانيا) إنقاص عدد العملة الى ٦,٠٠٠ بدلا من ٢٠,٠٠٠ كانوا يشتغلون في القناة ، وكان ذلك يستدعي وجود ٤٠,٠٠٠ آخرين بين راحل في الطريق ، أو مقيم يتأهب ، وبالتالي حرمان الزراعة على الأخص من الأيدي العاملة في عهد الاصلاحات .

وانتهى النزاع بين اسماعيل والشركة بتحكيم نابليون الثالث فأصدر الأمبراطور في ٦ يولييه سنة ١٨٦٤ حكما يقضى برّد الشركة ٣٠,٠٠٠ فدان تقريبا الى الحكومة المصرية ، وهى الأراضى التى كانت تملكها فى البرزخ ، ومعاפותها من تقديم العملة ، ولكن الحكومة صار فرضا عليها أن تدفع للشركة ، على سبيل التعويض ، ٨٤ مليون فرنك (ثلاثة ملايين ونصف من الجنيهات تقريبا) .

أحدث هذا الحكم دهشة عامة ، ورغمما من هذه الصدمة بذل اسماعيل جهده فى تعضيد هذا المشروع الجليل ، وأمكن فى سنة ١٨٦٩ الاحتفال بافتتاح القناة ، وكانت أوروبا ، وملوكها ، وأمراءها فى المهرجان العظيم الذى كان رمزا لأبهة الملك والسلطان .

وقد كلفت القناة اسماعيل ما لا يقل عن ١٦ مليوناً من الجنيهات اضطر الى اقتراضها بفوائد كبيرة ، وبلغ ماتحملته مصر وحدها من نفقات إنشاء القناة ما يزيد عن النصف ، فكانت من الوجهتين المالية والسياسة وبالا على البلاد .

تحسين القاهرة والاسكندرية — من جلائل أعمال

اسماعيل تغيير معالم القاهرة والاسكندرية فصارتا عروس الشرق وكان غرضه جعل مصر قطعة من أوروبا ، فظهر طابع المدينة الحديثة على هاتين العاصمتين منذ ذلك العصر ، واختلط الاوروبيون بالمصريين في أحياء واحدة ، وكان هذا التطور من عوامل التقدم الأدبي والمادى في الحياة العامة .

وقد وسع الحوارى والأزقة في كلتا العاصمتين وأدخل " التنظيم " فيهما ، واختط الشوارع ، وشيد الأحياء الجديدة كحي الاسماعيليه ، والتوفيقية ، وعابدين الخ " التى لاتزال الى اليوم أجمل قسم فى القاهرة ، وأنشأ القصور الباذخة أهمها قصر الخيزة ، وقد كلفه ١,٣٩٣,٣٧٤ جنيها ، وقصر عابدين ٦٦٥,٥٧٠ جنيها ، وقصر الجزيرة ٨٩٨,٦٩١ جنيها ، وقصر الاسماعيليه ١٠١,٢٨٦ جنيها ، وتزيد تكاليف قصوره عن الخمسة ملايين ونصف من الجنيهات ^(١) .

ووزع المياه بالطريقة الحديثة فى المدينتين على السكان ، وأثار الأحياء والشوارع بالغاز ، وشجع كبراء القطر وسرته أمثال شريف ورياض واسماعيل صديق على بناء القصور الرفيعة ، وغرس البساتين الجميلة فأقبل المصريون على انشاء العمارات وتقليد الأوروبيين فى زيهم

(١) أنظر الجزء الأول من الخطط التوزيعية لعلى اشأ مبارك .

ومعيشتهم وأخذت مصر تنتقل سريعا من المدينة الشرقية وظواهرها الى المدينة الغربية .

الأشغال العامة وإارتقاء الزراعة والتجارة — ساعد على هذا الانتقال أسباب الرفاهية التي أوجدها اسماعيل في القطر باصلاحاته الواسعة وسعيه المتواصل في ترقية الزراعة، والصناعة، والتجارة . فقد خدد في مصر ١١٢ ترعة طولها ٨,٤٠٠ ميل (تضاف الى ٤٤,٠٠٠ ميل كانت من قبل)، وتكلفت ترعة الإسماعيلية وحدها ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ فرنك (٢ مليون من الجنيهات) ولكنها أحييت أرجاء واسعة من الصحراء جهة السويس وعلى الأخص "نفطيش الوادى"، وأنشأ غربى النيل ترعة الإبراهيمية، وهى من أكبر ترع العالم حفرها المهندسان بهجت باشا وإسماعيل باشا محمد، فأنعشت هى وفروعها من أراضى الوجه القبلى ٦٥٠,٠٠٠ فدان .

واشتغل بهمة في تطهير الترع الكبرى القديمة وحفظ جسور النيل لتكون على أتم ما يكون وقت الفيضان . وكانت القناطر الخيرية آيلة الى

(١) يستدل من رسالة كتبها محمد افندى إسماعيل المهندس فى سنة ١٩٠٠ عن ترعة الابراهيمية أن التربة وفروعها وهو اويسها تمت فى سنة ١٨٧٢ ، وكان بدأ العمل فيها بهجت باشا فى سنة ١٨٦٧ فأنجز القسم الأول منها من أسبوط الى مغاغة فى سنة ١٨٧٠ ، ثم خلفه اسماعيل باشا محمد مفتش عام الوجه القبلى فأتمها . ويبلغ طولها ٢٦٨ كيلومترا وهى من الأعمال المصرية البجته التى اكتسبت شهرة عالمية .

السقوط فكلف مهندساه المستر فولر بإصلاحها (١٨٧٥ - ١٨٧٨)
 فأولى بذلك الوجه البحرى منة عظيمة . وبذلك سهل الرى فى القطر كله
 وانتزع النيل من الصحراء ما لا يقل عن ١,٣٧٣,٠٠٠ فدان أو مقدار
 خمس الأراضى المزروعة يربو إيرادها السنوى على أحد عشر مليوناً من
 الجنيهات .

وعنى إسماعيل بتحسين طرق المواصلات فمهد ستة آلاف ميل من
 السكك الزراعية ، وأنشأ سكة الأهرام الجميلة بمناسبة زيارة الأباطورة
 أوجينى . ومد ألف ميل من الخطوط الحديدية فعمت جهات القطر
 علاوة على ٢٤٦ ميلاً تركها سلفه ، و ٥,٠٠٠ ميل من الأسلاك البرقية
 علاوة على ٣٥٠ ، وبني ٤٣٠ جسراً : منها ثمانية كبارى ضخمة أهمها
 كوبرى قصر النيل البديع ، وأحدث أعمالاً كبيرة فى ميناء الاسكندرية
 وميناء السويس و ١٥ منارة على سواحل البحر الأبيض والبحر الأحمر .
 وقد قدّر ملهال فى مجلة « كوثبورارى ريفيو » (أكتوبر سنة ١٨٨٢)
 نفقات الترع بـ ١٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيه ، والجبارى بـ ٢,١٥٠,٠٠٠ جنيه ،
 وإصلاح ميناء الاسكندرية وتوسيعها بـ ٢,٥٤٠,٠٠٠ جنيه ،
 وحوض السويس بـ ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه ، والسكك الحديدية
 بـ ١٣,٣٦١,٠٠٠ جنيه ، والأسلاك البرقية بـ ٨٥٣,٠٠٠ جنيه ،
 ومنشآت توزيع المياه بالاسكندرية بـ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ، والمنارات



الشيخ رفاعه رافع
ناظر مدرسة اللغات والانسن واحد طلبة بعثة محمد علي في فرنسا

بـ ١٨٨,٠٠٠ جنيه ، وقد تمت هذه الأشغال العامة في اثني عشر عاما ،
 ”مما لم يسبق له مثيل في بلد آخر أربعة أضعاف مصر مساحة وسكاناً“ .

الصناعة — كثرت موارد البلاد المادية وارتقت الزراعة
 والتجارة ، أما الصناعة فلم يوفق الوالى في تحقيق أغراضه منها رغمًا
 من مجهوداته العظيمة فقد أنشأ معامل سكر ومعاصر في مصر الوسطى
 والصعيد أنفق عليها ما يربو على ٦ ملايين من الجنيهات ولكن
 المشروع لم ينجح وكلفه الخسائر الجسيمة .

وأنشأ معامل نسيج بقوة ، وبولاق ، وشبرا ، وستين معملاً لنسيج
 القطن والتيل ، وعشرين لنسيج الصوف ، وأحد عشر لعمل الأبسطة ،
 ومائة وسبعة للخياكة ونسيج البفتة .

وأوجد مسبك مدافع ، ومعامل بنادق ، ومعامل خرطوش ، ومصنع
 دباغة ، ومعامل زجاج ، ومعامل ورق ، ووسع نطاق المطبعة الاميرية^(٢)
 التي صارت تطبع كل ما تحتاج اليه الحكومة .

(١) دى ليون ”مصر في عهد الخديويين“ .

(٢) أنشئت فاور يقة الورق في سنة ١٨٧٤ وقد كان يرأس عملها البالغ عددهم
 ٤٠٠ معلمون أوروبيون فأمكنهم في مدة وجيزة الاستغناء عن الأجانب والعمل تحت
 إشراف حسنى بك وكيل المطبعة الأميرية ، وكانت هذه الفاور يقة تقوم بتوريد جميع
 الورق اللازم للطباعة ومصالح الحكومة ، والتجارة . وقد اندثرت هذه الصناعة الأهلية
 وصارت مصر تشتري الورق من الخارج .

إدارة البريد — عنى اسماعيل بتنظيم ادارة البريد في مصر، وكان المتعهدون بالبريد في البداية جماعة من الطليان « شيني وإخوانه » أنشأوا حوالى سنة ١٨٢٠ مصلحة توزع الرسائل وتقوم مقام البنوك في إرسال النقود الى داخلية البلاد .

وكان نقل البريد بواسطة السعاة برا أو بواسطة المراكب في النيل والترع، ولما أنشئ الخط الحديدي بين القاهرة والاسكندرية استعمل أيضا لهذه الغاية، ثم اتسعت هذه المصلحة مع ازدياد وسائل العمران فاشتريتها الحكومة بمبلغ ٤٦,٠٠٠ جنيه سنة ١٨٦٥ وعهد الى موتسى بك بادارتها وترقية شؤونها فانتظمت حركتها وانتشرت مكاتب البريد في الأقطار التي تؤمها المراكب المصرية، فكان نجاحها دافعا للدول الأجنبية في مؤتمر برن سنة ١٨٧٤ على قبول مصر في «الاتحاد البريدي» وتركها حرة في إلغاء مكاتب البريد الأجنبية الموجودة في مصر، واحتفظت فرنسا وحدها لأسباب سياسية بمكتب بريدها في بور سعيد والاسكندرية .

كانت المراكب التجارية تحمل البريد بانتظام الى المكاتب المصرية في السودان، وتركية آسيا، وأوروبا، وجدة، وأزمير، وبيروت، وقولة، وسالونيك .

وقد سهل هذه المهمة انتشار الأسلاك البرقية التي كانت تربط البلدان النائية — كان خط السودان وحده يبلغ طوله ٣٩٤٣ كيلومترا — وعناية مصر بأسطولها التجارى .

الأسطول التجارى — كانت الشركتان المساهمتان اللتان أسسهما سعيد مهديّتين بالفناء في أواخر أيامه ، فلما ارتق اسماعيل عرش مصر صفى الشركة المجيدية ، وأنشأ محلها « الشركة العزيرية » وكان معظم رأس مالها من ثروته الخاصة ، ثم وسع نطاقها فكانت سفنها تنقل بين سواحل البحر الأبيض الجنوبية وسواحل اليونان ، والأستانة ، وآسيا الصغرى ، والشام ، والقلم ، وبذلك صارت مصر مستقلة عن الدول الأجنبية في ملاحتها وبريدها . وكان المساهمون من المصريين ولكن الخديوى اشترى جميع الأسهم في سنة ١٨٧٣ وجعلها وقفا على خدمة الحكومة فعرفت من ذلك الوقت بـ « شركة البوستة الخديوية ^(١) » .

(١) باعت الحكومة المصرية في ١٩ يناير سنة ١٨٩٨ الى « ألدسن وشركاه » بواخر البوستة الخديوية ، وأحواضها ، ومخازنها ، وآلاتها بالاسكندرية والسويس بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه ، وقد دهش الناس من هذه الصفقة الخاسرة واحتج الباب العالى رسميا عليها .

ونظم اسماعيل من جديد شركة الملاحة النيلية وكان عدد سفنها التجارية ثمانيا وخمسين : منها ثمان وعشرون خصصت لخدمة الخديوى الخاصة .

التعليم — ومن مآثر الوالى الخالدة عنايته بالتعليم عناية جدّه الأعلى فقد كان عدد الطلبة فى أيام محمد على عشرين ألفا نقص الى أحد عشر ألفا فى أواخر حكمه ، ولم يرب على بضع مئات فى عهد سعيد فانحطت ميزانية التعليم الى ستة آلاف جنيه ، والواقع أن المدّة ما بين سنة ١٨٤٨ وسنة ١٨٦٣ كانت معدومة من جهة التعليم العام ، وقد عمل اسماعيل على انتشال البلاد من هذه الوهدة ، وناط بأدهم باشا وزير معارف محمد على من سنة ١٨٣٩ الى ١٨٤٩ باصلاح إدارة التعليم وتوسيع نطاقه فأنشأ عدّة مدارس ، وقد وضع على باشا مبارك وزير المعارف والأشغال العمومية فى سنة ١٨٦٨ القانون الأساسى للتعليم العام فانتظمت الحركة العلمية وانشرت المدارس فى البلاد . وكان در بك السويسرى المفتش العام من أكبر العاملين على ترقية التعليم ، ويقال انه كان أكفأ موظف أوروبى فى الحكومة المصرية .

بلغ عدد الطلبة فى عهد اسماعيل نحو المائة ألف ، والمدارس والمكاتب ٤٦٠٠ ، وميزانية التعليم ٨٠,٠٠٠ جنيه ، وقد خصص

دخل الأراضى التى استردتها الحكومة من شركة القناة لنشر المجانية .
ومن أهم المدارس التى أنشئت فى هذا العصر مدرسة الهندسة
(١٨٦٦) ، ومدرسة الطب البيطرى (فتحت فى سنة ١٨٦٧ وألغيت
فى سنة ١٨٧٩) ، ومدرسة المحاسبة (فتحت فى سنة ١٨٦٧ وألغيت
فى سنة ١٨٧٣) ، ومدرسة الفنون والصنائع (١٨٦٨) ، ومدرسة
الفنون الحربية (فتحت سنة ١٨٦٨ وألغيت فى سنة ١٨٧٢) ،
ومدرسة الحقوق (١٨٦٨) ، ومدرسة الآثار المصرية (فتحت
فى سنة ١٨٧٠ وألغيت فى سنة ١٨٧٥) ، والمدرسة السنية للبنات
(١٨٧٣) ومدرسة دار العلوم (١٨٧٣) . ورغمما من الارتباك المالى
الذى أودى بكثير من إصلاحات اسماعيل فان جميع المدارس الابتدائية^(١)
وعدد كبير من المدارس العالية التى أنشأها ما زالت الى اليوم تؤدى
للبلاد أجل الخدمات .

وقد جدد اسماعيل إرسال البعثات المصرية الى الخارج ، وأرسلت
الحكومة الفرنسية فى سنة ١٨٦٤ بعثة من الضباط برياسة
الكولونيل ميرشر نظمت مدارس الحربية وجعلتها مدارس راقية

(١) منها مدرسة القربية سنة ١٨٧٢ ، ومدرسة الجمالية سنة ١٨٧٣ ، ومدرسة باب الشعرية
سنة ١٨٧٤ ، ومدرسة العقادين سنة ١٨٧٣ ، ومدرسة النحاسين سنة ١٨٧٢ ، ومدرسة عابدين
سنة ١٨٧٩ ، ومدرسة الحسينية سنة ١٨٧٣ [انظر كتاب الاحصاء لأمين بك سامى]

تخرج منها خيرة الضباط المصريين . وقد ذهب خمسة عشر من أولئك الضباط في سياحة علمية الى فرنسا وعادوا فتألف منهم أركان حرب الجيش المصرى تحت إمرة الكولونيل الأمريكى ستون باشا .

الجيش والبحرية — كَوْن اسماعيل جيشاً قويا نظمه الضباط الأمريكان ، وعهد بتحصين سواحل البحر الأبيض الى المهندس المصرى محمود باشا فهمى فأنشأ سبعة عشر حصناً بين أبى قير والبرلس . ولما هدد الباب العالى بسحب الامتيازات سنة ١٨٦٩ إبان الأزمة التركية المصرية التى نشأت من مساعى اسماعيل الاستقلالية قبيل الاحتفال بافتتاح القناة أخذ اسماعيل أهبطه للدخول فى حرب ضدّ تركيا، ولكن الدول تدخلت فى الأمر وأرغمت اسماعيل على تسليم خمس مدرّعات حربية كبرى كان أوصى عليها فى طولون وتريستا ، وبذلك تمكنت أوروبا مرتين : فى عهد سعيد واسماعيل ، من التدرّع بمعاهدة لندرة ومنع مصر من إنشاء بحرية قوية فى البحر الأبيض .

التوغل فى أفريقية — وقد استعان الوالى بجيشه وأسطوله التجارى فى إنفاذ خطة التوسع فى أفريقية فأرسل فى سنة ١٨٦٨ حكامر السودان اسماعيل باشا أيوب على رأس جيش احتل أعلى

النيل وبلاد دارفور . وعين في سنة ١٨٦٩ « سامويل بيكر » حاكما على الأقاليم الواقعة في جنوب جندرة وكلفه بتنظيم التجارة في هذه الجهات ومحو الرقيق . وقد أعلن رسميا ضم جهات خط الاستواء الى مصر في سنة ١٨٧١ وعين غوردون الذي خلف سامويل بيكر حاكما عليها في سنة ١٨٧٣ وكان يصحبه في حملته — الكولونيل الأمريكي شاي لونج ، والقائم مقام حسن واصف أحد ضباط أركان حرب الجيش ، وقد تنازل السلطان لاسماعيل في مقابل جزية سنوية عن سواكن ومصقوع في سنة ١٨٦٦ ، وزيلع وبربر على البحر الأحمر في سنة ١٨٧٥

وقد أرسل اسماعيل بعثات علمية عديدة في أفريقية لاكتشاف مناطق البحر الأحمر ومنابع النيل فكان موضوع إعجاب الجمعيات الجغرافية في أوروبا .

أعمال أخرى — وأنشأ اسماعيل الجمعية الجغرافية بمصر سنة ١٨٧٤ ، وشجع مريت وماسبيرو وعلماء آخرين على البحث عن الآثار وصيانتها في دار العاديات ، وأسس دار الكتب المصرية التي تشمل على مجموعة فارسية نفيسة وكثير من الكتب والمنسوخات القيمة ، ومسرح الأوبرا ، والمرصد وغير ذلك من جلائل الأعمال التي لا تحصى .

ولكن الادارة المصرية تسرب اليها الاختلال فى أواخر حكم اسماعيل وبالأخص فى عهد الادارة الأوروبية (١٨٧٦ - ١٨٧٩) فوقفت حركة الأشغال العامة، وأغلقت مدارس كثيرة، وأهملت المشروعات النافعة، وتطرق الخراب الى أحوال البلاد الاقتصادية والعمرانية، وكاد يستعصى علاجها على الاحتلال البريطانى فى مدته الأولى (١٨٨٢ - ١٨٨٧) .

والواقع أن التصفية المالية التى تمت فى سنة ١٨٨٠ كانت فاتحة عصر الطمأنينة والنظام فى البلاد. ولكن الداء كان قد تغلغل الى حد جعل الاصلاحات التى عملت فى عهد الرقابة الأوروبية (١٨٧٩ - ١٨٨١) تظهر سطحية فى أعين المصريين فقاموا يطالبون باصلاحات أساسية (١٨٨١ - ١٨٨٢) .

وقد حملت الثورة إسماعيل التبعة كلها . ومهما كان من الأمر فان اصلاحاته وأعماله الواسعة لا يمكن طمسها إذ لا تزال الى اليوم العامل الأول فى تقدم العمران والمدنية فى مصر .

الفصل الثالث

النهضة العمرانية والسياسية ونشوء الرأي العام

نشأ الرأي العام المصرى فى أواخر حكم اسماعيل فى صورة معارضة منظمة ضد الحكومة القائمة . وكان ظهوره بعد مرور سبعين عاما على مصر الحديثة تحت تأثير عاملين : انتشار الحركة الفكرية ، وتغلغل التدخل الأجنبى فى شؤون البلاد ومرافقها الحيوية .

وقد تبين أن الحاسة القومية تنهت فى عصر محمد على . ولولا أن وسائل الطبع والنشر كانت معدومة أو محدودة لظهر هذا الشعور فى شكل واضح وقد كتب مصرى ، حسين بسيونى ، كان عضوا فى بعثة لندرة فى سنة ١٨٣٨ ، رسالة بالانجليزية يطالب فيها باستقلال بلاده قال فى ختامها مخاطبا اللورد بالمرستون "من الأمور التى لا يختلف فيها اثنان أن الحكومة المصرية نالت القسط الأوفر من الرقى والاصلاح . وأنه لا شئ يمنع انجلترا من منح مصر الحق فى أن تصير أمة مستقلة وأن توضع فى مصاف البرازيل ، والمكسيك ، وكولومبيا ، واليونان ، ولهذا جئت راجيا دولتكم أن تنظروا الى المسألة بعين العطف ،

وانى موقن أن رفاهية مصر في المستقبل ، يتوقف كلها أو بعضها على اعتراف إنجلترا باستقلالها^(١) .

على أن الفكرة السياسية في أيام محمد على كانت لا تزال مبهمة لأن ”عدم وجود نظم شعبية حقيقية ، وقوانين ومحاكم عادلة كان من شأنه إضعاف الفكرة السياسية فصارت شعورا يكتمه الخوف ... وقد أوجد الاحتكاك المستمر بأوروبا والأوروبيين وطنية جديدة عند المصريين“^(٢) .

الحرية الشخصية — والواقع المصريين منذ أيام محمد على كانوا ينعمون بالرفاهية ولكنهم كانوا فاقدى الحرية : لأن الحكومة كانت تراقب أعمال الناس وحركاتهم وأقوالهم فكانت المناقشة العلنية قد تؤقل باعتداء على الدين وتعرض صاحبها لأشد الجزاء ، وكان الشرطة « يكبسون » المنازل اذا اشتبهوا في وجود خمر أو محرمات فيها . وقد دامت هذه الحال حتى عاد المصريون الذين عاشوا في كنف المدنية الغربية وعرفوا قدر الحرية الفردية فعملوا على توطيدها

(١) توجد هذه الرسالة بدار الكتب المصرية تحت عنوان Egypt under

Mohammed Aly Basha, By Hassanaine Al-Besunee, 1838.

(٢) أنظر تصريحات أحمد رفعت في كتاب برودلى ”كيف دافعنا عن

عرابى باشا وأعوانه“ .

في مصر، إلا فيما يتعلق بعلاقة الحكام بالمحكومين، إذ كان من يتعرض لهذه العلاقة جزاؤه الموت أو السجن أو النفي. وقد ترتب على الحرية الوحيدة التي اكتسبها المصريون، وهي حرية العمل وحرية الفكر من الوجهة الدينية، أن جاهر الأكثرون بأشياء مخالفة للدين غير قائمة على مبدأ أو أساس، وانتشرت العريضة والسكر والرذيلة بين الأهالي^(١). ساعد على ذلك تغلغل تجار الخمر والمفاسد من الأوروبيين في المدائن والقرى النائية واختلاطهم بالفلاحين والأهالي، وعجز الحكومة بسبب الامتيازات عن إيقافهم عند حدّهم والقيام بأي إصلاح: كانت تعرضها دائماً نفس العقبات كلما أرادت إغلاق بيوت القمار ومنازل اللهو والفجور أو مراقبة بيع الخمر، وكلما همت في سبيل المصلحة العامة بإيقاف صنع العملة المزيفة أو بإصلاح الجسور أو تعهد الترع إذ كانت القوانين المصرية لا تسرى على الأجانب وكانت محاكمهم القنصلية مثال التحيز وسوء القصد نحو البلاد وحكومتها.

اختلال العدالة — ولا ريب أن عدم توافر العدل

بين المصريين والأوروبيين، وبين الحكومة والأوروبيين، وبين الحكومة والرعية كان من أكبر أسباب الشكوى. قال أحمد الفلاح:

(١) انظر ما كتبه المرحوم الشيخ محمد عبده في عدد ١٩ أبريل سنة ١٨٨١ من

”الوقائع المصرية“ تحت عنوان: ”غلطة العقلاء“.

” ان مصدر البلاء الوحيد عدم الأمن على الأرواح والأموال فلا قانون يحى الفلاح من الأوامر الظالمة . وللحكومة اليوم طلبات فادحة خصوصاً منذ أخذ صنائعكم ، مؤيدين بقناصلكم ، يرسلون القذائف الحمراء على بلد صغير أعزل^(١) “ .

والواقع أن القضاء المحلى كان فاسد النظام . وكانت الحكومة تسوى بطريق ادارى بين الأفراد مسائل كان يجب أن تنظر فيها السلطة القضائية . وكانت القوانين والاجراءات القانونية التى تتخذ مجهولة . وكان تنفيذ الأحكام تعوقه مصاعب جمة ناشئة من تدخل الادارة الذى لا مبرر له .

كانت فكرة نوبار ترمى الى إصلاح القضاء المصرى وجعله مهيمنا على الخديوى والأوربيين والمصريين على السواء ، وذلك بتوسيع دائرة اختصاص المحاكم المختلطة حتى تشمل الأهالى الوطنيين والأوربيين فى جميع جهات القطر وتكون الأغلبية فيها للعنصر المصرى فتضع حداً لسلطة الخديوى المطلقة وسلطة القناصل ، وتعم العدالة الجميع . ولكن مشروع نوبار لم يتحقق إلا جزء منه ، بسبب مطامع الدول وأغراضها ، فى سنة ١٨٧٦ بعد أن ارتبكت أحوال البلاد وصار المصريون يهتمون بحكومة اسماعيل بالضعف أو بالخطأ ويحملونها تبعه كان يقع كلها أو معظمها على الأوربيين وحدهم .

(١) انظر كتاب ” الفلاح “ ، تأليف ادمون أبو ، ١٨٦٩

كان اسماعيل فى الظاهر مسئولا عن أعمال حكومته باعتباره الحاكم المطلق، ولكن الواقع أن الحكم فى إدارة البلاد العامة، وكان أكثرهم أتراكا، أساءوا استعمال السلطة التى كانوا يستمدونها منه، فى جباية الضرائب والأموال ابتغاء مرضاة الوالى الذى كان يحتال فى إنقاذ اصلاحاته الواسعة وإرضاء دأئيه .

أسباب شكوى المصريين — وكان المصريون على العموم يشكون من الضرائب الفادحة، والسخرة، والتجنيد، وسلطة الحكم المستبدة، وفساد المحاكم المدنية والجنائية، وكانوا يقارنون بين حكومة الخديوى وحكومة سعيد باشا الذى أعطى المصريين العدل والطمأنينة وكانت تكاليفه معتدلة^(١) .

على أن حكم سعيد كان خلوا من الأعمال العظيمة والحروب التى تستدعى النفقات الكبيرة، والأيدى العاملة، والجند الكثير، وكانت وطأة الامتيازات لاتزال خفيفة لقللة عدد الأوربيين النازحين . وقد جرى اسماعيل على خطة محمد على فلم يستفد الفلاح رأسا من التقدم الاقتصادى الذى ظهر فى البلاد، وعادت أسباب الشكوى التى قضى عليها سعيد : كان للجندي مثلا قانون ثابت يحدد طريقة التجنيد للجيش ويقرر عدد سنى الخدمة العسكرية المطلوبة من كل جندى

(١) أنظر كتاب بايار تيلور "مصر واسلنده فى سنة ١٨٧٤" .

فأصبح هذا النظام لا يعمل به . وصار الضابط عند الحاجة ينزل في إحدى القرى ويأمر الشيخ بتقديم العدد اللازم فيبادر الشيخ باعفاء محاسبيه وأتباعه وتقديم بقية من هب ودب من الرجال إلا من دفع مبلغا معيناً من المال ، وقد يصل ضابط آخر في السنة التالية أو في نفس السنة فلا يعبأ بما فعله الأول ويعيد الكره ثانية غير مبال بالسِّن أو بالزوجية أو بالمبالغ التي دفعت من قبل .

وكان الجند يستعملون في الحروب أو في السخرة ، وكانت أجورهم لا تصرف لهم ، ولا يتناولون إلا أردأ الطعام فدبت فيهم روح التمرد حوالى سنة ١٨٦٩ ، أما الفلاحون فكان الكثيرون منهم يلجأون الى الفلوات هرباً من الضرائب وأعمال السخرة ، وكانت البلاد في حالة استياء صامت لا يجد منفذا أمام رهبة الحكام الذين كانوا ينشرون الجاسوسية ، ويهتمون الأبرياء ، وينفون في فزوغلى على النيل الأبيض ، وكانت الأحكام بالنفى أو بالقتل صادرة عن النزعة الاستبدادية التي تقوم مقام العدل والقانون .

ويظهر أن الفلاح بدأ يخرج من صمت العبودية الذي كان يرزح تحته قرونا فقد روت جريدة « البروجرية اچپسين »^(١) في عدد ١٤ يولييه

(١) يوجد في دار الكتب المصرية مجموعة من هذه الجريدة من ١١ يولييه سنة ١٨٦٨ (العدد الثاني) الى ١٤ مايو سنة ١٨٧١ وهذه هي الجريدة الوحيدة المستقلة التي يمكن الاستدلال بها على الحالة الحقيقية في ذلك العصر .

سنة ١٨٦٩ "ان الفلاح بدأ يجهر بالشكوى ، مما لم يرو عن مثله في مصر ، ويكشف الأوروبى بما ينتابه من خوف وقلق" .

حدثت في أثناء ذلك الأزمة التركية المصرية (١٨٦٩) فسادت على تنبيه رأى العام في مصر ، لان اشتباك الخديوى فيها مع السلطان جعل الدولة صاحبة السيادة تندد بأعمال الوالى لتنال من هيئته في أعين الرعية . وقد اتهمته صراحة " بأنه أثقل الولاية بالنفقات الباهظة الناشئة من سياحاته العديدة في أوروبا ، والتوصية على مدرعات رغبة منه في إعلان استقلاله ، وأنه أرقق بضرائب سكان الولاية التى نيظت به ادارتها ، وأنه دعا باسمه ملوك أوروبا لحضور الاحتفال بافتتاح قناة السويس ، وأنه أرسل شخصا (نوبار باشا) يدعى بغير حق أنه وزير خارجية مصر ، للمفاوضة في عقد معاهدات تجارية وتعديل نظام الامتيازات ، وهذه كلها حقوق يملكها السلطان صاحب السيادة وحده ، وأنه استمر في استعداداته الحربية بغير مسوغ . وكل ذلك مضاد للفرمانات الإمبراطورية ، وضار بمصالح سكان الولاية الذين وقعوا في البؤس والفاقة " .

ولا ريب أن الطبقة المتثورة ما كانت لتصغى كثيرا لادعاءات تركيا التى كانت تهدد استقلال مصر خصوصا بعد أن أرغمت الدول

اسماعيل على الخضوع للباب العالى ، وتذكر المصريون موقفها الأول
فى سنة ١٨٤٠

على أن المصريين ، من أية طبقة كانوا ، اذا نظروا فى داخلتهم
لم يسعهم إلا الاعتراف بسوء الحالة الذى تشير اليه الاحتجاجات
التركية . وقد نشرت هذه الاحتجاجات فى صورة خطاب بعث به
الصدر الأعظم وأمر بترجمته الى العربية ونشره على أبواب المصالح
العامة بالاسكندرية ، فتجمعوا المصريون وأخذوا يعلقون عليه
”وكانت على الأخص الجمل المتعلقة بالنفقات الباهظة والضرائب التى
تنوء على الشعب بكامله فلا يستطيع لها احتمالا موضوع تعليقاتهم
وسمهم“ .

وقد استنتجت جريدة البرجرية من هذا الحادث ”أن العرب
(المصريين) بدأوا يهتمون بالسياسة وأنهم يترقبون الأخبار الواردة من
الأستانة ، ويعلقون عليها ويتباحثون فى موضوع النزاع ، وأن رأى
العام بدأ يتكون عند المصرى“^(١) .

والواقع أن الشعب كان ينقم على الحكومة سياستها المالية
والادارية وسوء تصرفها فى الشؤون العامة . وكان المتورون من
المصريين لا يرون بعين الرضى وقوع الحكومة تدريجا فى قبضة الأجانب

(١) انظر «البرجرية» الصادرة فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٦٩



حسين محمد كياهوى احد طلاب بعتة محمد علي في فرنسا

أو الأتراك الذين أصبحوا طبقة حاكمة بعد أن أقصاهم سعيد وأحل مكانهم المصريين في رئاسة الجيش والادارة .

ولا ريب أن ميل اسماعيل الشديد الى الاصلاحات كان يدفعه الى الاكثار من الأجانب وتكليفهم بمهمات دقيقة كان يحسن أن يقوم بها المصريون وحدهم : وقد نبهه حكمدار السودان ، جعفر باشا مظهر (١٨٦٦-١٨٧٢) ، وقت إرسال صاموئيل بيكر مع حملة مصرية لاكتشاف وضم مناطق خط الاستواء ، الى خطر إعطاء مهمة كهذه لأجنبي ونصح به ، بتقرير مكتوب ، أن يرسل ضباطا من أركان حرب الجيش المصري ، ولكن اسماعيل أراد مصانعة انجلترا فعين في سنة ١٨٧٤ غوردون^(١) خلفا لبيكر في حكومة خط الاستواء ، ثم عينه في سنة ١٨٧٧ حاكما عاما على السودان فحمل مصر على التخلي عن مناطق واسعة ، وأغلق من باب الاقتصاد المدارس التي كانت أنشأتها الحكومة في الخرطوم ، ويؤكد بعض الكتاب أن غوردون كان يبذر بذور الثورة

(١) يقول هنرى پنسا (مصر والسودان ١٨٩٥) . "أن عصر الرفاهية الكبرى في السودان كان بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٤ — أى عصر الحكام المصريين — وأن مسؤولية حكام السودان في عهد الادارة الانجليزية من صاموئيل بيكر الى غوردون تتبين خطورتها كلما نظرنا الى الحالة التي آلت اليها هذه المناطق في آخر عهدهم" .

المهدية التي أدت الى سلخ السودان عن مصر ولكنهم لم يعزروا أقوالهم بالأدلة القاطعة ^(١) .

وقد أدى تنازع الأجانب والأتراك في تصريف الشؤون العامة الى أخطاء كانت ضربة قاضية على مصالح البلاد في ظروف دقيقة . وحسبنا أن نذكر الحملة الكبرى التي أرسلها اسماعيل الى بلاد الحبش في سنة ١٨٧٦ ، وكانت مؤلفة من ٢٠,٠٠٠ مقاتل بقيادة راتب باشا الذي اختاره الحزب التركي ، وقد ناط اسماعيل القيادة الفعلية في الحرب بالقائد لورنج وأركان حربه الأمريكان ، فنجمت مشادة قوية في القيادة العليا أدت الى هزيمة هذا الجيش في « قرع » وكان لهذه الهزيمة أسوأ وقع في مصر .

بدأ العنصر المصري في الجيش من ذلك الوقت يتضامن في إعلان تدمره من تعسف العنصر التركي الشرکسي به ، فكثيرا ما كان

(١) يؤكد الكولونيل الأمريكي شايي لونج رئيس أركان حرب غوردون (مصر والمناطق المفقودة ، ١٨٩٧) ” أن ادارة غوردون كانت فوضى محزنة ، وأنه وجد السودان في حالة يسر ورفاهية وتركه في سنة ١٨٧٩ مدينا يُخْرَكُ للثورة “ ويتهم الكاتب بريطاني العظمى بأنها اختارت غوردون لنشر الاختلال والارتباك في شؤون السودان . وأنها كانت تعمل من زمن طويل على خلق الحوادث التي حدثت فيما بعد ” وأن غايتها الاستفادة منها لتكوين امبراطورية انجليزية في أفريقيا “ .

الرؤساء الأتراك يسوقون المصريين لأوهى سبب الى المجالس العسكرية
الصورية ويحكمون عليهم بالإعدام^(١).

وكانت هذه الروح التركية المشؤومة المنطوية على الجهل
والتعصب والخبوت في القيادة العليا سببا في فشل حملة الحبشة التي
كلفت الخزينة نيفا ومليون جنيه ، وألحقت بالبلاد عارالهزيمة ، وبذرت
في الجيش والشعب بذور الاستياء العام الذي نشأت منه الثورة العربية^(٢) .
أخذ العقلاء المصريون يفكرون في التخلص من هذه الحال
خصوصا وأن التدخل الأجنبي في حكومة البلاد اشتدت وطأته
وبدأت الشركات الأجنبية تستغل البلاد وأثقل الديون أرض الفلاح ،
وحاصلاته ، ومواشيه . "وكان المحصل ، كما يقول اللورد ملتر ،
يفتح الطريق للرأى" وكان الناس يشكون من جور الحكام واستبداد
الإدارة التي ترهقهم بالضرائب ، والسخرة ، والتجنيد ، ولا تجرى
في بعض تصرفاتها على سنن يتفق مع الحرية ، والعدل ، والمساواة .
النهضة الفكرية — كان لابد من علاج هذه الحال ،
وهو ما كانت ترمى اليه النهضة الفكرية الجديدة التي نشأت في مصر ،
وكان زعيمها جمال الدين الأفغانى .

(١) أنظر مصر المسلمة والحبشة المسيحية « لداى » .

(٢) نشر عرابى تفاصيل عن هذه الحملة في مذكراته المطبوعة " كشف الستار عن

سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العربية " ص ٣٠ - ٤٣

ولد جمال الدين في كابل بأفغانستان سنة ١٨٣٩ ، وأتم دراسته العليا في بخارى سنة ١٨٥٦ ، ثم تقلب في عدّة وظائف وهاجر من بلاده الى مصر في سنة ١٨٦٩ ف قضى فيها أربعين يوما تعرف في أثناءها بكثير من العلماء وكبار السوريين ، وذهب الى الأستانة سنة ١٨٧٠ فعين عضوا في مجلس المعارف الأعلى وأستاذا في الجامعة ، فأخذ من ذلك الوقت ينشر تعاليمه الدينية باذلا جهده في التوفيق بين الاسلام والعلم والمدنية ، والرجوع الى الأسانيد القرآنية الأصلية وشرحها شرحا سهلا واضحا ، يقربها الى الفهم الحديث ، ولكنه اضطر أمام حملات الرجعيين ، وعلى رأسهم شيخ الاسلام ، الى ترك الأستانة رغما من حماية أصدقائه الأحرار أمثال علي باشا وفؤاد باشا والرحيل الى مصر سنة ١٨٧١ .

نزل جمال الدين القاهرة وكانت وجهته بث الروح الوطنية في الطبقات المختلفة لأنه كان ينظر الى المسألة من الناحيتين : الدينية والسياسية ، فكان يعمل من جهة على تجديد الاسلام بدراسة الفلسفة والحقيقة العلمية التي تحرر النفس من المبادئ الدينية الجارمة^(١) ، وكان من جهة

(١) كان جمال الدين يرى أن الأساس الذي يجب أن يبنى عليه إصلاح حال المسلمين هو تحرير الفكر من قيد التقليد وفهم الدين على طريقة السلف قبل ظهور الخلاف والبدع واعتباره من موازين العقل البشري وأنه بهذا الاعتبار يعدّ صديق العلم وباعثا على البحث في أسرار الكون ، ويتوقف هذا على إصلاح أساليب اللغة العربية وإحيائها في الألسنة والأفلام . [أنظر عدد مايو من المنار سنة ١٩٠٧] .

أخرى يعمل على إيجاد وترقية النظم الدستورية الحرة فى داخل الممالك الإسلامية لتخليصها من نفوذ الأوروبيين الذين يستغلونها، فلم يسع مصر، وكانت تواقه الى التقدم ساخطة على التدخل الأوروبى، إلا أن ترحب بجمال الدين الذى لقي من الولى، ورياض باشا، والطبقات الحاكمة، والطبقات المثقفة كل تعضيد.

كانت الحكومة تمتد فى العام بمائة وعشرين جنيتها على سبيل المساعدة وصرحت له بالقاء محاضرات فى الجامعة الأزهرية ولكنه اصطدم بالروح الرجعية التى كان يمثلها الشيخ عليش فنصحته الخديوى بالانزواء فى بيته حيث استمر الشبان والموظفون يتلقون عليه المذاهب الفلسفية والاجتماعية وفنون الكتابة والخطابة والتأليف.

وكان لا يفتأ يث فىمن حوله من الكبراء الفكرة الدستورية ويحرك فيهم العاطفة الوطنية، وقد وجدت أفكاره الحرة فى مصر أرضا صالحة خصوصا وان الحركات الدستورية فى أوروبا فى القرن التاسع عشر، وفى جملتها حركة مدحت باشا فى تركيا سنة ١٨٧٦، كان لها أثر عالمى، وان مصر نفسها كانت تشتمل على نظام صورى يمثل الفكرة الدستورية.

ذلك هو مجلس النواب الذى أنشأه اسماعيل فى أوائل سنة ١٨٦٦ واجتمع لأول مرة فى ١٩ نوفمبر. وكان مكونا من خمسة وسبعين

عضوا منتخبا (العمد)، ويجتمع شهرين في كل عام للبحث في المسائل الادارية العملية كالرى وتطهير الترع وربط الضرائب، وكان رأيه استشاريا .

كان هذا المجلس لا يجرؤ على المعارضة، وكان شأن الصحافة كذلك بسبب عدم توفر الحرية السياسية وتأخر البلاد الاجتماعى والسياسى، وكانت لا تظهر من الصحف فى ذلك العهد إلا «الوقائع الرسمية» وهى الجريدة الرسمية التى أنشأها محمد على فى سنة ١٨٢٨، وكانت الحكومة تقوم بطبع مجلتين مجلة طبية "يعسوب الطب" التى كان يحترها الجراح الشهير على البقل (١٨٦٥) و "روضة المدارس" (١٨٧٠) وهى أقدم مجلة أدبية، وكانت «وادی النيل» (١٨٦٦ - ١٨٧٨) أول جريدة سياسية أدبية فى مصر تؤيد سياسة اسماعيل الذى كان يمدّها بالمال حتى مات صاحبها عبد الله أبو السعود، وكان الكاتبان الشهيران ابراهيم المولىحى وعثمان جلال أصدرا فى سنة ١٨٦٩ صحيفة سياسية "نزهة الأفكار" ولكن ما كاد يصدر العدد الثانى منها حتى أمر الخديوى بالغائها "ويقال ان شاهين باشا التركى ناظر الحربية هو الذى نصحه بذلك خوفا من الاضطراب الذى قد تحدثه فى النفوس^(١) .

(١) أنظر «تاريخ الصحافة العربية» طبعة بيروت تأليف الفيكونت طرازى سنة ١٩١٣

وصف المرحوم الشيخ محمد عبده تلميذ جمال الدين الأفغانى مبدأ النهضة المعنوية فى مصر قال : "هذه كانت شذائد مهلكة وظلمات حالكة ... وذلك أن أهالى مصر قبل سنة ١٢٩٣ هـ (١٨٧٧) كانوا يرون شؤونهم العامة بل والخاصة ملكا لحاكمهم الأعلى ... ومع أن اسماعيل باشا أبدع مجلس الشورى فى مصر سنة ١٢٣٨ وكان من حقه أن يعلم الأهالى أن لهم شأنا فى مصالح بلادهم وأن لهم رأيا يرجع اليه فيها لم يحس أحد منهم ولا من أعضاء المجلس أنفسهم بأن له ذلك الحق الذى يقتضيه تشكيل تلك الهيئة الشورية ... وهل يمكن لشخص أن ينطق بما حدث به فكره ، كلا ، فانه كان بجانب كل لفظ نفى عن الوطن وإزهاق للروح أو تجريد من المال . وبينما الناس فى هذه الحال لا كاتب بينهم ولا خاطب يعظهم ... جاء الى هذه الديار فى سنة ١٢٨٦ السيد جمال الدين الأفغانى وركن الى الإقامة فى مصر ... ثم اشتغل بتدريس بعض العلوم العقلية وكان يحضر دروسه كثير من طلبة العلم ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف الى بلادهم أيام البطالة والزائرون يذهبون بما ينالونه الى إحيائهم فاستيقظت مشاعر وانتبهت عقول وخف حجاب الغفلة فى أطراف متعددة من البلاد خصوصا فى القاهرة ، كل ذلك والحاكم القوى فى علو مكانه أرفع من أن يناله هذا الشعاع فى ضعف شأنه ، ولا زال هذا الشعاع يقوى بالتدريج

البطء وينتشر في الأنحاء على غير نظام الى أن نشبت الحرب بين الدولة العثمانية ودولة روسيا في سنة ١٢٩٣ هـ (١٨٧٧) .

”وجد الناس من أنفسهم لذة في الاطلاع على ما يكون من شأن الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم مع دولة روسيا فتطلعوا الى ما يريد من أخبار الحرب . وكثرة الأجانب في هذه البلاد سهلت ورود الجرائد الأوروبية الى طلابها من الأوروبيين ، ومخالطتهم للعامة والخاصة مهدت الطريق الى العلم بما فيها ... وسرى هذا الشعور الى بعض الجرائد العربية التي كانت لاتزال الى هذا العهد قاصرة على ما لا يهم فانطلقت في ايراد الحوادث ، فوجد في الناس الناظم على تلك الحرب والناصر لها ، وحدث بين العامة نوع من الجدال لم يكن معروفا من قبل . ثم استحدثت جرائد كثيرة لمباراة ما سبقها في نشر الأخبار ومناوأتها في المشرب ، واندفعت الرغبات الى الاشتراك فيها الى حد لا يمكن منعه وقضى سلطان الوقت على سلطان الارادة القاهرة .

”لم يكن ما ينشر في الجرائد محصورا في حوادث الحرب بل اجتراً الكثير منها على نشر ما عليه سائر الأمم في سيرتهم السياسية والمعاشية ، وزادوا على ذلك نشر ما كان قد بدأ في الحكومة المصرية من سوء الأحوال المالية ، وأخذ الشيخ جمال الدين في حمل من يحضر مجلسه من أهل العلم وأرباب الأقلام على التحرير وانشاء الفصول ...

فتساقطت الى ذلك الكتاب وأخذت الحرية الفكرية تظهر في الجرائد الى درجة يظن الناظر أنه في عالم خيال^(١) .

والواقع أن سنة ١٨٧٧ كانت منعطفًا في تاريخ حرية الفكر في مصر : اهتم المصريون بالحرب الروسية التركية لأنها كانت تهدد سلامة الإمبراطورية العثمانية وبالتالي مصر التي كانت ترى في سيادة الدولة الاسمية ضمانًا لها ضد كل اعتداء أجنبي ، وقد ظهر الرأي العام لأول مرة في صورة محسوسة في ثيايا الصحف واستولى عليه القلق من جهة إنجلترا . وضح ذلك السير صاموئيل بيكر في مقال أشار فيه الى هذه الحرب ، ونشرته التيمس في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ قال " لقد تبين لجميع من كان لهم إلمام بالقراءة إن مصر أعلنت « مصالحة بريطانية » وحددت صفقتها هذه أثناء الحرب ، وفي الوقت نفسه اكتفت إنجلترا بمظاهرة بحرية تافهة بدلا من تقديم معونة حقيقية لتركيا . وفي نهاية الحرب اجتاز سبعة آلاف جندي هندي قناة السويس واحتلت إنجلترا قبرص على حين غفلة . وقد فهم قراء الصحف الانجليزية من المصريين من الجدال العنيف الذي حدث وقتئذ حول أهمية هذه المنطقة الجديدة أن قبرص تسيطر على مصر

(١) هذا الفصل مأخوذ من مذكرات محمد عبده التي لم تنشر الى اليوم ، وهو أدق ما كتب في أصول النهضة الفكرية ، وقد اهتدينا بالبحث الى تحقيق كل واقعة ذكرها .

وتجعل انجلترا السيدة المطلقة على قناة السويس : هذه حقائق لا ريب فيها نشرتها الصحف العربية واعتقدتها المصريون الذين لم يعزب عن فطنهم أن الأمبراطورية الهندية الحالية قامت على مصرف تجارى .

ظهور الصحافة الحرة — ولا ريب أن ظهور الصحافة الحرة قد ساعد على تكوين رأى العام فى مصر وجعله عاملا جديدا يعتد به فى السياسة العامة ، ويرجع لاسماعيل الفضل الأكبر فى تشجيع هذه الصحافة ومؤسسيها الأدباء ، سوريين كانوا أو مصريين ، الذين اشتغل بعضهم من قبل بالتمثيل ثم أنشأوا الصحف فظهرت معها الحرية الفكرية .

كان اسماعيل يريد الاستفادة من هذه الحرية لمحاربة التدخل الأجنبى ولكنها ما لبثت أن انقلبت عليه . وما جرأها على ذلك إلا هذا التدخل عينه الذى كان يقوّض سلطة الحاكم الأعلى .

فى هذه الآونة أصدر يعقوب صنوع ، وهو إسرائيلى مصرى ، بالاتفاق مع جمال الدين ومحمد عبده ، جريدته الهزلية ” أبو نظارة ” فى سنة ١٨٧٧ لانتقاد أعمال اسماعيل وكانت تكتب بالعامية وكثيرة الانتشار فى طبقة الشعب .

ووفد أديب اسحاق على الاسكندرية فى سنة ١٨٧٦ واشترك مع سليم النقاش فى تمثيل روايات عربية ، وكان يمدّهما اسماعيل بالمال

ثم قصد القاهرة حيث اتصل بجمال الدين وأسس في أول يولييه سنة ١٨٧٧ جريدة «مصر» التي كان يكتب فيها جمال الدين وأصحابه ، ومن هذا الوقت بدأ جمال الدين يتصل بالرأى العام مباشرة ويعلمونجه .

ثم عاد أديب الى الاسكندرية وكان يجتزر مع سليم النقاش مصر والتجارة حتى نقاه رياض في أوائل حكم توفيق سنة ١٨٧٩ فأنشأ في باريس مجلة « مصر القاهرة » ، وغايته منها "أن يثير بقية الحمية الشرقية ويرفع الغشاوة عن أعين الساذجين ليعلم قومه أن لهم حقاً مسلوباً فيلتمسوه وما لا منهوباً فيطلبوه ... " .

وأسس سليم تقلا وأخوه بشارة تقلا جريدة « الأهرام » في سنة ١٨٧٦ ، وأصدر ابراهيم اللقاني الكاتب المصرى وصديق جمال الدين جريدة « مرآة الشرق » في ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٩ ولكنه تخلى عن تحريرها في شهر أغسطس من السنة عينها .

(١)
وأنشأ ميخائيل عبد السيد جريدة « الوطن » في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٧ ، وقد ظلت هذه الصحيفة منذ ظهورها لا تنشر إلا أخبار

(١) جميع هذه الصحف كانت أسبوعية ، ولا توجد لاحداها مجموعة من السنين الأولى لا في دور الكتب ولا في إدارات الصحف التي لا تزال تصدر الى اليوم كالأهرام والوطن ، ويظهر أن المجاميع الأولى قد حرق أو بددت في أثناء الثورة العربية ولا توجد إلا أعداد متفرقة من هذه الصحف في دار الكتب المصرية ، ولكن أسعدنا الحظ بالعثور على مجموعة نادرة من « الوطن » في سنيه الأولى عند إحدى الأسر المصرية القديمة .

الحروب الروسية التركية . ولم تجرؤ على ذكر مصر وأحوالها ، إلا ابتداء من ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وقد كتبت وقتئذ مقالا عن لجنة التحقيق ووزراء نوبار امتدحت فيه الخديوى واللجنة والوزارة . ثم أخذت الجريدة تدخل تدريجيا فى المعارضة .

ظهور المعارضة — وترجع هذه المعارضة الى ثلاثة عوامل أساسية يرتبط بعضها ببعض :

(أولها) وقوع الادارة كلها فى قبضة الأجنى على أثر تعيين المراقبة الثنائية فى سنة ١٨٧٦ وارسال لجنة التحقيق العليا وتعيين وزيرين أوروبين فى سنة ١٨٧٨

(ثانيها) انتشار البؤس والقحط والموت فى البلاد على أثر هبوط النيل هبوطا كان مصحوبا بالخراب فى سنة ١٨٧٧ وفيضانه الذى أغرق المساكن والمزروعات فى السنة التالية سنة ١٨٧٨ ، وكانت الدول الأوروبية فى أثناء ذلك تطالب بدفع القطعية (الكوبون) ، وتلجأ الى أقصى الوسائل فى جباية الضرائب .

(ثالثها) القضاء على سلطة الخديوى المطلقة التى كانت أوروبا تتدب بها تمهيدا للاستيلاء عليها تحت ستار الإصلاح .

لجنة التحقيق وأثرها (١٨٧٧) - أنشئت لجنة

التحقيق العليا في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ وكان لها الحق في أن تطلب الى أى ادارة أو الى أى شخص المعلومات التى تحتاج إليها .

كانت هذه اللجنة ورئيسها الفعلى السير ريفرس ولسون تطوف الأقاليم وتعمل جهدها فى استمالة الناس ، وتستمع لكل شكوى أو مظلمة من الأهالى ضد استبداد الادارة والحكام ، وكانت باعتبارها تمثل التدخل الأجنبى موضع السخط فى البلاد ولكنها من جهة أخرى بسبب وقوفها فى وجه الحكومة المطلقة كانت موضع الرضى وعاملا من العوامل القوية التى شددت إزر الرأى العام^(١) .

(١) ذكرت الطائف جريدة عبد الله نديم فى عدد ٦ مايو سنة ١٨٨٢ أن البرنس حسين كان يريد أن يضم الى أرضه ببلدة بهى ٥٠٠ فدان من أراضى أهالى صفت الملوك بالوجه البحرى فظلموا للحكومة فلم تستمع لهم وأرسلت فعلا القضاة لمسح الأرض وتعيين الحدود وكاد يتم كل شئ فعلا لولا وصول لجنة التحقيق العليا فى هذه الأثناء وإيقافها الحكومة عند حدها .

وروى ريفرس ولسون فى « مذكراته » أنه "فى يوم ٢٥ يولييه سنة ١٨٧٨ زارته سيدات وطنيات من أعضاء وخادمات أسرة المرحوم عباس باشا بينما كانت اللجنة مجمعة وقلن له ان أملا كهن قد انتزعت منهن وصرن فى فقر مدقع ، وما كدن يخرجن حتى ألقى رجال الشرطة القبض عليهن وزجوهن فى السجن فتدخل ولسون فى الحال عند الخديوى وطلب إقالة حكمدار البرليس باعتباره مسئولا عن هذا الحادث فكان لهذه الاقالة أحسن وقع بين سكان القاهرة الذين دهشوا من حدوثها" .

رفعت اللجنة الى الخديوى فى ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ تقريراً ذكرت فيه ما شاهدته من مساوئ الإدارة حيث كانت القوانين واللوائح لا يعمل بها، وكانت ضريبة النخيل مثلاً تؤخذ بحسب التعداد القديم : روى مفتش الوجه القبلى لأعضاء اللجنة أن زارعا كان يدفع ضريبة عن مائة نخلة لم يبق منها إلا خمسون ومع ذلك فإن المديرية تأبى إلا أن تطالبه بضريبة المائة ...

وقد اقترحت اللجنة ضرورة إيجاد نظام تشريعى للضرائب، ومحاكم لحماية الأهالى حماية فعلية ضدّ تصرف السلطة الجائرة التى لا رقابة عليها فى الأشخاص والأموال .

الوزارة المسؤولة — ختمت اللجنة تقريرها بأن رئيس الحكومة يتمتع بسلطة لاحدّها ، ففطن اسماعيل الى المقصود من هذه العبارة وكلف نوبار باشا، الذى كان يساعد لجنة التحقيق فى مهمتها، بكتابه المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨، بتشكيل وزارة، ومما جاء فى عباراته : ” انى أريد أن أؤكد لك أنى وطدت العزم على التوفيق بين القواعد الادارية فى مصر والمبادئ التى تقوم عليها الادارات فى أوروبا ، وأريد أن تحل مكان السلطة الشخصية التى هى مبدأ حكومة مصر الحالى سلطة أخرى تتولى إدارة الشؤون العامة ولكنها تجدد نقطة توازنها فى مجلس الوزراء، وعلى ذلك أريد من الآن فصاعداً

أن أقوم بشؤون الحكم مع مجلس وزرائى وبواسطة فكل أعضاء الوزارة يجب أن يكونوا متضامنين معا وأن يتوا فى الأمور بأغلبية الأصوات بينهم .

وصار تعيين جميع الموظفين ، لا بواسطة الخديوى رأسا كما كان الأمر من قبل ، بل بموجب أوامر خديوية بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء .

ومرسوم ٢٨ أغسطس هو الذى قتر مبدأ المسؤولية الوزارية الذى أصبح قاعدة الحكم فى مصر ، وكان الخديوى يحكم مصر قبل ذلك مباشرة ، ويعينه فى أعماله على رأس الادارات بعض الأعيان الذين كانوا مسئولين شخصيا أمامه ، وكان الخديوى فى الشؤون الهامة يأخذ رأى «المجلس المخصوص» المؤلف من الوزراء ، ورؤساء بعض المصالح الكبرى ، وأعضاء آخرين كانوا أشبه بوزراء من غير وزارة .

عين نوبار باشا رئيسا للوزارة الجديدة ووزيرا للخارجية والحقانية ، وعين رياض الذى كان وكيلا للجنة التحقيق ، وزيرا للداخلية ، وسير ريفرس ولسن وزيرا للمالية ، وديبليير وزيرا للأشغال ، وشريف باشا للحربية .

نشوء رأى العام والحركة الدستورية — ولأجل أن نفهم أثر هذه التغييرات فى رأى العام سنتبع صداها فى الصحافة من

البداية : ذكرت جريدة الوطن الصادرة في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٨ تلغرافاً يؤذن بموافقة الحكومة الانجليزية على تعيين ريفرس ولسون في المالية ، ورحبت بالوزير الحديد ولكنها أذرتة بأنه "إذا لم يتصرف بالرفق والمشاورة حاق بالمالية ما حاق بالسكة الحديد وبالجمارك المصرية . وذلك فان السكة الحديد كانت في مدة سعادة على باشا مبارك على قواعد راسخة ثم أتى بعده سعادة زكي باشا وأوجد فيها كذلك الدقة والضبط ... وكان إيرادها نحو مليون جنيه سنوياً ... ثم أتى بعده الجنرال ماريوت ورفق أولاد العرب وأحضر أجنيبين ... فصارت السكة الحديد مأكلة للآكلين وأصبحت إيرادات المصلحة نحو ثلثمائة ألف جنيه » .

وقررت الوطن الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٨ بمناسبة ذكر «مجلس التفيتش» (لجنة التحقيق) ان الحكومة بعد أن كانت استبدادية "أصبحت مقيدة بالقوانين الشرعية ، وشكلت وزارة شورية ، وأعطى للطبوعات قدر من الحرية " .

وفي شهر ديسمبر بدأت تظهر في الصحافة فكرة تنظيم مجلس النواب القديم على قواعد حرة أوسع من قبل "لأنه لا تصير الوزارة مسؤولة إلا به فانه ما معنى كون الوزراء مسؤولين عن تصرفاتهم في الحكومة



عباس باشا الاول

بدون وجوده فهل المقصود أن إنجلترا وفرنسا وأرباب ديون مصر تسأل الوزارة عن تصرفاتها^(١) .

وقد اجتمع المجلس في ٢ يناير سنة ١٨٧٩ بالقلعة وبدأ من ذلك الوقت يرفع لواء الحركة الدستورية التي كانت تعترضها المعارضة وتنتظر من وراءها كل خير بعد أن خابت آمال المصريين في وزارة ولسون — نوبار ... ، كتبت الوطن في ٤ يناير تقول ” أنه يوجد صنف من الناس يتظاهرون بالإصلاح... وإننا اذا تأملنا في تقرير مجلس التفتيش وجدناه مبينا لنا أن المستر ريفرس ولسون من البعيدين عن طرق الاستبداد ... فأمل الجميع أن يسقيهم من العدل شرابا ولا سيما الفلاح الذي قد زادت عليه في هذه السنة والتي قبلها الخطوب ... غير أنه حصل في الأسبوع الماضي ما دل على أن الدهر لم يكف الفلاح العقاب . وذلك فإن المستر ريفرس ولسون نشر في هذه الأيام منشورا للمديرين الفخام والمأمورين الكرام مفاده أن يحصلوا من الفلاح الأموال المتأخرة من سنة ١٨٧٦ ، و ٧٧ و ٧٨ فإذا لم يرض الفلاح بدفع هذه الأموال المتأخرة ألزموه ، أولا ، ببيع أرزاقه ومحصولاته ثم ببيع مواشيه وأطيانه وجميع عقاراته ، بل زاد على ذلك بأن أمر بالاستعانة بالقساوة القديمة فهذا المنشور الفخم مناف على خط مستقيم

(١) الوطن في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ .

لذلك التقرير ... ولو قسط المستر ريفرس ولسون متأخرات الأموال لأحسن عملا ... والأمل أن مجلس النواب الذى انعقد فى يوم الخميس ٢ يناير ينظر فى قضية هذا المنشور ... “ .

وفى عدد ١٨ يناير سنة ١٨٧٩ أثنت الوطن على السير ريفرس ولسون لأنه شاع أن مجلس النظار شارع فى تقسيط الأموال ” ولولم يوجد له (تعنى مجلس النظار) سوى حرية المطبوعات وإطلاق عنان الكلام لكفاه بذلك فضلا ... وقد شجع المستر ريفرس ولسون عند ما كان فى الوجه البحرى الأهالى على تقديم عرضيات فانه قال اذا أصاب أحدكم ضير أو ضيم فعليه أن يعرض لنا ونحن نجرى له الإنصاف “ .

ولكن الإشاعة لم تتحقق فعادت الوطن فى ٢٥ يناير تشكو من ”أن مجلس النواب الذى صار له الآن أكثر من عشرين يوما لم تعرض عليه مسألة مهمة مالية ولا داخلية ، فكيف تكون الحكومة تقييدية بدون هذا المجلس “ .

ثورة الضباط وخطة الخديوى — وأخيرا رأت وزارة ولسن ، من باب الاقتصاد ، رفت ٢٥٠٠ ضابط دون أن يدفع لهم المتأخر، وكان لا يقل عن مرتبات خمسة عشر شهرا ، فهاج الضباط

وقاموا بمظاهرة خطيرة في ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ أمام وزارة المالية وحاصروا نوبار وولسون بعد أن أوسعوهما لكما وضربا حتى جاء الخديوى بنفسه وأحمد الفتنة .

كان الخديوى يشجع هذه المعارضة سرا ويعول على الاستفادة منها للتخلص من وزارة نوبار الأجنبية التي كانت تحكم البلاد دون أخذ رأى رئيس الحكومة الأعلى ، ومن الثابت أن نوبار منذ سنة ١٨٧٦ كان يعمل على توطيد نفوذ إنجلترا في مصر لأنه فهم أن فداحة الديون التي اقترضتها مصر ستؤدى حتما الى التدخل ... وكان يفضل إنجلترا على غيرها من الدول ، وهو الذى مهد الطريق لبعثة "كيف" الأولى وكان يسعى في باريس ولندرة منذ سنة ١٨٧٦ على تقويض سلطة الخديوى وتعيين وزير مالية انجليزى حتى عاد الى مصر في سنة ١٨٧٨ مع لجنة التفيتش ونجح في تنفيذ خطته ^(١) .

ولكن الخديوى أضمر له الانتقام ، فلما حدثت ثورة الضباط أعلن لمندوبى إنجلترا وفرنسا في مصر "انه لن يكون مسؤولا عن السكينة

(١) توجد أهم المعلومات عن خطة نوبار السياسية في كتاب ادوارد ديبى : "تاريخ الخديوية" ، وفي مذكرات ريفرس ولسون : "فصول من حياتى الرسمية" ، سنة ١٩١٦ ، وخصوصا خطاب مستر لاركنج المؤرخ ٦ أبريل سنة ١٨٧٦ وما كتبه ولسن في مذكراته بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٨٧٨

العامّة إلا اذا أعيد اليه نصيبه الشرعى من حكم البلاد وصرح له إما
بترأس مجلس الوزراء أو بانتخاب رئيس للوزارة يثق به ، وأنه يشترط
اشتراطا لا يقبل مع رفضه اتفاقا أن نوبار باشا الذى ثبت لديه أنه
عامل على اجتثاث سلطته ونسفها ينسحب حالا من الوزارة “ .

ولما كان نوبار ليس فى وسعه أن يكفل الأمن العام اضطّر
الى الاستقالة ، واقتضى السير ريفرس ولسون مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه
من بيت روتشيلد دفعت منها متأخرات الجيش ، ولم يمسس أحد من
الضارين بسوء فكشفت هذه الحركة للجندية عن قوتها وصار الجيش
من ذلك الوقت ، الى جانب المجلس ، احدى قوى المعارضة التى يعتد
بها . ثم جرت مفاوضات فى تشكيل الوزارة الجديدة فقر الرأى على
تعيين البرنس توفيق رئيسا لها بشرط “أن لا يحضر الخديوى ، فى أى
حال من الأحوال ، جلسات مجلس الوزراء وأن يكون للوزيرين
الأوروبيين فى الوزارة الحق المطلق فى ايقاف تنفيذ أى اجراء
لا يوافقان عليه “ .

ازدياد المعارضة ضدّ التدخل الأجنبي وانضمام
الخديوى اليها — على أن الوزارة الجديدة ما كادت تتشكل
(٢٢ مارس) حتى وقع حادث أثار سخط الأهالى : ذلك أن فوائد
قرض سنة ١٨٦٤ المضمن بالمقابلة عملا بمشروع جوشن كانت

تستحق في أول أبريل سنة ١٨٧٩ ، ولم يكن من المبلغ المطلوب (٢٤٠,٠٠٠ جنيه) في صندوق الدين يوم ٢٨ مارس إلا ٤٤,٠٠٠ جنيه ، وكان ريفرس ولسن يفكر في عمل تصفية نهائية وإلغاء المقابلة أى ضياع ١٤ مليون جنيه كانت ديناً للاهالى على الحكومة وعدم المساواة بين الدائن المصرى والدائن الأجنبى فكان لهذه الفكرة أسوأ وقع بين طبقات الأعيان بوجه خاص .

على أن الأمر لم يقف عند هذا الحد فان ولسن كان يعد مشروعاً يستند الى عجز مصر عن القيام بتعهداتها ويقترح تأجيل دفع قطعية أول أبريل ، وإنقاص فوائد الدين الى ٥ ٪ .

رأى المصريون أن إشهار إفلاس مصر بعد أن حكمتها الادارة الأوروبية ، والتفكير فى اتخاذ بعض الاجراءات الحازمة التى كان ينادى بها اسماعيل والمصريون منذ أكثر من ثلاثة أعوام نكبت فيها البلاد بالدين والحراب معناهما أن الأوروبيين يستحيل عليهم إحداث اصلاحات جدية وأنهم لا يفكرون إلا فى مصالحهم المالية والسياسية . وعلى ذلك أخذ أولو السعة منهم يباشرون تنظيم ضمانات يتكفلون بموجبها لأصحاب الدين المصرى بايفاء فائدة الدين بأوقاتها وقيمتها الأصلية " أى دون أن يصير تخفيضها الى خمسة فى المائة كما ذهب حضرة

المسترولسن على أن تكف الأصابع الأوروبية عن التدخل في ادارة القطر المالية والسياسية^(١) .

رأى الخديوى ازدياد قوة المعارضة فعول على الانضمام اليها جبهة والعمل على استرداد سلطته المغتصبة ، وقد حدث في أوائل أبريل أن رياض باشا وزير الداخلية ذهب الى مجلس النواب ليحمله بحجة انتهاء دور انعقاده فلقى من المجلس مظاهرة غير متظرة أتت عليها «التمس» في عدد ١٦ أبريل بعد أن تكلمت عن وجود حزب وطنى جديد عدو لكل حكومة من الخارج وعامل على تحقيق مبدأ مصر للمصريين : ” لم يعد مجلس النواب موضع سخريه واحتقار فان أعضائه قد أثبتوا مرارا أنهم على جانب من الجاه والاستقلال ، ولم تكن المرة الأخيرة بأقل من سابقتها ، فان رياض باشا وزير الداخلية ذهب أخيرا ليختم رسميا دور الانعقاد ، وقد وجه للأعضاء بهذه المناسبة خطابا رقيق العبارة يتعلق بخدماتهم الماضية وأعلنهم أن واجباتهم قد أدت على أكمل وجه ، ولكنه لم ينجح في تمثيل دور أويفار كرومويل لأن المجلس رفض اقتراحه وقام أحد النواب^(٢) وصرح باسم البرلمان أن أعضائه لم يعملوا شيئا وأن مهمة الاشراف على أعمال الوزارة لا تزال أمامهم وهذا يدعوهم الى البقاء ،

(١) مرآة الشرق في ٥ أبريل سنة ١٨٧٩

(٢) عبد السلام المويلحى زعيم المعارضة فى المجلس .

وقد أيده زملاؤه بالاجماع والتفوا حوله التفاف النّواب حول ميرابو
 في فرساي إبان الحادثة المشهورة. ولا يزال البرلمان المصري يعقد جلساته
 ويقول الآن أن جميع الوزراء، مصريين وأجانب، يجب أن يخضعوا
 لأرادته وأن يكونوا مسئولين أمامه عن أعمالهم. والحقيقة أنهم يريدون
 تحويل هذه الحكومة المسؤولة شكلا الى حكومة مسؤولة فعلا“ .

وعد رياض باشا بعرض الأمر على الخديوى والوزارة ولكن
 المجلس أرسل اليه في نفس اليوم بوزارة الداخلية كتابا يتضمن الأسباب
 التى حملته على عدم الانقضاى ذكروا فيه “أنهم لم يشتغلوا لغايه الآن
 إلا بأمور جزئية ... وأنهم لم يسنوا لأنفسهم قانونا جديدا ليكون المجلس
 آلة قوية فى الإصلاح كما حصل فى إمارة الباغار ، وطلبوا إطلاق
 حرية المطبوعات الأهلية وسنّ قانون لها ، وإجراء الضرائب على
 الأوروبيين كغيرهم من الوطنيين^(١) .

والحق يقال أن المصريين كلما نظروا الى التدخل الأجنبى باعتباره
 نتيجة ضعف الحكومة الشخصية المطلقة ازدادوا اعتقادا بأنه لا بد لهم
 من حكومة قوية مستندة الى برلمان للوقوف فى وجه مطالب الأجانب
 الفادحة والعمل على تخليص البلاد تدريجيا من تدخلهم باصلاح الادارة
 الوطنية .

وقد تكونت في البلاد حركة دستورية قوية كان زعيمها في المجلس عبد السلام المويلحي وزعيمها في مصر شريف باشا "بطل الوطنية المصرية في آخر أيام اسماعيل" وكلاهما كان عضوا في الماسونية وصديقا لجمال الدين الأفغاني . ومن مشاهير الدستوريين في ذلك العهد ولي العهد توفيق باشا الذي خلف نوبار في رئاسة الوزارة ، ومحمود سامي البارودي الذي صار فيما بعد من أكبر أعوان عرابي باشا .

والواقع أن الحق الذي أثاره التدخل الأجنبي ألف بين قلوب المصريين والأتراك والشركس أمثال البارودي وشريف : "لم يكن في مصر والشرق ، كما قال أحد الأتراك الذين اشتركوا في الحركة ، إلا حزب سياسي واحد يمكن تسميته حزب الظالمين الى العدالة" .
انتشار الفكرة الدستورية — كانت مصر تنقصها محاكم عادلة ، ونظم حرة ، وكانت الفكرة الدستورية تستمد قوتها من العوامل الآتية :

(أولا) قيام الحركات والنظم الدستورية في أوروبا في القرن التاسع عشر .

(١) تصريحات أحمد رفعت سكرتير وزارة البارودي في الثورة : "كيف دافعنا عن عرابي وأعوانه" تأليف برودي .

(ثانيا) وجود مجلس نواب صوري منذ عام ١٨٦٦ كان آلة بيد الحكام، فلما تطورت الأحوال أراد المصريون توسيع سلطة المجلس وإعطائه حق الرقابة الفعلية على أعمال الحكومة .

(ثالثا) بث جمال الدين الأفغانى فى مصر منذ وفوده إليها سنة ١٨٧١ فكرة تأسيس نظام دستورى لعلاج أحوال الشرق المعتلة .

(رابعا) ظهور الصحافة الحرة منذ سنة ١٨٧٧

(خامسا) كراهية المصريين للحكومة المطلقة بسبب استبداد الادارة .

(سادسا) تشهير البعثات المالية الانجليزية المختلفة (١٨٧٦ — ١٨٧٩) أثناء إقامتها فى مصر بمساوى الحكومة الشخصية والعمل على إسقاط هيبة إسماعيل فى أعين المصريين .

(سابعاً) صدور مرسوم ٢٨ أغسطس الذى قرّر مبدأ المسؤولية الوزارية وقضى على حكومة الفرد .

(ثامنا) تشجيع اسماعيل للحركة والتجاؤه إليها لمقاومة التدخل الأجنبى .

والواقع أن المجلس قد انقلب منذ ٢ يناير سنة ١٨٧٩ الى برلمان ، رغمًا من القواعد الضيقة التى قام عليها ، وأخذ على عاتقه الدفاع عن مصالح البلاد .

في ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٩ مارس سنة ١٨٧٩) رفع المجلس عريضة الى الخديوى يحتج فيها على الوزارة "التي ما فتئت منذ شكلت تعتبر أعضائه كأنهم غير موجودين وتعاملهم بالامتهان"، وعلى مشروعها الذى قرر إشهار الإفلاس وإلغاء «المقابلة»، ويؤكد للخديوى أنه لن يدخرو سعا فى العمل مع الحكومة على تسوية الحالة المالية اذا أخذ رأيه فيها .

وفي ٥ أبريل أجمع النواب والأعيان وكبار الموظفين والعلماء ورجال الجيش أمثال شريف باشا، وشاهين باشا، وأحمد رشيد باشا، والسيد البكرى، والشيخ العدوى، على تقديم لائحة مالية يعارضون بها لائحة ويلسن وقد شفعوها بخطاب يقولون فيه "ان الواجب يحتم علينا أن نضع مشروعا يرمى الى المحافظة على حقوق الوطنيين والأجانب على السواء... ونرجو التصريح بعرضه على مجلس شورى النواب على شريطة أن يتفضل الخديوى فيمنح هذا المجلس السلطة المتمتعة بها مجالس النواب فى أوروبا فيما يختص بالأحوال الداخلية والمالية، ويجب أن ينقح قانون الانتخاب الحالى ليكون مماثلا للقوانين الانتخابية المعمول بها فى أوروبا، وينتخب النواب فى الدور المقبل بحسب القانون الحالى على أن يعد مجلس الوزراء فى أثناء هذا الدور مشروع قانون انتخاب جديد يعرضه على مجلس النواب والخديوى .

”ويعين الخديوى رئيس مجلس الوزراء ويكلفه بتشكيل الوزارة ويكون مجلس الوزراء مستقلا فى عمله مسؤولا أمام مجلس النواب عن جميع تصرفاته فى الشؤون الداخلية والمالية“ .

وقد ختم الخطاب بدعوة الخديوى الى تعيين مراقبين ماليين ، أوبعبارة أخرى عزل الوزارة الأوروبية والعودة الى نظام المراقبة الثنائية القديمة ، وبالتالى تأليف وزارة وطنية بحتة .

كان الخديوى يملك هذا الحق لأنه بمقتضى الاتفاق الذى أبرم بين فرنسا وانجلترا ومصر فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٨ ”كان يجب أن توقف مصلحة المراقبة عن العمل بشرط أن تعود من جديد الى العمل فى حالة ما اذا عزل أحد الوزيرين الفرنسى والانجليزى الموجودين بالقاهرة من وظيفته دون موافقة سابقة من حكومته“ .

لذلك لم يتأخر الخديوى فى استعمال حقه ، وأعلن فى يوم ٥ أبريل لهيئات الأمة المختلفة موافقته على مشروعها مؤكدا ”أنه يرفض كل فكرة تريد العودة الى نظام الحكومة الشخصية ، ويطلب من أوروبا أوسع رقابة ممكنة على الادارة المالية ، وهو يريد أن يحكم بواسطة ومع مجلس وزراء مسؤول حقا أمام مجلس النواب“ .

على هذا الأساس اتفق الخديوى مع الوطنيين فى الخطة الجديدة التى ترمى الى القضاء على السلطة السياسية التى اكتسبها الأجانب فى مصر خصوصا منذ تأليف الوزارة الأوروبية وحصر التدخل الأجنبى فى دائرة مالية بحتة .

وفى مساء ٧ أبريل دعا الخديوى قناصل الدول الى سراى عابدين وأخبرهم ، بحضور الشيخ البكرى ، وراتب باشا ، وراغب باشا ، وعبد السلام المويلحى وغيرهم من وجوه المصريين ، " أن الاستياء فى القطر بلغ حدّا أصبح معه يرى نفسه مضطرا الى اتخاذ اجراءات حاسمة ... وأن الأهالى يحتجون جميعا على ما يريد ويلسن اعلانه من أن البلد مفلس ، ويطلبون تشكيل وزارة مصرية محضة تكون مسؤولة أمام مجلس نواب منتخب بحسب لأئحة جديدة ، وأنه يرى إجابة لطلبهم أن يكلف شريف باشا بتشكيلها على أن تكون أعمالها سائرة على مبدأ المسؤولية " وقد أعلن الخديوى أن البرنس توفيق قدم استقالته من رئاسة الوزارة فعين مكانه بالفعل شريف باشا .

ثم تلا شريف باشا الخديوى وقال " أن الأمة تعتقد أن سلوك الوزارة كان مهينا لنوابها ، وأن اعلان إفلاسها يلبسها عارا لن تمحوه الأيام ، وأن الرغبة فى إلغاء قانون المقابلة قد أثار استياء عاما ، وأنه

أصبح يستحيل على الحديوى مقاومة ارادة الأمة الظاهرة بهذه
الكيفية الصريحة .

وزارة شريف وخطة أوروبا — تألفت الوزارة الجديدة
من أعضاء وطنيين وسارت فى أعمالها على خطة إصلاحية حكيمة
ولكن الدول الأوروبية أبت أن تعترف بها . وقد أرسل أعضاء لجنة
التحقيق العليا فى ١٠ أبريل خطابا الى الحديوى يقولون فيه أنهم
سيرسلون اليه بعد أيام قلائل مشروع التسوية العامة للحالة المالية
ويرفعون اليه استقالتهم (وقد قبلت فى ١٢ أبريل) .

قررت لجنة التحقيق فى مشروعها "أن الحكومة المصرية فى حالة
إفلاس منذ ٦ أبريل سنة ١٨٧٦ أى منذ أن توقفت عن دفع إفادات
ماليتها المستحقة ، ولئن دفعت بعد ذلك مبالغ جسيمة على حساب
الفوائد ، وسددت ما يقرب من خمسة ملايين جنيهها من أصل الدين
فان عجز مالتها فى سنتى ١٨٧٧ و ١٨٧٨ قارب خمسة ملايين جنيهها
ومقدار دينها السائر ازداد نيفا ومليونى جنيه فدفعت الفوائد فى هذه
الظروف انما كان قطعاً فى اللحم . والواجب اتخاذ طرق غير الطرق
الوهمية التى لجئ اليها حتى ذلك الحين " .

هذا هو حكم اللجنة على أعمال الادارة الأوروبية بين ١٨٧٦ و ١٨٧٩ ، أما الطرق التي اقترحتها فأهمها إنقاص فوائد الدين الى ٥٪ . وإصلاح نظام الضرائب .

ولما كانت فرنسا وانجلترا تلحان في إرجاع الوزيرين الأوروبيين . أرسلت وزارة شريف باشا الى قنصليهما في ٧ مايو مذكرة استعرضت فيها مساوئ الحكومة الأجنبية في عهد الوزارة الأوروبية (من ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ لغاية ٧ أبريل سنة ١٨٧٩) .

وقد أكدت الوزارة أنها ما تألفت ” إلا على قاعدة الاحتفاظ بالمبدأ الذي قرره مرسوم ٢٨ أغسطس ومسؤولية الوزراء الحقيقية أمام مجلس نواب الأمة “ ثم ذكرت أسباب الاستياء العام : وهي تلخص في إنقاص الجيش وسوء معاملة ضباطه ، وعدم اتخاذ أى تدابير ناجعة عند حدوث القحط بالوجه القبلى ، وإغلاق مدرسة الأيتام العسكرية ، وإحضار ٤ مهندسا أجنيا للقيام بأعمال المساحة مع توفر العناصر الوطنية اللازمة فى البلاد ، وجباية نصف ضرائب سنة ١٨٧٩ فى أول العام مع أن الأراضى كانت غارقة فى الفيضان وكان السكان يتألمون من الخسائر التى لحقت بهم بسبب انقطاع السدود ، وفرض ضريبة على زراعة الدخان بلغ من فداحتها أن الفلاحين فضلوا اقتلاع جميع المنزرع على دفع هذه الضريبة الجديدة ، وازدياد نفقات الادارة

بنسبة كبيرة لمصلحة الموظفين الأجانب وحدهم ... وكانت نتيجة كل ذلك الفوضى الادارية والاقتصادية في البلاد .

أشارت المذكرة بعد ذلك الى خطة الازدراء التي جرى عليها الوزيران الأوروبيان إزاء مجلس النواب ، ومشروع ويلسن المالى الذى ألغى المقابلة فمحا بحجرة قلم مبلغ ٤٠٠ مليون فرنك لدافعى الضرائب .

وقالت الوزارة فى النهاية أنها ” مصممة على بذل أقصى الجهد فى تحسين أحوال البلاد، وان التجارب قد دلت على أن وجود العنصر الأجنبي فى وزارة مصرية لا يتفق والشعور الوطنى بحال من الأحوال ويعتبر سابقة من أخطر السوابق لا يصح الرجوع اليها “ .

وقد شرعت وزارة شريف منذ توليها الحكم فى إنفاذ الاصلاحات ، وقررت زيادة الجيش الى ٦٠,٠٠٠ ، واشتغلت بوضع دستور جديد ، ودعت مجلس النواب الى الانعقاد فى شهر مايو فاجتمع فى ١٧ منه برياضة حسن راسم باشا (رشيد باشا كان مريضا) وجاء شريف وعرض عليه اللائحة الأساسية وقانون الانتخاب الجديد .

وفى يوم ١٨ مايو اختار المجلس لجنة برئاسة عبد السلام المويلى لدراسة المشروعين فعدلت فيهما وقررت اقتراح لوائح أساسية أخرى

تنص على حقوق الخديوى وحقوق الوزراء والأمة وواجبات الموظفين
والصحافة وما شا كل ذلك .

وقدّمت اللجنة المشروعين والاقتراحات الى المجلس فى ٨ يونيه
فقرر بالاجماع الموافقة عليها وارسلها الى الوزارة لتصديق الخديوى
عليها "وكانت محتوية على أحسن قواعد الشورى وأحكم أساس
الحرية"^(١).

وقد نشرت جريدة الوطن الصادرة فى ٤ يونيه لأئحة مجلس
شورى النواب الأساسية : وأهم موادها المادة ١٥ وهى تقرّر
الحصانة النيابية ، والمادة ٢٧ تنص على عدم تنفيذ القوانين واللوائح
ما لم يصدّق عليها مجلس النواب ، والمادة ٣٤ تقول أن عدد النواب
١٢٠ بما فيهم نواب السودان ، والمادة ٣٦ تقرر المسؤولية الوزارية
وتدعو مجلس النظار الى المبادرة بوضع قانون لمحكمة النظار عند
الاقتضاء .

ولكن قبل أن تحدث الانتخابات الجديدة وتمعن الوزارة الوطنية
فى تنفيذ خطتها رأت الدول ضرورة القضاء على هذه الحركة ، بدلا



الحديوي اسماعيل باشا

من الوثوق بها أو العمل على تشجيعها، وخلع^(١) اسماعيل (٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩) .

(١) كتبت "مرآة الشرق" في ١١ يونيه سنة ١٨٧٩ فصلايين وجهة النظر المصرية في ذلك الوقت، قالت "فهم بذلك (تريد فتح قناة السويس) طريقا قويا للدول الأوروبية تسلك فيه الى البلاد الأفريقية، وكان ذلك أقوى منه لأفكارها ومحرك لهممها الى التطلع تملك تلك الأقطار، وأنهم يعلمون أن القطر المصري ووادي النيل هو السبيل الوحيد للتغلغل في كبد تلك البلاد فلو قامت فيه حكومة أهلية قوية وضعف فيه نفوذ الكلمة الأجنبية لتعسر عليهم حينئذ نيل هذا المقصد الذي لا يزال نصب أعينهم جميعا بل ربما سابقهم أهل البلاد المصرية الى نيله ... ومن ثم رأت الدول أن لا فائدة في اللجاج فان ذلك يمكن الحزب الوطني من إجراء الإصلاحات في البلاد ولم شعها ... فعمدوا الى الاتفاق على معارضة مشروعنا ومقاومة استقلالنا " .

الباب الخامس

توفيق

الفصل الأول

مقدمات الثورة ١٨٧٩ - ١٨٨١

شرحنا في الفصل السابق أسباب الثورة البعيدة، والآن نتكلم عن مقدماتها وأسبابها القريبة في أوائل حكم توفيق، وجميعها تتلخص في سبب واحد: التدخل الأجنبي.

ابتدأ هذا التدخل، كما قالت التيمس في أوائل أغسطس سنة ١٨٧٩، منذ سنتين وأخذ شكلا حاسما في مايو سنة ١٨٧٨، وبلغ حده الأقصى بخلع اسماعيل.

التقليد الجديد — والواقع أن خلع اسماعيل الذي أثمرت به الدولتان على تركيا قد مكن نفوذهما في وادي النيل، وكانت

تركيا تريد الاستفادة من هذه الحادثة لاسترداد الامتيازات والحقوق الممنوحة الى مصر في فرمان سنة ١٨٧٣، والرجوع الى نظام سنة ١٨٤١، ولكن فرنسا وانجلترا احتجتا، وجرت مفاوضات طويلة ثم أرسل الباب العالي الى توفيق في ٣٠ يولييه التقليد الجديد بعد أن وافقت عليه الدولتان، وقد تضمن تعديلا لما جاء في فرمان سنة ١٨٧٣ بشأن الجيش، واقتراض الديون من الدول الأجنبية فتقرر أن لا يزيد الجيش في وقت السلم على ١٨٠٠٠ وألا تعقد مصر قروضا إلا بالاتفاق مع الدائنين الحاليين. أو بعبارة أخرى مع الدولتين، ويكون ذلك قاصرا على تسوية الأحوال المالية الحاضرة. والواقع أن هذا التعديل نفسه كان في مصلحة الدولتين و"من ذلك الوقت وضعت امتيازات مصر تحت ضمانه فرنسا وانجلترا"^(١).

خطة توفيق ومسلك الدولتين — أما الخديوى الجديد فانه فوض أمره الى الدولتين صاغرا منذ ارتقى الى العرش لأنه كان يعلم أنهما هما اللتان أجلسناه على العرش، وكان مثال الضعف والاستسلام، مجتدا من الصراحة، ميالا الى الأثرة والاستبداد، وكان

(١) نبذة من خطاب أرسله وزير خارجية فرنسا «مسيو وادنجتون» الى سفير فرنسا

”ألعوبة بالطبع في يد كل من يعرف كيف يملقه ويسليه ، وهو الآن طوع بنان خادمه فردريك^(١)“ .

وفي عهده أصبح النفوذ الأول في السراى للأتراك والشركس والأجانب .

أما فيما يتعلق بالحكومة فإن وزارة شريف كانت قدمت استقالتها كالمبتع ، ثم دعى شريف في ٢ يولييه الى تأليف وزارة جديدة فقبل ولكنه اشترط إيجاد نظام نيابي في البلاد ، وأرسل الخديوى فعلا الى مجلس الوزراء ، في ٣ يولييه ، تصريحاً في صورة مرسوم يقول فيه ”أن حسن الادارة يتطلب أن تكون الحكومة الخديوية شورية ووزرائها مسئولين ، ولن أحييد عن هذا المبدأ الذى ستقوم عليه حكومتى . ويجب علينا تأييد مجلس شورى النواب وتوسيع لأئحته حتى يتمكن من تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الأمور“ .

وقد وضع شريف لأئحة دستورية جديدة وعرضها على الخديوى للتصديق عليها ولكن توفيق رفضها تحت تأثير الدول^(٢) فقـدم شريف

(١) من كتاب ”مصر للصريين“ مؤلفه انجليزى مجهول ، سنة ١٨٨٠ .
أنظر أيضاً وصف ملز لتوفيق فى كتاب : ”انجلترا فى مصر“ .

(٢) قال محمد عبده فى مذكراته بهذه المناسبة ”المحقق الذى لاريب فيه أن وكيل دولة فرنسا عند ما أحس بمقاصد الخديوى (لأئحة شريف) وميله الى مشايعته الاحساس العام =

استقالته في ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وصرح وقتئذ لتفصل إنجلترا في مصر فرنك لا سبيل ” أنه كمصرى يأسف للعودة الى الحكومة الشخصية ، ولا ريب أن كثيرين في السراى وخارج السراى يسرهم ، في سبيل مصلحتهم الذاتية ، أن تظهر ثانية سلطة الخديوى المطلقة . ولكن اذا قدر ووقعت مصر من جديد تحت حكومة ملك منفرد بالسلطة كان ذلك نكبة حقيقية على البلاد^(١) .

والواقع أن الخديوى كان يميل الى عودة الحكم المطلق إذ ألف الوزارة الجديدة وكان هو رئيسها ، فاستاء الرأى العام وأخذ جمال الدين ينشر الدعوة ضدّ التدخل الأجنبي فأمر الخديوى بنفيه الى جده .

= أخذ يسعى في إقامة الموانع دون ذلك ودعا ويكل دولة إنجلترا للاتفاق معه في إقناع الخديوى بمضرة هذه الأوضاع الجديدة في الوقت الحاضر ، وقت الارتباك في المسائل المالية ، وأن دخول النواب في تصحيح الموازين ونحوها مما يعوق حل المشا كل الموقوفة لتشتت الآراء ، وبقاء هذه العقد في الحكومة بدون حل سريع قد يؤدى الى الضرر بمسند الخديوية كما حصل من أيام ، وساعدهم على ذلك بعض الوطنيين من حاشية الخديوى الأسبق : تأثر الخديوى الجديد بهذه الأدلة ومال الى غير ما أظهر للعامة في أول الأمر وصمم على رفض مشروع الاصلاح الجديد . وكان هذا المشروع بالتقريب عين اللامحة التى وضعها مجلس النواب في وزارة شريف باشا بعد الثورة .

في ٢٦ أغسطس ، وكان لهذه الحادثة أثر سيئ في أفكار العامة ذكرتهم
بالأيام السالفة .

النظام الجديد واحتجاج الوطنيين — وبذلك تخلص
الخدوي من النظام ، كما قال الشيخ محمد عبده ، باقالة شريف ،
وتخلص من جمال الدين محرك الأفكار بنفيه ، ثم أخذ ينشئ النظام
الجديد فطلب الى رياض ، وكان في ذلك الوقت في أوروبا ،
أن يعود ويتولى رئاسة الوزارة فوصل في ٣ سبتمبر وشكل
في ٢١ منه وزارة جديدة على أساس مرسوم ٢٨ أغسطس
سنة ١٨٧٨ مع تحويل الخديوي هذه المرة الحق في رئاسة جلسات
مجلس الوزراء والاشتراك في حكومة البلاد ، ولكن الحكومة الحقيقية
كانت منحصرة في يد قنصلي الدولتين ، وكانت عودة رياض
في هذه الظروف معناها العودة الى الحكم الاستبدادي : في هذه الآونة
تألفت في حلوان جماعة من الكبراء باسم « الحزب الوطني » ، وكان من
أعضائها شريف باشا ، وشاهين باشا (ناظر الحربية سابقا) ،
وعمر باشا لطفى ، وراغب باشا ، وسلطان باشا ، وأرسلوا الى باريس
أديب اسحاق لاصدار جريدة « مصر القاهرة » على نفقتهم ، وكانت
توزع سرا في مصر .

وزع هذا الحزب^(١) في ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، قبل وصول المراقبين الجديدين السير بيرنج (كرومر) وديبلينيير من أوروبا ، نشرة باللغة الفرنسية (طبع منها ٢٠٠٠٠ نسخة) ضد النظام الجديد . ومما قاله الحزب في بيانه أنه ” يريد إنقاذ مصر من الهوة السحيقة التي تردت فيها تحت ثقل الربا والاستبداد ، وأنه يقدر أن أكثر من ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استولى عليها الوسطاء المليون والصناعيون ، وأن الحكومة الحالية لا تمت الى مصر بنسب حقيقى لأن الدول هي التي أنشأتها ولا دخل للأمة فيها ، ويعلن الحزب أن مصر تريد أن تتخلص من ديونها بشرط أن تتركها الدول حرة في تنفيذ الإصلاحات العاجلة “ .

(١) روى « جون نينيت » السويسرى ، وهو من الواقفين على دخائل الحركة العربية ، فى كتابه عرابى باشا ” أنه منذ ذلك الوقت كثرت الاجتماعات السرية فى بيت سلطان باشا فى غفلة من عيون رياض وجواسيسه . وقد حدث بين سلطان باشا وعرابى ، وعبد العال ، وعلى فهمى ، ومحمود سامى ، وسليمان أباطه مدير الشرقية ، وحسن الشريعى باشا مدير المنيا ، ومحمود فهمى وطائفة من الوطنيين تحالف على تنظيم الخطة المشروعة للحزب الوطنى الذى كانوا يمثلونه . وكان المقصود بانضمام المديرين جعل الرئاسة العليا على اتصال تام بالمناطق الزراعية . وكان من الضرورى الاستعداد عاجلا لاستقالة رياض المحتملة “ .

واقترح الحزب لحل المسألة المالية توحيد جميع الديون بفائدة ٤ ٪ وأن تكون الأمة هي الضامنة، وإيجاد رقابة دولية خاصة مؤقتة للإشراف على « مصالحة » فوائد الدين بدون أى تدخل أو اختصاص إدارى آخر.

إعادة المراقبة الثنائية — يتضح من ذلك البيان أن المصريين أرادوا مرة أخرى، كما حدث فى أواخر حكم إسماعيل، حل المسألة المصرية باعتبارها ديناً مالياً حوّله أوروبا إلى دين سياسى على مصر، وقد نجحوا فى التخلص من الوزارة الأوروبية التى كانت تمثل من الوجهة السياسية إشراف أوروبا الفعلى على إدارة مصر، ولكن أوروبا عزلت حاكم البلاد الشرعى وعينت حاكماً مكانه ثم أعادت المراقبة الثنائية فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ (المراقبان لم يصلا مصر إلا فى نوفمبر) ولكن على قاعدة جديدة مالية وسياسية فى وقت واحد : صدر فى ١٥ نوفمبر مرسوم بتحديد اختصاصات المراقبين العاملين ، نصت المادة الأولى فيه على " أن المراقبين يكون لهما من الوجهة المالية أوسع السلطات فى التفتيش على جميع المصالح والإدارات العامة "، ونصت الرابعة على أن " يكون لهما الحق فى حضور جلسات مجلس الوزراء ويكون لهما فيه رأى استشارى " ونصت السادسة على أنه " لا يمكن إقالتهم من وظائفهما إلا بموافقة حكومتيهما " .

معنى ذلك أن الدولتين أصبح لهما مراقبان أوسع سلطة وأمنع مركزا من الوزيرين المعزولين، وقد سميت هذه المراقبة بالحماية الثنائية وكان لها اليد الطولى فى حوادث ١٨٨١ - ١٨٨٢

✓ قرر اللورد كرومر، وهو أحد المراقبين، فى كتابه عن مصر أنه فى أثناء المناقشات التى حدثت فى إنجلترا بعد ثلاثة أعوام (١٨٨٢) حول تبعة هذه الحوادث "كان الأحرار يؤكدون أن من أهم أسباب التدخل الانجليزى هو أن المراقبة فى سنة ١٨٧٩ صارت سياسية بعد أن كانت مالية بحتة"^(١).

التصفية المالية — كان أول أعمال المراقبة العمل

على تسوية الحالة المالية، وأنشئت لهذا الغرض فى ٢ أبريل سنة ١٨٨٠ لجنة تصفية برياسة السير ريفرس ويلسون فأمكن إصدار قانون التصفية بمرسوم من الخديوى فى ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠، وأهم ما اشتمل عليه هذا القانون تقدير إيراد مصر بـ ٨,٥٧٧,٠٠٠ جنيه وإنقاص فائدة الدين الموحد من ٧ الى ٤ ٪. فنقص ما تدفعه مصر فى السنة نحو مليون جنيه تقريبا: كان هذا القانون، كما قال محمد عبده فى مذكراته، "فاصلا بين ماض قلق مشوش يتعثر السير فيه

(١) لغلادستون فى خطابه الذى ألقاه فى ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٢ رأى يؤيد هذا

وبين مستقبل واضح معروف ، وأهم ماغنمته الحكومة منه رضاء أوروبا عن الحالة ، واطمئنان الأهالي والحدوي على مسند الخديوية ، وانقطاع المخاوف التي كانت المشاكل المالية تثيرها في الأوهام .

على أن هذا القانون الذي اقترحه الوزير الفرنسي فرسيسيني ووافقت عليه الدول باعتباره حلاً نهائياً للمسألة المالية لم يكن بريئاً من العيب إذ قرر إلغاء «المقابلة» وضياح ما لا يقل عن ثمانية ملايين من الجنيهات على الملاك الأغنياء من المصريين (كانت المبالغ التي دفعت باسم المقابلة ١٧ مليون جنيه ولكن لم يصل منها في الحقيقة إلى الخزنة إلا ٨) في مقابل دفع ١٥٠,٠٠٠ جنيه في العام مدة خمس سنوات ، وكان هذا المبلغ لا يعادل أكثر من ٢٪ فوائد واستهلاك من أصل المال الحقيقي .

وقد احتج الدائنون المصريون الذين لم تكن لهم دولة تجميهم على إلغاء المقابلة ، ونفى بهذه المناسبة حسن موسى العقاد إلى النيل الأبيض .

وعلى أية حال جاء هذا القانون في وقت متأخر بعد أن زادت ديون مصر في مدة الأربعة أعوام الأخيرة التي أنقضت بينه وبين اتفاقية «جوشن» عشرة ملايين من الجنيهات .

حكومة رياض وأسباب الثورة — كان يحسن أن يوجد الى جانب هذا القانون حكومة دستورية تجرى على سياسة إصلاحات واسعة في جميع الادارات المختلفة . ولكن بدلا من ذلك رأأت الحكومة أن لا تصدق على لأئحة شريف ، وأن لا تدعو الى الانعقاد حتى مجلس شورى النواب القديم الذى أنشأه اسماعيل وظل ملغيا فى الواقع مدة سنتين ، ثم قضت على الحرية السياسية بنفى جمال الدين ، وانشاء رقابة على الصحافة ، وبث العيون على رؤساء المعارضة .

وفى الواقع كان لا يرم شىء من غير أخذ رأى المراقبة الثنائية التى كانت تفضل ”بحر الخيوط من وراء ستار وعدم الظهور على المرسخ إلا قليلا“ وكانت أهم اصلاحات حكومة رياض إلغاء أربع وعشرين ضريبة كالضريبة الشخصية وضريبة الوزن ، وعوائد الجمارك الداخلية التى كان ينقم عليها الفلاح ، ولكن هذه الاصلاحات كانت غير متناسبة مع أمانى البلاد .

وكانت الحكومة وقت نفيها جمال الدين عزلت محمد عبده أكبر تلاميذه من وظيفة التدريس فى دار العلوم وأمرته بالبقاء فى قريته ثم تدخل رياض فى الأمر وعهد اليه فى سنة ١٨٨٠ بادارة مكتب

(١) هذا قول أحد المراقبين السير بيرنج أو اللورد كرومر « مصر الحديثة » .

الصحافة ورئاسة تحرير الجريدة الرسمية حيث خصص فيها قسم للحركة العمرانية والأدبية : انتهز محمد عبده هذه الفرصة ، وكان على التقيض من أستاذه جمال الدين من أنصار التطور والإصلاح البطيء الممكنين ، وأخذ يحارب العوائد القديمة والخرافات الدينية التي أفسدت روح الإسلام والحياة الاجتماعية في مصر والشرق . قال محمد عبده في مذكراته ” وبهذا وما سبقه تنبّهت الأفكار وبدأت الحياة الاجتماعية تدب في جسم أمة مزقتها الظلم وانبعثت النفوس تطلب ما شعرت به من حاجاتها فتألفت بعض الجمعيات الخيرية الإسلامية وقبطية لمساعدة الفقراء بالمعونة المادية وأولادهم بالتربية ، ولم يكن يسمع بمثل ذلك في مصر من قبل “ .

ولكن محمد عبده فشل في سياسته المعتدلة لأسباب كانت في الواقع أسباب الثورة المباشرة التي لخصها في قوله ” ولكن حال دون بلوغ تلك الأمنى أمور منها منشؤه رياض باشا نفسه وبعض النظار ، ومنها ماله علاقة بالجانب الخديوى ، ومنها ما سببه امتداد السلطة الأجنبية الجديدة ، ومنها نهوض الساخطين لاستعمال ما وجدوا في ذلك من الوسائل لاثارة الفتنة وقلب وزارة رياض باشا “ .

خرج رياض من طبقة الشعب كعلى مبارك ، وكان ميالا الى الفلاحين خبيرا بالشئون الداخلية خبرة نوبار بالشئون الخارجية .

وكان من رجال الجيل القديم الذى خلق لزمان غير زمانه ، مملوءا بالصلف والغرور، مستبدا غليظ القلب لا يطبق احتماله أصدقاؤه وأعداؤه على السواء ” وكان لا يخالج فكره رغبة فى سكون المصريين الى الطاعة فى كل ما يؤمرون به حملا لهم على سوابقهم وسالف عهدهم فلم ير من اللازم أن يحتاط فى شأنهم^(١) .

وأما وزراء رياض فليس أدل على سوء التصرف من تعيين شركسى عرف بالجهل والاستبداد والتعصب لبنى جنسه على رأس وزارة الحربية ، فقد كان عثمان رفيق يعمل دائما على ترقية الضباط الأتراك والشراكسة ويعاكس المصريين فى الجيش ، وكانت تألفت فى أوائل حكم اسماعيل جمعية سرية برئاسة على الروبى للدفاع عن مصالح العنصر الوطنى ، ثم ازدادت نشاطا بانضمام عرابى اليها بعد حرب الحبش اذ كان مأمور الحملة فى مصووع فاتهمه الأتراك بالرشوة ليتخلصوا منه وأقيل ظلما من وظيفته .

ظهور عرابى — من ذلك الوقت أخذ عرابى ينشر الدعوة ضد أعدائه وتمكن بجرأته وفصاحته من أن يكون منذ سنة ١٨٧٧

(١) من أقوال محمد عبده فى مذكراته ، وقد أيد هذا رأى اللورد كرومر ”مصر الحديثة“ ، واللورد ملنز ”انجلترا فى مصر“ وبيوفيس ”الفرنساويون والانجليز فى مصر ١٨٨١ - ١٨٨٢“ والبارون دى ملورسى ”مصر. الحكام الوطنيون والتدخل الأجنبي“ .

الرئيس الفعلي لهذه الجمعية، وقد عاد الى الخدمة في الجيش في آخر حكم اسماعيل ورأى الظلم الواقع على المصريين من الأتراك في أيام توفيق فقرّر مع فريق من زملائه عدم السكوت على هذه الحال ورفعوا في ٢٠ مايو سنة ١٨٨٠ عريضة الى رئيس الوزارة يطلبون فيها إجراء تحقيق عام ، وأيد قنصل فرنسا البارون دي رنج مطالبهم الخاصة باصلاح الجيش عند رياض باشا فوعد بالنظر فيها وطيب خاطرهم .

ولكن عثمان رفق عوّل على الانتقام ورأى أن يسخر الفرق في أعمال الترع فأبى عرابي أن يرسل جنوده الى ترعة التوفيقية وقام بهذا الصدد نزاع بينه وبين وزير الحربية .

ولما كان الخديوى غيورا من رئيس وزارته الذى كانت له الخطوة الأولى عند القناصل والمراقبين أخذ يدس ضده ويشجع الضباط سرا بواسطة الكولونيل على فهمى رئيس الفرقة الأولى من حرس السراى .

وفى ١٥ يناير سنة ١٨٨١ قدّم عرابي ، وعبد العال حلمي ، وعلى فهمى عريضة الى رياض يطلبون فيها عمل تحقيق جديد ، وعزل وزير الحربية عثمان رفق لأنه كان يحجف بحقوق الوطنيين ويرقى بالمحسوبية لا بالجدارة والاستحقاق ، فرجاهم رياض أن يترشوا قليلا

ولكنه بدلا من أن يعمل على استئصال أسباب الشكوى الحقيقية وعلاج الحال قذراً، تحت تأثير الحزب الشركى، محاكمة الضباط الثلاثة أمام مجلس عسكرى : وقف الضباط على الخطة المدبرة واستعدوا لها، فلما دعوا للذهاب فى أول فبراير الى وزارة الحربية حيث ألقى القبض عليهم جاءت فى الحال فرقتهم وأخرجتهم من السجن ثم ذهب الضباط والجند معا الى سراى عابدين وطلبوا عزل وزير الحربية .

رأى الخديوى أن المقاومة لا تجدى فلم يسعه إلا قبول مطلب الضباط وتعيين محمود سامى البارودى مكان عثمان رفقى .

ولا ريب أن نجاح الجيش فى مطلبه ذكر المصريين أن لهم مطالب أخرى يجب أن تتحقق، وانتشرت فى البلاد روح الثورة، وانفتح المجال للدسائس خصوصا وأن عزل رفقى باشا لم يكن فى الحقيقة إلا هدنة بين الطرفين .

الفصل الثمانى

الثورة العرابية

كانت مصر منذ إنشاء صندوق الدين والمراقبة الثنائية (١٨٧٦) خاضعة للحكم الأجنبى . وكان السودان وأفريقية الوسطى ، أى نصف مصر على الأقل ، يحكمه ضابط انجليزى . بينما كان النصف الآخر تحت إشراف طائفة من الموظفين الأجانب .

وقد بدأت مصر تنبذ الى الخطر الذى يهددها فى قبرص شمالا ، وفى بحر القلزم الذى كان فى قبضة انجلترا شرقا ، وفى تونس التى بدأت تحتلها فرنسا غربا ، بينما كانت الحكومة الأجنبية قائمة فى داخل البلاد^(١) .

والواقع أن أسباب الثورة القريية أو البعيدة لم يكن منشؤها عثمان رفقى أو رياض وحده ، وانما كانت ترجع كلها الى النظام الحديد كله الذى كان ممثلا فى رياض والمراقبين الأجنيين ، ولم يكن

(١) أنظر المقالات التى نشرها صاموئيل بيكر فى التيمس (١٨٨٠) وطبعت فى كتاب

على حدة تحت عنوان " المسألة المصرية " (١٨٨٤) .



اسماعیل باشا صدیق

الاستياء منحصرا في الجيش أو في طائفة معينة بل في جميع الطبقات التي كانت تشكو من التدخل الأجنبي السياسي والمادّي في جميع مرافق البلاد الحيوية .

مقدمات الثورة (فبراير - سبتمبر) — كان دي رنج قنصل فرنسا يرى أن ضمان تنفيذ مطالب الضباط (في أول فبراير) أن تستقيل وزارة رياض ليحل مكانها وزراء لم يرتكبوا الغلطات التي أدت الى المظاهرة العسكرية .

ولكن الحكومة المصرية تخلصت من القنصل الفرنسي^(١) وأمعنت في خطتها الأولى ، وكان الضباط أثناء الفترة التي انقضت بين فبراير وسبتمبر سنة ١٨٨١ يستمدفون في كل لحظة للدسائس ، وكانت حياتهم

(١) كانت إقالة دي رنج وبقاء المراقب الفرنسي دييلينير داعية الى سخط الرأي العام الفرنسي في مصر ، وقد نشرت صحف باريس في ذلك الوقت رسائل واحتجاجات ضد خطة دييلينير الذي كان اللورد بيكونسفيلد سببا في تعيينه ، ويقال أنه كان يعضد المصالح الانجليزية في مصر... وأنه أراد مرة أن يعطى السكك الحديدية المصرية والملاحة في النيل الى شركة انجليزية يرأسها الدوق سذرلاند لاستغلالها مدة خمسين سنة لخال دي رنج دون تنفيذ هذا المشروع الخطير .

في خطر فأروا أن السبيل الوحيد الى الأمن والعدل قلب النظام التركي
الشركسي وتوطيد حكومة دستورية في البلاد .

كان عرابي متصلا بالعلماء والأعيان فتضامنوا في العمل ، وحصل
بواسطة سلطان باشا على توكيل أمضاه النواب ووجوه الأقاليم سرا .
وفيه يطالبون لأجل المحافظة على حقوق المصريين وحریتهم باستقاط
وزارة رياض وتأسيس حكومة شورية .

حدث في أثناء ذلك أنه في ٢٥ يولييه بينما كان الخديوى مصيفا
في الاسكندرية صدمت عربية أحد التجار جنديا فقتل لساعته ، فحمله
رفقاؤه الى سراى رأس التين وطلبوا الى الخديوى النظر في أمره فهاجه
ذلك وأمر بعقد مجلس حربى حكم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالنفى
الى السودان فشكا عبد العال حلمى أميرالاي السودانية من قسوة الحكم
وتوسط محمود سامى فى عرض شكواه على الخديوى فاعتقد الخديوى
أن ناظر الحربية يعمل باتفاق مع العربيين ودعا فى الحال النظار

(١) كتب السير مالت الى اللورد غرانفيل فى ٢٣ سبتمبر يقول ”ان حركة فبراير
نشأت من إهمال الاصلاحات الضرورية فى الجيش إهمالا كليا وأنه بدلا من أن
تنظر الحكومة فى مطالبهم عاملتهم بطريقة تهدم كل ثقة فى الخديوى وحكومته ... وكان
الجواسيس يطوفون ليل نهار حول منازل الضباط ... وكان رياض يؤكده قبل ٩ سبتمبر
أن خطر قيام حركة عسكرية قد زال وأن الحكومة قوية “ .

من القاهرة الى الاسكندرية وعين داود باشا يكن ابن عمه مكان محمود سامى .

ذهب محمود سامى الى منزله فى القاهرة وتعاهد معه عرابى على مساعدته وتأبيده ، وكان العربايون يكثرون من الاجتماعات الليلية حتى عاد الخديوى والوزراء الى القاهرة فانتظمت الأمور فى الظاهر ، ولكن سرعان ما أصدر داود يكن أمرا الى آلاى القلعة بالتوجه الى الاسكندرية وآلاى الاسكندرية بالحضور الى العاصمة فتوجس عرابى خيفة وفهم أن المقصود تفريق كلمتهم هو وأعوانه .

ولما كان عرابى قد استوثق من تأييد البارودى وشريف وسليمان باشا ووجوه القوم فى مصر ورأى "كثرة الدسائس وشدة الضغط من الحكومة ، وعدم التصديق على القوانين العسكرية التى تم تنظيمها ، وعدم الشروع فى تشكيل مجلس النواب الذى وعد بانشاءه أيقن أن الحكومة تماطل فى تنفيذ الطلبات الوطنية وصمم على تجديدها فى صورة مظاهرة وطنية شاملة^(١) " .

✓ مظاهرة سبتمبر — أمر عرابى الأليات المختلفة

بالاستعداد للحضور الى ميدان عابدين فى صباح يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

(١) مذكرات عرابى باشا التى طبعت حديثا "كشف الستار عن سرايا سرار" .

فلما اجتمع الجيش في عابدين نزل الخديوى من السراى وتوسط
الساحة ، فمثل بين يديه عرابى ، مخاطبه الخديوى قائلاً :

الخديوى : ما هى أسباب حضورك بالجيش الى هنا

عرابى : جئنا يامولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها
طلبات عادلة .

الخديوى : وما هى هذه الطلبات

عرابى : هى إسقاط الوزارة المستبدّة ، وتشكيل مجلس نواب على
النسق الأوروبى ، وإبلاغ الجيش العدد المعين
فى فرمانات السلطانية ، والتصديق على القوانين العسكرية
التي أمرتم بوضعها .

الخديوى : كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا ورثت ملك هذه
البلاد عن آبائى وأجدادى وما أتم إلا عبید إحساناتنا .

عرابى : لقد خلقنا الله أحرارا وإننا لا نستعبد بعد اليوم .

فأشار المستر كوكسن ، قنصل إنجلترا فى الاسكندرية ، على
الخديوى بالرجوع الى السراى وأقبل ، ومعه كلفن المراقب المالى ،
يخاطب عرابى بالنيابة عن الخديوى :

القنصل : إن طلب إسقاط الوزارة وطلب تشكيل مجلس نواب من حقوق الأمة لا من حقوق الجهادية، ولا لزوم لطلب زيادة الجيش لأن المسألة لا تساعد على ذلك .

عرابي : أعلم يا حضرة القنصل أن طلباتي المتعلقة بالأهالي لم أعمد إليها إلا لأنهم أقاموني نائباً عنهم في تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن إخوانهم وأولادهم، فهم القوة التي ينفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة وإننا لا نتنازل عن طلباتنا ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ .

القنصل : علمت من كلامك أنك ترغب في تنفيذ اقتراحاتك بالقوة وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم .

عرابي : كيف يكون ذلك ومن ذا الذي يعارضنا في إصلاح داخليتنا فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة إلى أن نفنى عن آثرنا .

القنصل : وأين هي قوتكم التي ستدافع بها

عرابي : عند الاقتضاء يمكن حشد مليون من العساكر يدافعون عن بلادهم ويلبون إشارتي .

إجابة مطالب العربيين — ثم انقطعت المخابرات زمنا تقرر
في غضونه إجابة مطالب العربيين وتنفيذها تدريجيا . وقد عهد
الخديوى ، بناء على اقتراحهم ، بتأليف الوزارة الجديدة الى محمد
شريف باشا زعيم الحركة الدستورية فى سنة ١٨٧٩

طربت البلاد لهذا الانتصار وعدته فاتحة عصر جديد من الحرية
والعدل والمساواة ، وتشكلت وزارة شريف فى ١٤ سبتمبر وكان من
أعضائها محمود سامى ومصطفى فهمى فى الخارجية . وفى نفس
ذلك اليوم رفع شريف الى الخديوى برنامج الوزارة السياسى فى تقرير
لم ترد فيه أى إشارة الى النظام النيابى ، وذكرت المراقبة المالية التى
كانت للخديوى "عضدا قويا" فوجب بقاؤها "على الهيئة التى
تشكلت بها بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩".

وقدم الى القاهرة أو كان بها فى ذلك الوقت كثير من النواب
والأعيان أمثال شريعى باشا وسلطان باشا وأمين بك الشمسى
والشيخ على الليثى وعبد السلام المويلحى فتعهدوا كتابة لشريف باشا
بانقياد الجيش لأوامره ورفعوا اليه عريضة عليها ١٦٠٠ توقيع بطلب
تشكيل المجلس النيابى جاء فيها :

« لما كان لا ينتظم نظام العالم ولا يقوم قوام الهيئة الاجتماعية »
 « الا بالعدل والحرية... وهذا لا يأتي إلا بإيجاد حكومة شورية عادلة »
 « لا تشوبها شوائب الاستبداد ... وعلى هذه القواعد كان قد اتخذ »
 « لحكومتنا مجلس نواب في العهد السابق . وبما أن مقاصد خديونيا »
 « جميعها خيرية نرجو صدور الأمر الكريم بتشكيل مجلس نواب »
 « لأمتنا المصرية يكون له بالمجالس الأمم الأوروبية المتمدنة من »
 « الحقوق الشرعية إزاء هيئة الحكومة » .

وبينما كانت الأمور سائرة بانتظام وردت في ٣ أكتوبر رسالة
 برقية من الأستانة تنبئ بإرسال وفد عثمانى برئاسة برياسة على نظامي باشا
 لاجراء تحقيق عن « التمرد العسكى » في مصر فوقع هذا النبأ من النفوس
 موقع الدهشة وقلقت الخواطر فاتفق الخديوى مع الوزراء على القول
 عند وصول الوفد باستتباب النظام والسكينة في الجيش ، وتقرر قبل
 مجيء الوفد إرسال الآلاى السودانى الى دمياط والآلاى الرابع الذى
 يرأسه عربى الى رأس الوادى فوافق عربى وأعوانه مبدئيا على ذلك
 بشرط أن يصدر الأمر الخديوى بانتخاب النواب قبل سفرهم .

مجلس النواب — كان الوطنيون يطالبون باجراء
 الانتخابات بمقتضى لأحة جديدة ، ولكن الخديوى ، عملا بنصيحة

كلفن ، دعا المجلس الى الانعقاد بمقتضى لائحة اسماعيل القديمة (١٨٦٦) . وقد ندد عرابي بهذا المسلك في خطبته التي ألقاها في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ في أثناء الاحتفال بتوديعه بمناسبة سفره من القاهرة .

تحدد يوم ٢٣ ديسمبر لانعقاد المجلس ، وكان شريف يعد قانونه الأساسى ولكن الدول وتركيا عارضت في توسيع اختصاصاته فأذعن شريف لارادتهم ، وكان الحزب العسكرى يريد إبلاغ عدد الجيش الى ١٨,٠٠٠ ولكن المراقبين ، مؤيدين بالحكومة البريطانية ، رفضا إجابة مطالب الحزب العسكرى ، وكان شريف يريد الذهاب الى مدى أبعد في تحقيقها ولكنه سلم في آخر الأمر بوجهة نظر المراقبة^(١) .

ولا ريب أن شريف كان على نزاهته ضعيف الخلق ، وكان من المعتدلين الذين يسلمون بالأمر الواقع ويعملون على الاستفادة منه جهد الطاقة حرصا على مصالح البلاد ، ويظهر أنه تطور في أثناء الثورة

(١) أنظر كرومر " مصر الحديثة " ورسائل قنصل فرنسا الى وزارة الخارجية في ديسمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأصفر . شؤون مصر) .

وبالغ في اعتداله فالتبست مقاصده على الوطنيين الذين انفصلوا
(١)
منه .

ولما تم انتخاب النواب بواسطة مشايخ البلاد بالنيابة عن الأهالى
افتتح المجلس فى ٢٦ ديسمبر برئاسة سلطان باشا وبقي منعقدا لترتيب
شؤونه الداخلية وانتخاب رؤساء أقلامه . وفى يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢
توجه شريف باشا الى مجلس النواب لتقديم اللائحة الأساسية الجديدة
التي أعدها مجلس الوزراء وتعينت لجنة من النواب لفحصها .

ولكن يظهر أن بعض الدول كانت لا تنتظر بعين الرضا الى هذه
الحركة السلمية المعتدلة ، كتب كولفن المراقب المالى مذكرة الى
حكومته فى ٢٠ ديسمبر يقول فيها : "ان الحركة فى ذاتها حركة وطنية
مصرية تريد العمل لمصلحة البلاد ... ولكن مجلس النواب يجب عليه

(١) قال محمد عبده فى مذكراته "كان شريف رحمه الله من أقوى عوامل هذه النهضة
التي انقلبت الى فتنة . كان من القائلين بأن النفوذ الأجنبي قد بلغ حداً لم يكن يمكن أن يبلغه
لو لم يتساهل رياض باشا بالتسليم للأجانب فى كل ما يطلبونه . كان شريف باشا يقنع
جلساءه بأنه اذا ملك قياد السلطة أوقف الأجانب عند حدودهم وسار بالوطن شوطاً عظيماً
فى سبيل مجده . كان هو ورؤساء الفتنة يتراسلون ويتواعدون ولهذا طلبوه رئيساً للنظار
ولو عرض عليهم سواء لما قبلوه . كان وجه الرئاسة يبدى له على بعد ، وجماله يخدعه ،
وهو منها على موعد ، حتى اذا دنا منها ألفاها شكسة شرسة" .

أن لا يمس كل ماله علاقة بالشئون المالية أو بالادارات الأوروبية المختلفة لأن كل ادارة منها رغما من كل نقص فيها عبارة عن مركز إصلاح . وهذه الادارات بعينها هي أقسام الدائرة التي تمثل المراقبة^(١).

وكان غمبتا يرى "أن المجلس يجب عليه أن لا يشتغل إلا بتوضيح المسائل الادارية التي تعرض عليه . وبذلك يؤدى المجلس خدمات بسيطة ولكن صادقة تتفق مع نشأته الأولى^(١)".

المذكرة المشتركة — لما كان غمبتا يريد أن يسبق انجلترا الى احتلال مصر ويخشى فوات فرصة التدخل فيما اذا نجحت الحركة المصرية عوّل على دفع هذه الحركة في طريق العنف والتطرف، ورأى أن خير وسيلة لذلك ارسال مذكرة مشتركة من الدولتين الى الخديوى في صورة خطاب موجه من وزارة الخارجية الى القنصل العام في مصر بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ليبلغ مضمونه الى الخديوى بعد الاتفاق مع السير ادوارد مالت : "كلفناكم غير مرة أن تجربوا الجناح الخديوى وحكومته عن رغبة حكومتى فرنسا وانجلترا في مساعدته ومساعدة حكومته للتغلب على المصاعب المتنوعة التي

(١) خطاب غمبتا الى قنصل فرنسا في مصر بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٨٨١ (انظر

الوثائق الرسمية الخاصة بمصر في الكتاب الأصفر) .

تزيد الارتباك والقلق في القطر المصري فإن الدولتين على وفاق وطيء واتحاد تام فيما يتعلق بمصر لا سيما بعد حدوث الحوادث الأخيرة. أخصها صدور الأمر الحديوى بجمع مجلس شورى النواب مما أوجب المخابرة بين الدولتين واعادة النظر في شؤون اتفاقهما المذكور . وبناء على ذلك نرجوكم أن تصرحوا الآن للجناب الحديوى أن حكومتى فرنسا وانجلترا تريان وجوب تثبيتته على الأريكة الحديوية وفقا لأحكام المقررة فى فرمانات السلطانية التى قبلتها الدولتان ... وأن الحكومتين متفقتان كل الاتفاق على منع كل ما من شأنه إحداث ارتباكات داخلية أو خارجية تهدد النظام القائم فى مصر ، ولا ريب عندهما أن هذا التصريح العلنى يمنع حدوث ما عساه قد يطرأ من الأخطار على حكومة الجناب الحديوى ، وإن حدث فالحكومتان لا تترددان فى دفعه ، ولا يخالجهما أى شك فى أن الحديوى سيجد فى هذا التصريح الثقة والقوة اللتين يحتاج اليهما فى إدارة شؤون مصر وشعبها “ .

وقعت هذه المذكرة فى القاهرة ، كما يقول السير مورلى ، كالقنبلة وكانت نتيجةها ، وكلها غمز وتحريض ، أن الحزب الوطنى والحزب العسكرى ومجلس النواب صاروا كتلة واحدة ضد فرنسا وانجلترا ، وكان الحزب العسكرى فى عزلة منذ اجتماع مجلس النواب فعاد الى الظهور

وصار صاحب الكلمة الأولى في الحركة لأن خطر التدخل الأجنبي أصبح ماثلاً .

كان غمبتا أعدّ فعلاً حملة مؤلفة من ستة آلاف جندي يريد إرسالها إلى مصر^(١)، ولكن وزارته سقطت في آخرييناير (خلفتها) وزارة فريسينيه) واحتجت روسيا والنمسا وألمانيا في الأستانة على المذكرة والتدخل المقصود منها .

وقد احتج شريف على هذه المذكرة التي تعمل علانية على الإيقاع بين الخديوى والنواب وتدعو الحكومة إلى القضاء على سلطة المجلس النيابي والاستناد إلى النظام القائم في مصر أى إلى المراقبة الأجنبية .

نتائج المذكرة المشتركة — وسرعان ما قام النزاع بين الوزارة ومجلس النواب ، وذلك أن المجلس حين اطلع على لائحته الداخلية التي وضعتها الحكومة بالاتفاق مع المراقبين أراد تعديل بعض المواد ليقرر مبدأ المسؤولية الوزارية بطريقة واضحة ويحتفظ لنفسه بحق مناقشة وفحص الجزء الذي لم يكن في الميزانية خاصاً بالدين . وكان موقفه يتلخص في "أن له الحق في أن يراقب باسم الأمة الإدارة.

(١) أنظر مذكرات فريسينيه المطبوعة (١٨٧٨ — ١٨٩٥) .

في مجموعها وكيفية التصرف في موارد البلاد، وهو يحترم جميع الاتفاقات الدولية والموظفين الأجانب، ولكنه لا يرى بداً من الاحتفاظ بحق الاقتصاد في النفقات حتى يتمكن عاجلاً من استهلاك الدين العام^(١).

وكان المراقبان يعارضان في مبدأ تعرّض البرلمان للميزانية بحجة أنهما يصيران، بما لهما من حق التدخل في مناقشة الميزانية، أمام "مجلس غير مسؤول" بدلاً من "وزراء مسؤولين" (!)

وكانت النفوس منذ مذكرة ٧ يناير في هياج مستمرّ، وبدأت تنتشر فكرة المقاومة ضدّ الأجنبي، وأخذ العراقيون يرسمون خطة الدفاع.

استحكت الأزمة بين الوزارة التي صرحت بعدم إمكانها إجراء أي تعديل في المادة ٣٣ الخاصة بالميزانية ان لم تحصل أولاً على موافقة إنجلترا وفرنسا وبين النواب الذين كانوا يقولون بأن المادة ٣٤ تشمل على أقسام الميزانية الناتجة مباشرة من قانون التصفية أو من الاتفاقات الدولية، ولكن لهم الحق في فحص الميزانية الداخلية والتصديق عليها. وكان سلطان باشا وبعض النواب يؤيدون الوزارة، ولكن

(١) خطاب قنصل فرنسا الى غمبتا في ١٦ يناير سنة ١٨٨١

تدخل ويكلى الدولتين أثار الشكوك في خطة شريف ، وعلى ذلك
اجتمع رؤساء الحزب الوطنى وقرروا إسقاط الوزارة ، وقد تم ذلك
في ٢ فبراير .

وزارة محمود سامى — تألفت وزارة وطنية برئاسة
محمود سامى البارودى وعين عرابى وزيرا للحربية ، وكانت مهمة هذه
الوزارة تأييد حق المجلس فى نظر الميزانية والقضاء على نتائج المذكرة
المشتركة .

كان محمود سامى أنبه العرابين وأكثرهم جاها وتأدبا ، وأعلام فطنة
وسياسة وأصالة رأى ، وكان فى إمكان أوروبا ، كما يقول فريسينيه ، :
”أن تضع يدها فى يد هذه الوزارة“^(١) التى بنيت على الاعتدال .

وقد ذهب محمود سامى الى مجلس النواب فى ٨ فبراير ليقدم له
مشروع الحكومة النهائى بعد تعديله بواسطة لجنة ال ١٦ التى كان
المجلس اختارها لهذا الغرض ، وألقى بهذه المناسبة خطبة تدل على
روح سياسية عالية قال فيها : ”أيها السادة النواب . اننى سعيد الطالع
بالحضور بينكم حاملا الى حضراتكم القانون الأساسى ... إلا أننى أعلم
كما تعلمون أن مجرد وضع القانون على أصول الحرية وقواعد العدالة

(١) أنظر ”المسألة المصرية“ ، سنة ١٩٠٥

لا يكفى فى وصولنا الى الغاية المقصودة من اجتماع حضراتكم بل لا بد أن يضم الى ذلك خلوص النية من كل واحد منكم فى المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر فى الوقوف عندها بحيث تكون جميع الأعمال والأفكار منحصرة فى دوائرها . وقد قال عقلاء السياسيين أن الوصول الى هذا النوع من الكمال أعنى حصر جزئيات الأعمال وكمياتها فى دائرة القانون، إنما ينال بعد العناء وطول التجارب، ولكنى لا أعد هذا صعبا عليكم ... وآخر ما نتواصى به أن لا نجعل للتعصب المشربى دخلا فى الأعمال الوطنية التى كلفتكم البلاد أن تقوموا بأدائها وأن تكون الوطنية الحقيقية هى الباعث القوى على كل فكر والغاية القصوى من كل قول وعمل “ .

خطة العرابيين — كان محمود سامى يعمل على

سياسة الحركة فى حدودها المشروعة، وكان يعينه فى خطته بالقلم واللسان مستشار العرابيين وحكيمهم وتلميذ جمال الدين محمد عبده الذى انضم الى عرابى وصار من خيرة أعوانه بعد حركة سبتمبر . كان محمد عبده محرر الجريدة الرسمية وكان منذ ظهور الصحافة فى مصر يعمل باصلاحاته الدينية على تثقيف الرأى العام وجعله عاملا أساسيا فى التقدم المصرى .

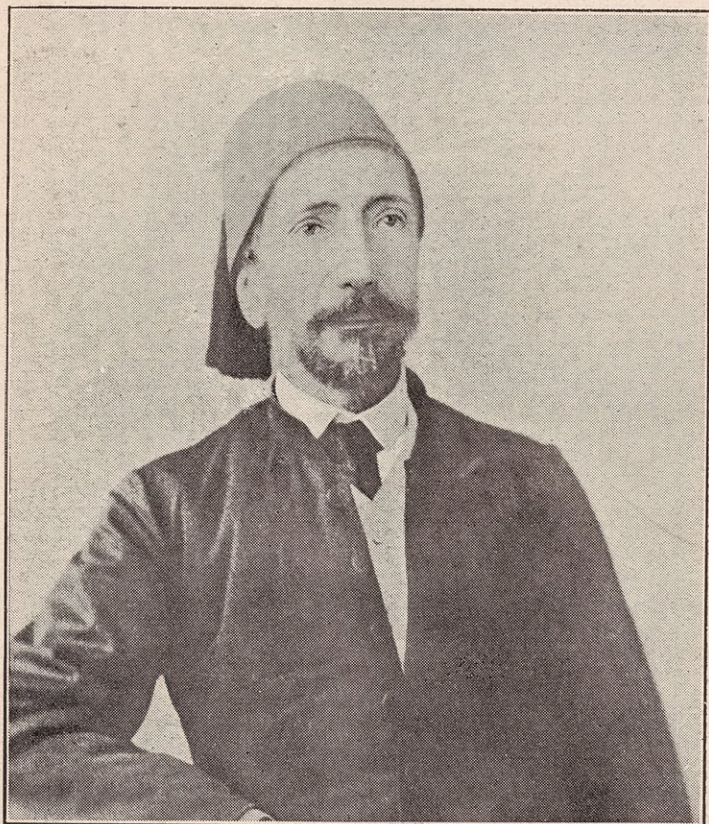
وكان محمد عبده خطيب "جمعية المقاصد الخيرية" التي أنشئت في القاهرة سنة ١٨٨٠ وكان رئيسها الفعلي محمود سامي : احتفلت هذه الجمعية في مساء ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢ بالتصديق على مشروع القانون الأساسي لمجلس النواب، وخطب في الاحتفال محمد عبده خطبة تدل على اتجاه الثورة الفكرى، قال يعرف الحكومة القانونية :

« الحكومة القانونية هي التي يكون فيها نواب عن الأمة »
 « يساعدون الحكومة في إجراءاتها وتنظيم شؤون المحكومين بها على »
 « وجه عادل حسبما يوافق المصلحة وعادات البلاد . فهذا يستدعى »
 « توجيه العناية الى نشر العلم في عموم الأمة المحكومة بهذا النوع »
 « من الحكومات حتى يكون الكثير فيها صالحا ومستعدا للمشاركة »
 « في التدبير الذى نتدرج الأمة به في مراتب التقدم والكمال . »

وكانت الصحافة بصفة عامة تدعو الى الحكمة والاعتدال " حتى يصل الساعون الى الغاية القاصية تدريجاً " (١) وقد أعد مجلس النواب قانون انتخاب جديد اعتمدته الحكومة المصرية في ١٢ مارس . وكان النواب يعملون على علاج كل اختلال في الادارة والشؤون العامة

(١) من مقال ظهر في جريدة مصر في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨١ تحت عنوان

"أمانى وطنية" وأعاد نشره جريدة المحروسة في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٢ على أثر تكوين وزارة محمود سامي .



اسماعيل راغب باشا وزير مالية في عهد سعيد و اسماعيل

فعينوا لجانا مختلفة لتحقيق أسباب عجز ميزانية الجمارك في الخمسة أعوام الأخيرة ، واختلال مصلحة المساحة في عهد الموظفين الأوروبيين ، وإدارة روتشيلد التي استولت على مصلحة الدومين — أملاك الخديوى السابق — بصفة ضماناة لأحد القروض فحدث عجز كبير في مالتها .

وبالجملة كانت فكرة العراقيين العامة متجهة الى الإصلاحات ، وكانوا يفكرون في نشر التعليم الاجبارى وإصلاح المحاكم الأهلية ، وكانت وزارة محمود سامى تشغل بتأسيس مجلس أعلى للإدارة والتشريع ومنح مصر دستورا يحدد اختصاصات الخديوى ، والوزارة ، والمجلس .

خطة المراقبين — ولكن المراقبين كانوا يظهران

في كل لحظة القلق على مصالح الدائنين ، وكان الباعث الحقيقى على هذه الخطة رغبة المراقبة من جهة الاحتفاظ بنفوذها السياسى فى مصر الذى كان مظهره الاشراف الفعلى على ادارة البلاد ، ورغبة وزارة محمود سامى (فبراير ومارس) أو الحكومة الجديدة من جهة أخرى الفصل بين نظم البلاد السياسية وبين " المراقبة العامة " أو " نظام الاشراف المالى " الذى حددت اختصاصاته فى مرسوم ١٥ نوفمبر

سنة ١٨٧٦

كتب مسيو ليكس قنصل روسيا العام في الاسكندرية في ٢٧ مارس الى وزير الخارجية الروسية مسيو دى جيرس مذكرة مفصلة عن الخلاف الذى وقع بين المراقبة والوزارة يقول فيها :

« ان الوزارة كانت محقة نظريا في ادعائها ان اختصاصات «
 « المراقبين لم يحدث فيها أى تعديل لانهما لا يملكان إلا صوتا «
 « استشاريا ، ويفصل مجلس الوزراء في جميع المسائل من غيرهما «
 « ولكن كان الأمر في الواقع على الضد من ذلك لأنه في عهد «
 « وزارة رياض باشا وشريف باشا كانت الوزارة لا تصدق على «
 « الميزانية ان لم يوافق عليها المراقبان ، وكان رأيهما هو المتبع بشأن «
 « النفقات الضرورية التى تحتاج اليها الحكومة وتطلب أخذها من «
 « إيرادات غير مخصصة للدين العام ، وكان كلاهما السيد المطلق «
 « فى حكومة البلاد . وربما عاد ذلك بالنفع الحزيل على حاملى «
 « السندات المصرية ولكنه كان يجرح الوطنيين فى كرامتهم «
 « ولا ريب أن المراقبة كانت منشأ جميع الحركات العسكرية التى «
 « حدثت فى مصر منذ ^(١) دام . »

(١) هذه المذكرة منشورة فى الوثائق السياسية الفرنسية الخاصة بمصر فى سنة ١٨٨٢

أنظر أيضا رأى فريسنيه الذى يطابق هذا رأى " المسألة المصرية " ، ١٩٠٥ .

النزاع بين الخديوى والوزارة — كان سوء التفاهم بين المراقبة والوزارة هو الذى حمل ادوارد مالت قنصل إنجلترا فى القاهرة على إيجاد نزاع على السلطة بين الخديوى والوزارة كان من شأنه تعجيل الأزمة . وتفصيل ذلك أن عرابى علم أن الضباط الشراكسة ألفوا جمعية للتآمر على قتله هو ورؤساء جيشه فساقهم أمام مجلس عسكرى أصدر أحكاما مختلفة ضد طائفة منهم ثبتت التهمة عليهم فأبى الخديوى التصديق على الحكم بناء على نصيحة قنصلى إنجلترا وفرنسا .

وقد كتب فريسينيه ، بعد الاتفاق مع الحكومة الانجليزية ، الى قنصل فرنسا بتاريخ ٧ مايو يقول :

« انه فى حالة حدوث خلاف بين الخديوى ووزرائه يجب »
 « عليك أن تتضامن مع مسيو مالت فى تأييد الخديوى الذى هو »
 « السلطة الشرعية الوحيدة » .

من ذلك الوقت دخلت الثورة السلمية فى طريق العنف والاضطراب والارتباك التى كانت ترمى اليها المذكرة المشتركة ، واندفعت فى منحدر فتطرف بعض المصريين فى تهديد الخديوى بالخلع ، وتطرف الخديوى فى الانصواء تحت لواء الحماية الأجنبية .

مجيء الأساطيل وإرسال مذكرة جديدة — حاول
النواب المجتمعون في القاهرة رفع الحرق قبل أن يتسع ولكن وردت
في أثناء ذلك أنباء مجيء الأساطيل الانجليزية والفرنساوية الى المياه
المصرية ، وأرسلت الدولتان مذكرة جديدة ، أو اللائحة كما كانوا
يسمونها ، بتاريخ ٢٥ مايو تطلبان فيها إبعاد عرابي من القطر المصري
وإسقاط الوزارة ، فلم يسع محمود سامي إلا أن قدّم استقالته في ٢٦
محتجا في الوقت نفسه على توفيق ”الذي تقع عليه تبعة قبول تدخل
القنصلين العاملين في شؤون البلاد“ .

ساعدت هذه المذكرة الثانية على إثارة الرأي العام والتفاف
الجيش حول عرابي وتمسكه ببقائه في وزارة الحربية فاضطر توفيق
الى إرجاعه الى وظيفته ، وقبل عرابي بناء على طلب القنصلين أن
يكفل الأمن العام .

وفي يوم ١١ يونيه حدثت معركة الاسكندرية الشهيرة بين بعض
رعاع المصريين والأجانب قتل فيها مائة وأربعون وطنيا ، ولم يقتل من
الأجانب سوى سبعة وخمسين لأنهم كانوا مسلحين ، ويقال أن هذه
الحركة كانت مدبرة للقضاء على نفوذ عرابي وتبرير الاحتلال لحماية
الحديوى والأوروبيين .

مؤتمر الأستانة — غادر الخديوى القاهرة الى الاسكندرية
 فى ١٣ يونيه ، وتشكلت فى ١٩ منه وزارة برياسة راغب باشا ثم عقد
 ممثلو الدول مؤتمرا فى الأستانة (٢٣ يونيه) قرر فى اجتماعه الثانى
 (٢٥ يونيه) بناء على اقتراح دى فريسنيه

« أن الحكومات الممثلة فى هذا المؤتمر نتعهد بأنها لا تريد أن »
 « تستأثرها أولرعاياها بأى امتياز أراضى أو تجارى فى مصر لا يكون »
 « للدول الأخرى الحق فى الحصول عليه » .

الحرب والاحتلال — وبينما كان المؤتمر الدولى

يؤالى اجتماعاته للبحث فى تسوية المسألة المصرية وحلها حلا سياسيا
 وضعه الأسطول الانجليزى الراسى فى مياه الاسكندرية أمام أمر واقع .
 ذلك أن الأميرال سيمور أطلق قنابله على الاسكندرية فى صبيحة
 ١١ يوليه بحجة أن الاستعداد فى الحصون كان قائما على ساق وقدم .

وفى يوم ١٥ يوليه دعت الدول المؤتمرة الباب العالى الى إرسال
 جيش الى مصر ، ولكن تركيا امتنعت من التدخل وتركت انجلترا وحدها .
 وانسحب فى الوقت نفسه الأسطول الفرنسى من مياه الاسكندرية
 لأن فرنسا كانت تعول على اشتراك دولة ثالثة معها فى العمل
 أو الحصول على انتداب من المؤتمر ، وكانت تخشى إرسال جيش كبير

الى مصر والوقوع مع انجلترا فى مشا كل ناشئة من الاشتراك معها فى احتلال مصر فى وقت كانت ألمانيا تهدد فيه حدودها فى الشرق^(١) .

وقد استمرت الحرب شهرين تقريبا وانتهت بهزيمة التل الكبير فى ١٣ سبتمبر ودخول الجيش الانجليزى برئاسة القائد ولسلى فى القاهرة (١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢) .

ونتلخص أسباب الهزيمة :

(أولا) فى أن عرابى وإن كان خطيبا يؤثر فى الجماهير بقوة الجرأة والاخلاص والايمان إلا أنه لم يكن ذلك السياسى المحنك أو الجندى المدرب الذى يجمع الكل على احترامه ، وكانت الحركة بحاجة الى قائد حازم مدبر يطهر البلاد من العدو الداخلى وينظم الدفاع ضد العدو المهاجم .

(ثانيا) انتشار الخيانة فى الجيش بفضل الحزب الشركسى وأعوانه من المصريين الذين كانوا يبذرون الأموال والمواعيد فى الصف ، ومن اشتهر بالخيانة بين الضباط على يوسف الذى خدع عرابى جهة القناة أولا ، وجهة التل الكبير ثانيا ، حيث كان رئيسا للسوارى فى المقدمة ففتح الطريق للجيش الانجليزى ومكنه من مباغنة الجيش المصرى .

✓ (١) أنظر مذكرات السير ريفرس ولسن وكتاب فريسينيه فى "المسألة المصرية" .

(ثالثا) اغتار عرابي بوعود دلسبس المتكررة بعدم تعرض الانجليز للقناة وإهماله تحصينها رغمًا من الرأى السائد فى رياسة جيشه ، فلما رأى الانجليز صعوبة الهجوم من جهة كفر الدوار حيث أنشأ المهندس محمود باشا فهمى استحکامات منيعة ، أو من جهة النيل قرّروا احتلال القناة وإنزال جنودهم فى الاسماعيليه ، وقد نجحوا فى خطتهم لأن عرابي ترك منطقة القناة عوراء .

(رابعا) نكث السلطان عهوده وطعنه الثورة فى ظهرها بعد ان كان أوّل مشجع لها ، وذلك أن اللورد دوفرين مندوب إنجلترا فى الأستانة دفعه الى إعلان «عصيان» عرابي فى منشور وزع بالآلاف فى صفوف الجيش المصرى فكان من عوامل إضعاف المقاومة .

وقد كان الاحتلال ، وفشلت الثورة ، ولم يوفق العرابيون فى إنشاء حكومة وطنية دستورية تصلح الادارة وتقضى على التدخل الأجنبي الذى تغلغل فى البلاد .

الباب السادس

مصر في عهد الاحتلال

(١٨٨٢-١٩١٤)

١

ظلت مصر من الوجهة القانونية ايلة عثمانية مستقلة ، وكانت في الواقع بلادا محتلة وان كان الاحتلال لا يستند فيها الى حق شرعى . وقد عملت انجلترا على توطيد مركزها في مصر بالنسبة للمصريين والدول ، وكانت هذه المهمة دقيقة للغاية ساعدها على تذليلها وجود جيش محتل تستمد منه القوة الفعلية في إنفاذ أغراضها .

(١) المسألة المالية — كانت أولى الصعاب التي

تعرضها حالة البلاد المالية وقلق الدول بشأنها . وذلك أن الأمور كانت منتظمة منذ صدور قانون التصفية (١٨٨٠) ثم جاءت الحرب العربية ، وحروب السودان ، ونفقات جيش الاحتلال ، والتعويضات التي تقرر دفعها لأصحاب الأملاك في الاسكندرية ، مصريين وأجانب ، عن خسائر الحريق والحرب ، فأحدثت عجزا في الميزانية وتراكم على مصر من جراها في آخر سنة ١٨٨٤ دين سائر جديد يبلغ الثمانية ملايين من الجنيهات .

وفي أوائل سنة ١٨٨٣ ألغيت المراقبة الشئانية رغما من اعتراض فرنسا وعين مستشار مالى انجليزى، وكانت انجلترا تفكر فى تلافى العجز بعقد قرض جديد بضمانة انجلترا، وانقاص فوائد الدين الموحد $\frac{1}{4}$ ٪، و جرت مفاوضات طويلة بين انجلترا والدول فى هذا الموضوع انتهت باتفاقية لندرة (١٨ مارس سنة ١٨٨٥) التى تقرر بمقتضاها عقد قرض ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مع روتشلد بفائدة $\frac{1}{4}$ ٣ ٪ وبضمانة جميع الدول، لا انجلترا وحدها، واشترطت الدول أن تدفع منها : (١) تعويضات ملاك الاسكندرية، وكانت تبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه . (٢) عجز السنتين السابقتين (٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيه) . (٣) عجز سنة ١٨٨٥ المنتظر (١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه) . (٤) تخصيص ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لمسائل الرى وأغراض أخرى . وتقرر أيضا أن لا يقل ما ينفق على الادارة عن ٥,٢٣٧,٠٠٠ جنيه وأن يكون للحكومة الحق فى بيع الدائرة السنية (بالوجه القبلى) ومصلحة الدومين (بالوجه البحرى)، ومساواة الأجانب بالوطنيين فى دفع الضرائب على المباني . وبناء على اقتراح فرنسا وضع نص فى الاتفاقية مضمونه أنه اذا لم يتمكن عميد انجلترا (بيرنج أو كرومر) الذى عين فى مصر منذ سنة ١٨٨٣ من اصلاح ماليتها فى خلال ثلاث سنوات كان للدول حق تنظيمها والاشراف عليها . ولكن كرومر ابتدع وسائل جديدة منها : تقرير شراء المعافاة من الخدمة العسكرية

(يونيه ١٨٨٦) وتحريم زراعة الدخان في مصر (١٨٩٠) وزيادة العوايد على الدخان الوارد، وإصلاح شئون الري فزادت الإيرادات على النفقات رغما من عدم انقاص فوايد الدين، وكان هذا أول الأعمال التي بررت الاحتلال فظهر في صورة «المنقذ» من حالة الإفلاس والحرب التي وقعت فيها مصر أو كادت عقب الثورة وفي أواخر حكم اسماعيل .

(٢) بعثة درمندولف — كانت إنجلترا بلسان ممثليها تعلن وعودها المتكررة بالجلء تهدئة للدول وخصوصا تركيا وفرنسا . وجرت مفاوضات طويلة بين السير درمندولف والباب العالي بشأن الجلء انتهت بالفشل في سنة ١٨٨٧ لأن إنجلترا قبلت الجلء بعد أجل معين، ولكنها اشترطت حق احتلال مصر من جديد إذا هددتها إحدى الدول أو حدثت فيها فتنة ، وكانت تركيا تريد أن يكون لها وحدها هذا الحق ، وكانت روسيا وفرنسا من جهتهما تعارضان في كل اتفاق من شأنه الاعتراف لانجلترا بمركز شرعي في مصر، ويظهر أن تركيا لم تحسن الاستفادة من هذه الفرصة وأضاعها بسوء تصرفها .

(٣) قناة السويس — خشيت فرنسا أن تستأثر إنجلترا بالقناة خصوصا وإن إنجلترا كانت تملك نصف الأسهم و $\frac{7}{10}$ تجارة القناة وكانت تطالب بالأغلبية في مجلس إدارة الشركة . وأخيرا قبل ديلسبس

بعد مشادة طويلة تعيين عشرة أعضاء انجليز في مجلس الادارة الذى كان يتألف من اثنين وثلاثين عضواً، وإنقاص أجور المرور فى القناة، واجتمع بهذه المناسبة مؤتمر دولى (١٨٨٥ - ١٨٨٨) ختم أعماله باتفاقية الأستانة (١٨٨٨) التى قررت حيدة القناة وحرية المرور لجميع الدول على السواء فى السلم والحرب بشروط معينة .

(٤) إخلاء السودان وإعادة فتحه — كان لمصر

فى عهد اسماعيل ملك السودان وخط الاستواء أو امبراطورية كبيرة لا تقل مساحتها عن ٢٢٥٠٠٠٠ كيلو متر مربع . وكان غوردون حاكم السودان (١٨٧٠ - ١٨٧٨) قد استقال من منصبه فى أوائل حكم توفيق (١٨٧٩) وخلفه رؤوف باشا، ولكن كانت أسباب الثورة متوفرة فيه من زمن بسبب محاربة تجارة الرقيق وسوء الادارة فما لبث أن انتشرت فيه الفوضى فتمكن «محمد أحمد المتمهدى» الذى رفع لواء العصيان من هزيمة الجيوش المصرية فى ١٨٨١ و ١٨٨٢ واستفحل خطره فى سنة ١٨٨٣ اذ كان يهدد الخرطوم . ولما كان الجيش المصرى الذى اشترك فى الثورة حل منذ سنة ١٨٨٢ رأى الانجليز إخلاء السودان وإرسال غوردون لتنفيذ هذه الخطة (١٨٨٤)، ولكنه عوّل على إنقاذ الخرطوم وطلب النجدة فتباطأت الحكومة فى ارسالها . وقد وصل لمساعدته جيش ولسلى فى أوائل سنة ١٨٨٥ بعد أن

قتل في هذه الأثناء ومات من جيشه ٤٠٠٠ هندی، فرجع ولسلي الى القاهرة . وفي سنة ١٨٨٥ مات المهدي وخلفه عبد الله التعايشي فقررت إنجلترا الاكتفاء بالدفاع عن حدود مصر (١٨٨٦ - ١٨٩٦) .

في سنة ١٨٩٦ رأت إنجلترا إعادة احتلاله بالاشتراك مع مصر، ويرى بعض المؤرخين أن غرضها من ذلك إخضاع السودانين الثائرين الذين صاروا يهددون سلامة مصر، وسدّ طريق وادي النيل في وجه فرنسا من جهة الجنوب لأن المناطق الاستوائية كانت في حكم المناطق الخالية منذ إخلاء السودان — كانت الدول الأوروبية بدأت توغل في أفريقية خفشت إنجلترا أن تسبقها الى السيطرة على الطريق بين القاهرة والكاب ومد نفوذها الاستعماري — وإطالة أمد احتلالها في وادي النيل وتبرير بقائها في نظر الدول أو خلق حقوق لها في السودان قد تعوضها عما تفقده بالجلاء عن مصر .

وقد استولت إنجلترا في مارس سنة ١٨٩٦ على ٥٠٠,٠٠٠ جنيه من الاحتياطي للانفاق على حملة السودان واحتجت فرنسا ولكن الدول الممثلة في صندوق الدين انقسمت على نفسها وكانت نتيجة الحادث توطيد الاحتلال من الوجهة الدولية .

غادر كتشنر مصر الى دنقلة على رأس جيش مصري تألف حديثا وبعض الفرق الانجليزية (١٨٩٦) واتبع في الفتح الطريقة التي تقضى

بإنشاء طرق ونقط جديدة حصينة يستند إليها الجيش في تقدمه خصوصا في الأقاليم النائية، وقد أنشئت فرق خاصة في الجيش لمد الخطوط الحديدية في طريق النيل جنوبا ابتداء من البلينة حيث كان ينتهى خط مصر في ذلك الوقت، وكان الجيش الفاتح مؤلفا من ٢٠,٠٠٠ مقاتل مزودين بمدافع مكسيم الخفيفة التي كانت تحصد جموع الدراويش المهاجمة.

بهذه الطريقة استولى كتشنر على بربر في سنة ١٨٩٧، وعلى الخرطوم وأم دورمان في سنة ١٨٩٨، ورفعت الراية الانجليزية الى جانب الراية المصرية في ربوع السودان.

في ذلك الوقت حدثت حادثة فشودة الشهيرة (١٨٩٨) التي أرادت فرنسا بواسطتها فتح المسألة المصرية من جديد وعرضها على الدول، وقطع طريق الكاب على إنجلترا، وظاهر الأمر أن فرنسا كانت تريد منفذا على النيل للكونغو الفرنسية. وكانت تدعى أن مناطق مصر القديمة في خط الاستواء كانت خالية فأرسلت إليها حملة برياسة الكولونيل مارشاند بلغت فشودة ورفعت عليها العلم الفرنسي فثارت ثائرة الرأي العام في إنجلترا وكانت النتيجة خذلان فرنسا في سياستها وامضاءها مع إنجلترا في ديسمبر سنة ١٨٩٨ اتفاقية تنازلت بمقتضاها عن منطقة فشودة، وعاد مارشاند أدراجه.

وفي ٢٠ يناير سنة ١٨٩٩ أمضيت بين مصر وإنجلترا اتفاقية السودان التي قررت اشتراكهما في حكمته بحق الفتح ، وتعيين الحاكم العام بواسطة الخديوى بعد موافقة إنجلترا ، وإخراج السودان من اختصاصات المحاكم المختلطة ونظام الامتيازات حتى لا يكون للدول أو لتركيا أى سبيل الى التداخل فى شؤونه . وعهد الى كتشنر بتنظيم ادارة السودان وتوطيد الأمن فيه بجيوش مصر وأموالها فانتظمت أحواله وازداد فيه الخصب والنماء .

والواقع أن إنجلترا رسخت قدمها فى مصر من ذلك الحين وتمكنت بسياستها الحازمة من حمل فرنسا ، بمقتضى اتفاقية سنة ١٩٠٤ ، على ترك اليد المطلقة لها فى مصر فى مقابل سكوت إنجلترا على تصرفاتها فى مراكش ، وكانت فرنسا آخر دولة أوروبية تقول بعدم شرعية الاحتلال من الوجهة القانونية الدولية ، ولكن منذ هذه الاتفاقية بدأ يتضاءل شأن المسألة المصرية فى أوروبا وسلمت الدول بالأمر الواقع .

كانت إنجلترا بصفة عامة تبرر مركزها أمام الدول بضرورة توطيد النظام فى مصر لتكفل سلامة قناة السويس ، وكان توطيد النظام معناه إيجاد نظام حقيقى ثابت وهذا يقتضى إصلاح الادارة

المصرية من فرع الى قدم والبقاء للحفاظة على الأعمال التي يقوم بها
الاحتلال في سبيل التقدم والمدنية .

٢

بعثة دوفرين . — أرسلت إنجلترا عقب الاحتلال اللورد
دوفرين الى مصر فأشرف على محاكمة رؤساء الثورة : عرابي ، ومحمود سامي ،
وعبد العال ، وعلى فهمي أمام مجلس عسكري وتوسط في ابدال حكم
الاعدام عليهم بالنفي المؤبد في جزيرة سرنديب بالهند ، وحكم على المئات
من المصريين الذين اشتركوا في الحركة في المدن والأقاليم بالسجن
أو بالنفي لمدة معينة ، وبذلك أمنت إنجلترا كل فتنة تهدد النظام من
هذه الناحية ، ثم درس دوفرن أحوال البلاد وقدم لحكومته تقريراً
يشتمل على اقتراحات كانت هي القاعدة التي قامت عليها اصلاحات
الاحتلال في مصر .

وكانت نتائج اقتراحات دوفرن : (١) في تكوين جيش وطني
جديد ، (٢) إصلاح البوليس ، (٣) تشكيل هيئات نيابية ،
(٤) إصلاح المحاكم الأهلية ، (٥) تخفيض الضرائب ، (٦) تحسين
وسائل الري في البلاد .

وكانت تصفية الثورة بابعاد محركيها والغاء الجيش الذي اشترك
فيها (١٨٨٢) ، وعهد في سنة ١٨٨٣ الى السير ايفلن وود بتنظيم الجيش

(١) انظر نظرية النظام في كتاب مانر « إنجلترا في مصر » .

الجديد والاستعانة بالضباط الانجليز في مهمته ، وشكلت للمحافظة على الأمن فرقة عسكرية تحت قيادة فالنتين بيكر باشا الذين عين في الوقت نفسه مفتشا عاما للبوليس (١٨٨٢) .

وصدر مرسوم بالغاء مجلس النواب وقانونه ، وتقرر في مايو سنة ١٨٨٣ تشكيل :

(١) مجالس مديريات لتقرير ضرائب فوق العادة قد تحتاج اليها الحكومة في انفاقها على المنافع العمومية .

(٢) مجلس شورى القوانين ، وكان مؤلفا من ٣٠ عضوا : منهم ١٤ معينون بواسطة الحكومة ، والآخرين منتخبون بواسطة مجالس المديريات ، وكان يؤخذ رأيه في كل قانون أو لائحة ادارية عمومية ، والحكومة حرة في مخالفة رأيه مع إخباره بالأسباب التي اضطررتها الى العدول عنه .

(٣) الجمعية العمومية ، وكانت مؤلفة من ٨٢ عضوا : منها ٤٦ منتخبون ، والباقيون الوزراء الستة وأعضاء مجلس الشورى ، وكانت تجتمع مرة في كل سنتين وجلساتها سرية بكتلسات مجلس الشورى ، ومن اختصاصاتها أنه لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية إلا بعد عرضه على الجمعية وإقرارها عليه .



(تصوير هانسانان)

السلطان حسين

وقد ألغيت الجمعية العمومية ومجلس الشورى في سنة ١٩١٣ وحلت محلها الجمعية التشريعية .

النزاع بين الحكومة والسلطة المحتلة — وفيما يتعلق بنظام مصر الادارى والسياسى كان الى جانب هذا النظام التمثيلى حكومة يرأسها الخديوى ويدير شؤونها وزراء مصريون ولكن كانت انجلترا ترى أن تكون لها السلطة الحقيقية والكلمة النافذة فى البلاد ، وحدث بسبب ذلك نزاع طويل بينها وبين حكومة مصر فى الطور الأول الذى كان الموظفون المصريون فيه على رأس حركة المعارضة ضد الحكم البريطانى (١٨٨٢ - ١٨٩٥) ثم انتقل النزاع بينها وبين الأمة ممثلة فى أحزابها وهيئاتها المختلفة ، وكان ممثلو السلطة الانجليزية فى مصر السير بيرنج (اللورد كرومر) الذى كان مراقبا ماليا فى مصر لغاية سنة ١٨٨٠ ثم عين مديرا لمالية الهند وأرسلته انجلترا الى مصر فى سبتمبر سنة ١٨٨٣ ليكون عميدا لها ، وكان الى جانب العميد المستشار المالى الانجليزى الذى عين فى أوائل سنة ١٨٨٣ ومستشارون ورؤساء آخرون عينوا فيما بعد فكانت لهم الرقابة الفعلية على حكومة البلاد .

كان الخديوى توفيق رحمه الله مسالما بعكس ابنه عباس ، فلم يحدث بينه وبين الانجليز نزاع على السلطة ، وكانت أول مشادة سياسية

عقب الاحتلال حدثت بين شريف باشا رئيس الوزارة والسلطة المحتلة حين أشارت على مصر بالتخلي عن السودان (١٨٨٣) ، وقطر الانجليز من ذلك الوقت مبدأ قبول الوزراء نصائحهم بلا تردد أو معارضة فاحتج شريف على التخلي عن السودان "الذى هو من ممتلكات الدولة العلية التى فوّضت وقايته إلينا" وعلى طلب حكومة المملكة الإقتداء بنصائحها بدون مذاكرة فيها "ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لفحوى النظمات الشورية الصادرة فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التى نص فيها على أن حكم البلاد يكون باشتراك الخديوى مع النظار" ، وطلب الى الخديوى قبول استعفائه "لأنه لا يمكنه والحالة هذه أن يدير البلاد على أصول شورية" .

شكل نوبار باشا وزارة جديدة قبلت مشورة انجلترا فى يناير سنة ١٨٨٤ ، ثم عينت انجلترا كليفورد لويد وكيل الوزارة الداخلية وكان رجلا يحب الاستبداد بالرأى فاستحكم الخلاف بينه وبين نوبار باشا وتدخلت الحكومة الانجليزية فى الأمر ، وأوعزت الى كليفورد بالاستعفاء من منصبه (١٨٨٤) . وفى سنة ١٨٩١ عين مستشار قضائى لوزارة الحقانية (السير سكوت) بناء على اقتراح اللورد كرومر فاستقال فخبر باشا وزير الحقانية وتبعه رياض باشا رئيس الوزارة وقتئذ وتشكلت وزارة برئاسة مصطفى فهمى (مايو ١٨٩١) .

خبر تقار

وبارتقاء عباس الى العرش (١٨٩٢) حدث النزاع بين الخديوية والدولة المحتلة^(١)، وكان الخديوى يكره مصطفى فهمى "لأنه كان انجليزيا أكثر منه مصريا" فعزله وعين نخرى باشا مكانه (يناير ١٨٩٣)، وكان قد نصحه من قبل بواسطة سكرتيره أن يعتزل فرفض قائلا "يحسن بالخديوى أولا أن يأخذ رأى اللورد كرومر"، فكان لقوله وقع سيئ في نفوس الوطنيين. بهذه المناسبة اجتمعت الوزارة الانجليزية في ١٦ يناير وأرسلت برقية الى المعتمد تقول فيها: "ان الحكومة الانجليزية تنتظر أن يؤخذ رأيها في المسائل الهامة كتغيير الوزارات، ولا توافق على تعيين نخرى باشا"، وأرغم الخديوى فعلا على إقالة نخرى وتعيين رياض باشا مكانه، وتعهد بأن يأخذ من الآن فصاعدا رأى الحكومة الانجليزية عند تشكيل كل وزارة، على أن رياض تضامن مع الخديوى وصرح للمستشار المالى في ١٩ يناير "بأن مسلك الخديوى قد رفعه في أعين الشعب وأن المصريين يؤيدونه".

حدثت في البلاد وقتئذ حركة استياء عام على رأسها الخديوى فأرسلت الحكومة الانجليزية الى معتمدها برقية في ٢٣ يناير

(١) أنظر موضوع النزاع بين الخديوى والسلطة المحتلة في كتاب اللورد كرومر

"عباس الثانى" الذى صدر فى سنة ١٩١٥

سنة ١٨٩٣ تكلفه فيها بأن "يبلغ الخديوى ورئيس وزرائه أن الحكومة الانجليزية قررت زيادة جيش الاحتلال فى مصر".

ورغما من ذلك فان رياض فى سنة ١٨٩٣ أطلق الحرية للصحافة وكان يعمل جبهة على محاربة التدخل الأجنبى فى ادارة مصر "وكان معظم الموظفين فى ذلك الوقت من العظم الى الحقير . حزبا يناهض النفوذ الانجليزى"^(١).

وفى سنة ١٨٩٤ وقعت «حادثة الحدود» الشهيرة، ومنشؤها أن الخديوى عباس ذهب برفقة ماهر باشا وزير الحربية المصرية واستعرض الجنود المصرية فى اسوان ووادى حلفا فوجه انتقادات كثيرة الى الضباط الانجليز وصرح للسردار كتشنر بأنه من العار أن يكون الجيش على هذه الحالة فقدّم السردار استقالته فى الحال وثارَت ثائرة المعتمد البريطانى وحكومته من هذه الاهانة التى لحقت بضباط بريطانيا، وكانت الترضية الوحيدة إرغام الخديوى على إقالة وزير الحربية ماهر باشا وتوجيهه فى "الوقائع المصرية" الصادرة فى ٢٦ يناير سنة ١٨٩٤ خطابا الى السردار يعلن فيه رضاه عن حالة الجيش واعترافه بفضل الضباط الإنكليز "وما أدّوه من خدمات الى جيشه".

(١) نقلا عن كرومر "عباس الثانى".

وفي ١٤ أبريل سنة ١٨٩٤ استقال رياض باشا فاستشار الخديوى العميد البريطانى فى تعيين خلفه وفاء بالوعد الذى أعطاه للحكومة الانجليزية فى يناير سنة ١٨٩٣، وعلى ذلك كلف نوبار بتشكيل وزارة جديدة . وفى هذه السنة نفسها (١٨٩٤) عين مستشار انجليزى فى وزارة الداخلية، وفى سنة ١٨٩٥ اقترح العميد تأليف وزارة برئاسة مصطفى فهمى بدلا من نوبار الذى أحيل على المعاش . فتم من ذلك الوقت توطيد نفوذ الاحتلال السياسى فى مصر، وصار الوزراء الذين يؤلفون حكومة البلاد لا يبرمون ولا ينقضون أمرا من غير رأى المستشار أو العميد الذى استولى على سلطة الخديوى الفعلية وصار يحكم « مع الوزراء وبواسطتهم » .

أعمال الاحتلال — كانت خیر مآثرة للاحتلال فى مصر أولورد كرومر أنه أنعش فيها من جديد حركة التقدم والعمران التى ارتبكت فى أواخر حكم اسماعيل، وقد كانت مصر فى عهد الخديوين مغطاة بالترع، والقناطر، والجسور، والسكك الحديدية، والمدارس، والمدن وكانت الحركة الاصلاحية قائمة على قدم وساق، ثم حال الاضطراب المالى دون تعهدها وأصابها بسبب ذلك عطل كبير تقع تبعته كلها أو بعضها على « الادارة الأوروبية » التى أنشئت فى مصر منذ سنة ١٨٧٦، فلما جاء الاحتلال عمل ما كان يجب أن تعمله أوروبا

منذ سنوات عديدة انتشر في أثناءها البؤس والحرب . فهمت أوروبا
لأول مرة ، في عهد الاحتلال ، أن مصالح الدائنين والمدنيين واحدة ،
وأنه يجب الاتفاق على الإدارة وأعمال الرى التى تكفل الرفاهية والنماء
وتحسين حال البلاد المالية .

وقد حدثت في عهد الاحتلال اصلاحات كثيرة بعضها من عمل
الوطنيين ، وبعضها بحث من قبل في عهد اسماعيل والعرايين ثم حالة
الظروف دون نفاذه ، ولا ريب أن الانجليز كان لهم أثر كبير في تنظيم
أعمال الرى في مصر ، وهى من الأهمية بمكان ، وادخال روح النظام
في إدارة الحكومة ومصلحتها .

ومن أهم الاصلاحات التى تمت في عهد الاحتلال انشاء المحاكم
الأهلية : كان اسماعيل عالما بالنقص الكبير الذى بالمحاكم القديمة
فاجتهد في إحلال المحاكم المختلطة مكانها ، ولكن دائرة هذه المحاكم
كانت محدودة وكان لا ينتفع بها غالبا إلا الأجانب فلم يكن بد من
تأليف لجنة في سنة ١٨٨٠ لتنظيم المحاكم الأهلية ووضع قوانين لها ،
وقد أدت مهمتها فعلا ولكن الثورة العربية قامت قأمتها ، ثم جاءت
وزارة شريف فقررت في يونيه سنة ١٨٨٣ تشكيل هذه المحاكم فبدئ
بتعميمها في الوجه البحرى الى أن ظهرت فائدتها فصدر في سنة ١٨٨٩
أمر عال بتعميمها في الوجه القبلى .

أما فيما يتعلق باصلاح نظام الري وتعميمه فقد عهد به الى الكولونيل سكوت مونكريف الذى عين فى ٢٢ يناير سنة ١٨٨٤ ويكلا لوزارة الأشغال مكان روسو باشا الفرنسى .

وضع هذا المهندس تقريرا عاما عن الاصلاحات المطلوبة وناط بانفاذاها عدة من كبار المهندسين الانجليز أمثال جرستن، وويلكوكس، وفوسترالذين عينوا مفتشين للرى فى المديرىات . وفى سنة ١٨٨٦ عين الكولونيل وسترن مديرا لأعمال الرى . وقد غنى الانجليز أولا باصلاح القناطر الخيرية التى يتوقف عليها الرى الصيفى فى الدلتا وكان بناؤها قد تصدّع (١٨٨٤ - ١٨٨٩)، وتطهير رياح البحيرة الذى كان عمقه ١٥ مترا وعرضه ٢٥ مترا وكان به ٣ أمتار من الطمي والماء العكر، واستعملت الكراكات فى نزحه فصار المتر المكعب يكلف خمسة قروش بعد أن كان يكلف ١٠٠ قرش، وزيد أيضا فى عمق الرياح المنوفى، وحفر الرياح التوفيقى (١٨٨٧ - ١٨٨٩) وهو يروى المديرىات الواقعة فى شرقى فرع دمياط : وهذه الرياحات الثلاثة تتفرّع بالقرب من القناطر الخيرية وتأخذ منها ماءها، وأنشئت قناطر زقى (١٩٠٢) ومصارف عظيمة فى الوجه البحرى ساعدت على حسن توزيع المياه واستغلالها .

خريطة السودان

طرق القوافل

مقياس الرسم بالميل

١٠ ٥ ٠ ١٠ ٢٠



أما في الوجه القبلي فقد عدل الانجليز عن نظام ري الحياض القديم وعملوا على تعميم نظام الري الصيفي الحديث، الذي يقتضى إنشاء الترع والقناطر والسهر عليها، فحفروا الترع الكثيرة ووسعوا ترعة الابراهيمية، وأنشأوا قناطر أسيوط سنة ١٩٠٢ التي كانت تحجز المياه فتملاً هذه الترع ويسهل ري المديرية التي تترجمها، وأنشأوا قناطر اسنا (١٩٠٩) التي انتفعت بها أراضي قنا وجرجا في أعلى الصعيد، ولكن أجل عمل هندسى شيده الانجليز هو خزان أسوان : كان محمد علي أول من فكر في إنشاء الخزانات وكلف فعلاً لينان باشا المهندس الفرنسى أن يعيد بحيرة موريس التي كانت في عهد الأسرة الثانية عشرة إحدى عجائب الدنيا السبع، ولكن مباحث لينان أدت الى عدم امكان ذلك، ثم جدد السير سكوت مونكريف هذه المباحث، وقر الرأي على إنشاء خزان أسوان (١٨٩٨ - ١٩١٢) واشترك في عمله السير ويلكوكس^(١) الذي قام بمعظم أعمال الري في الدلتا المتوسطة. وكان الغرض من هذا الخزان العظيم خزن الماء في مجرى النيل نفسه لئلا تتفجع به الأراضي عند انخفاض النيل في الصيف، وكان ويلكوكس^(١) اقترح أن يكون

(١) القى السير ويلكوكس خطاباً بالجمعية الجغرافية سنة ١٩٠٨ قال فيه "أنه لو أن الخزان بنى طبقاً للتصميم الأول لأمكنه أن يحجز ملياري متر مكعب وكان هذا الفرق يكلف أقل من مليون جنيه ."

ارتفاع الخزان ٣٤ مترا حتى يستطيع أن يحجز ٤٠٠٠ مليون من الأمتار المكعبة من الماء فأنزل ذلك الى ٢٢ مترا تسع ١٠٠٠ مليون متر مكعب فاضطرت الحكومة الى تعليته في سنة ١٩١١ الى ٢٩ مترا، وكلفها هذا العمل الاضافي وحده ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

ويرجع الى الانجليز الفضل في منح المهندسين الوطنيين مرتبات من الحكومة بعد أن كانوا يتقاضونها من الأهالي ويسلكون أحيانا في توزيع المياه الدورية مسلكا لا يتفق مع الكرامة والعدل ، وهم الذين قرروا إلغاء السخرة (١٨٨٩) ودفع أجرة معلومة للأهالي في حفر الترع وحفر الجسور ، وتخفيف الضرائب ، وتنظيم جبايتها ، وإلغاء بعضها ، وتنازل الحكومة عن متأخر بعضها للأهالي فنشأ من ذلك كله تحسين أحوال الفلاح^(١) ونمو موارد البلاد الاقتصادية كان عدد السكان سبعة ملايين

(١) كانت هذه الحركة أشبه بالحركة التي حصلت في أيام سعيد ، وقد ألقى رياض باشا في سنة ١٨٩٠ خطبة في مجلس الشورى قال فيها عن حالة الفلاح القديمة وهو يجرد ذبول الأعسار والفاقة والذل من كثرة الضرائب فأصبح منع البال ”وكان المأربطريق البنك العقاري والمحكمة المختلطة يرى الألوف ملقاة في جوانبها مكبة الرؤوس عليها سمات الخسف والذل فيفارقهما الرجل يوم يجرد من أملاكه ويصبح لا يملك نقيرا ولا قطميرا واليوم أصبح البنك ولا هنالك من يقصده من الأهالي إلا لابتياح أرض أو شراء دار ، وتضاعفت أثمان الأراضي في زمن سير“ والواقع أن رياض بالغ في تصوير الحالة ولكننا أثبتنا قوله لأنه جدير بالاعتبار .

في سنة ١٨٨٣ فصار ١٤ مليوناً في سنة ١٩٢٣ ، وكانت ميزانية مصر في بدء الاحتلال ٩ ملايين جنيه فصارت ٤٠ مليوناً (الايارد) ، وهذا يدل على ازدياد العمران الذي وجد في أيام محمد علي ، وسعيد ، واسماعيل واستمرار حركة التقدم الطبيعي في البلاد .

٤

الحركة الوطنية والتطورات السياسية الأخيرة — ولكن

كان المصريون على العموم يشكون من تضحية المصالح المصرية في سبيل المصالح الأجنبية في معظم الأحوال ، واستيلاء السلطة المحتلة على حكومة البلاد الفعلية ، وإهمال بعض الشؤون الحيوية كالتعليم الذي كان لا ينفق عليه أكثر من ٣ ٪ من ميزانية الدولة . كانت حركة

المعارضة في سنة ١٨٩٣ تتألف من الخديوى ، والوزارة ، والموظفين ، والهيئات التمثيلية ، وكان مجلس الشورى في كل عام ينتهز فرصة النظر في الميزانية لانتقاد أعمال الحكومة المختلفة والمطالبة بتوسيع نطاق التعليم والإصلاحات العامة ، والاقتصاد في النفقات ، والاحتجاج على مصاريف جيش الاحتلال ومصاريف السودان الذي كلف مصر ١٨ مليون جنيه في عشرة أعوام (١٩٠٩) ، وقد أعلن مرة أن "السودان جزء لا يتجزأ من مصر" .

وكان للجمعية العمومية مواقف مشهودة ، منها موقفها في اجتماع مارس سنة ١٩٠٧ الذى طالبت فيه بالدستور، وفي اجتماع مارس سنة ١٩١٠ حين رفضت مشروع امتداد أجل امتياز قناة السويس أربعين سنة أخرى (وهو ينتهى فى سنة ١٩٦٨ ثم يصير ملكا للحكومة المصرية) ، وكانت اللجنة التى عينتها الجمعية لفحص المشروع قدرت الخسارة التى تصيب مصر من قبوله بمبلغ ١٣٠ مليون جنيهه تقريبا .

قويت الحركة الوطنية وانتظمت منذ تولى سياستها فى أواخر القرن التاسع عشر مصطفى كامل (١٨٧٣ - ١٩٠٨) الذى اشتهر بصدق الوطنية ، وبعد الهمة ، والجرأة ، والنصاحة ، وأسس الحزب الوطنى المصرى ، وهو أول حزب أنشئ فى مصر ببرنامج محدد ورئيس عامل ، وكانت أهم مطالب الحزب الجلاء والدستور ، ومصطفى كامل هو الذى جعل الوطنية عقيدة ثابتة عند المصريين ومطمحا ساميا تعتقه النفوس وتعمل على تحقيقه ، ولكن ضعف الحزب على أثر وفاة رئيسه (١٩٠٨) الذى كان فيه الركن الأول ، وتطبيق قوانين الصحافة والاجتماعات (١٩٠٩) فى عهد سياسة الوفاق التى سار عليها خلف اللورد كرومر السير الدن جورست والخبديوى عباس منذ سنة ١٩٠٧

وقد ظهر الاحتلال في أكل صورة في نظام الحماية التي بسطت على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وما إليها من تعيين البرنس حسين سلطانا على مصر (١٩١٤ - ١٩١٧)، وظهرت الحركة في أكل صورة في ثورة سنة ١٩١٩ وما إليها من إرسال وفد مصرى برياسة سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية المنتخب نائبا عن جميع طبقات الأمة للدفاع عن حقوق البلاد أمام مؤتمر السلام الذي أعقب الحرب الكبرى .

وتتلخص أسباب الثورة البعيدة في الاحتلال (١٨٨٢ - ١٩١٤)، وأسبابها القريبة في الحماية (١٩١٤ - ١٩١٩) وأهمها :

(أولا) اعلان الأحكام العرفية منذ الحرب وحلول السلطات العسكرية مكان السلطات المدنية في الحكومة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ونفى الكثيرين ، وتقييد حرية الاجتماع ، وحرية الصحافة ، والحرية السياسية ، وتعطيل الجمعية التشريعية .

(ثانيا) ارتفاع حاصلات الفلاح وماشيته بثمان بنجس وتجنيد ١,٢٠٠,٠٠٠ مصرى بأساليب كانت تدعو الى الشكوى .

(ثالثا) السياسة القطنية التي كانت تقضى بهبوط ثمن القطن وساءت بسببها حال الفلاح حتى اضطر الى بيع ماشيته وحل امرأته ليتمكن من تسديد الضرائب .

(رابعاً) مشروع الدستور الذى وضعه السير وليم برونياى مستشار الحقاينة فى سنة ١٩١٨ كان يرمى الى انشاء برلمان مصرى تكون الأغلبية فيه من الأجانب .

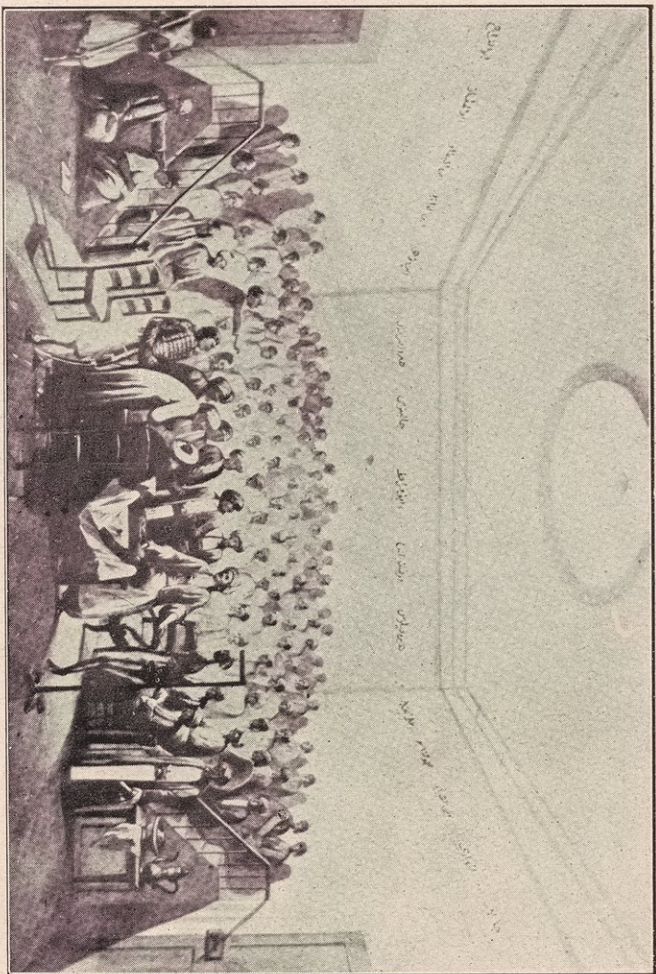
(خامساً) مبادئ ولسن وتعهد الحلفاء بالدفاع عن حقوق الشعوب وحريتها ، وتنبه المصريين فى الوقت نفسه الى الاحتفاظ بشخصيتهم وكيانهم القومى وسط هذه الأُمم المتطاحنة فى سبيل الدفاع عن قوميتها وسموها الذاتى .

(سادساً) نفى سعد زغلول وثلاثة من زملائه أعضاء الوفد^(١) الذى تألف للمطالبة بحقوق مصر ، الى ملطة فى ٨ مارس سنة ١٩١٩ . وهذا السبب الأخير هو السبب المباشر للثورة التى حملت إنجلترا على النظر فى مطالب المصريين العادلة : وقد تمكن صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا بحنكته السياسية ومشاركة الوزير القادر اسماعيل صدقى باشا من الحصول على تصريح ٢٨ فبراير الذى اعترفت فيه إنجلترا باستقلال مصر ، وأعلن جلالة السلطان فؤاد الأول ملكا عليها ، وصارت حكومة مصر حكومة شورى ، ونص فى دستورها الذى هو من أرقى الدساتير على أن الأمة صاحبة السيادة .

(١) هم معالى اسماعيل صدقى باشا ، وصاحب السعادة محمد باشا محمود وحمد باشا الباسل .

والمفهوم أنه أُلقيت من ذلك الوقت مقاليد الحكم الى المصريين ، وترك بعض المستشارين وكثيرون من رؤساء المصالح الانجليز والأجانب خدمة الحكومة في مقابل منحهم تعويضات مالية كبيرة تقدر بـ ١٨ مليون جنيه ، وأنشئت مفوضيات سياسية وقنصليات لتمثيل مصر في الخارج ، وقامت نهضة إصلاحية كبيرة في بعض الوزارات خصوصا في وزارة الأشغال ومصلحة التنظيم التابعة لها ، وحدثت في المعارف سياسة إصلاحات قومية جديدة واسعة النطاق قام على باشا ماهر بنشرها وتعميمها في جميع درجات التعليم ، من التعليم الأولي الإلزامي الى التعليم العالي ، وأنشئت الجامعة المصرية (١٩٢٥) تحت رعاية جلالة الملك فؤاد الأول .

على أن المسألة السياسية لا تزال تسويتها معلقة بين انجلترا ومصر خصوصا فيما يختص بجلاء الجيش المحتل وحقوق مصر في السودان .



١٨٣٧ الفقه كوت بك على الطلبة المصريين بـ مدرسة الطب سنة ١٨٣٧
اول درس تشريح

الكتاب الثاني

الولايات المتحدة

كانت إنجلترا في البداية تملك على ساحل أمريكا الشمالية الشرقي مستعمرات كثيرة، أسس أكثرها البروتستانت النازحون من إنجلترا إبان ثورتها، وكانت هذه المستعمرات تفاخر بالانتساب إلى إنجلترا ولكنها كانت تريد أن تظل حرة. وقد رفعت لواء الثورة سنة ١٧٧٤، وأعلنت الحرب الاستقلالية سنة ١٧٧٦

استمرت هذه الحرب من ١٧٧٦ إلى ١٧٨٣ واشتركت فيها فرنسا فحملت إنجلترا على الاعتراف باستقلال الولايات المتحدة في معاهدة فرساي (١٧٨٣).

وقد أراد واشنطنون محرر أمريكا أن يتزوى بعد ذلك في ضيعته فدعاه الشعب إلى رئاسة الجمهورية دفعيتين متواليتين (١٧٨٩ - ١٧٩٦) تمكن في أثنائهما من توطيد الوحدة التي أوجدها وتعهد الدستور الاتحادي الذي نظم سنة ١٧٨٧ «جمهورية الولايات المتحدة» على أسس حرة.

كانت الولايات المتحدة في أواخر القرن الثامن عشر مؤلفة من البلاد الواقعة بين المحيط الأطلسي والمسيبي ، لا يزيد سكانها على الأربعة ملايين ثم امتدت في القرن التاسع عشر من المحيط الأطلسي الى المحيط الهادى وصارت مساحتها ثمانية أعشار أوروبا ويقطنها مائة مليون نفس .



ولا ريب أن وضع الدستور الاتحادى كان مثار مشادة بين الأحزاب المختلفة ، بين « حزب الاتحاديين » الذين يريدون توطيد حكومة اتحادية قوية تهيمن على الولايات « وحزب الجمهوريين » الذين يريدون توطيد حكومة ذات سيادة فى كل ولاية . وقد انتهى الأمر بعد نزاع دام أربعة أعوام (١٧٨٣ - ١٧٨٧) من التوفيق بين وجهات النظر المختلفة فصارت كل ولاية من ولايات الاتحاد مستقلة ذات سيادة تدير شؤونها بقوانينها الخاصة — إلا مايمس منها مصلحة مشتركة نص عليها الدستور الاتحادى — وصار لكل ولاية حاكمها المنتخب الذى يملك السلطة التنفيذية ، وهيئتها التشريعية التى تصدر القوانين ، ولوائحها ، ومحاكمها ، وقضاؤها .

وكان الدستور الاتحادى رابطة بين الولايات المختلفة قائما على مبدأ الفصل بين السلطات الذى قام عليه الدستور الانجليزى وامتدحه

مونتسكيو : السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية . وكانت التنفيذية من حق «الرئيس» ، والتشريعية من حق «المؤتمر» ، على أن سلطة الحكومة الاتحادية ما كانت لتتعدى مسائل الجيش والحرب والتعليم والمعاهدات والعملية والتجارة ، ويمتاز رئيس الجمهورية عن غيره من الرؤساء في أوروبا بسلطته الواسعة ، وهو ينتخب لأربعة أعوام ويجوز تجديد انتخابه مرة أخرى ، ويحمل المسؤولية وحده ، ويعينه في مهمته وزراء ليسوا في الحقيقة إلا وكلاء له ، وهو يملك تعيينهم وفصلهم في أى وقت دون أخذ رأى المؤتمر ، وهو رئيس جيوش البر والبحر ، ومدير السياسة الخارجية ، وله حق امضاء المعاهدات وتعيين السفراء والموظفين ، ولكن يشترط في قراراته أن يصدق عليها مجلس الشيوخ .

وكان المؤتمر مكونا من هئتين : مجلس الشيوخ «السيناتو» ومجلس العموم «مجلس النواب» ، وكان انتخاب الشيوخ بواسطة هيئات الولايات التشريعية باعتبار اثنين عن كل ولاية مهما بلغ تعداد سكانها . أما مجلس العموم فكان انتخابه لمدة سنتين بواسطة الاقتراع العام ونسبة سكان كل ولاية ، ولا يجتمع المؤتمر إلا في ميعاد محدد .

وكانت السلطة القضائية منحصرة في « المحكمة العليا » وهي مؤلفة من تسعة قضاة يعينهم رئيس الجمهورية في منصبهم طول الحياة، واختصاصاتها النظر في كل نزاع ينشأ بين الولايات أو بين المؤتمر ورئيس الجمهورية . وهي تملك حق إلغاء أى قرار أو إجراء تراه منافيا للدستور ، ويمكن القول أن نقطة توازن الدستور الأمريكى فى هذه المحكمة العليا ، ويسمى بعضهم حكومة الولايات المتحدة « حكومة القضاة » .

والواقع أن هذا الدستور وسط بين الملكية المقيدة والنظام البرلمانى الحديث الذى يجرى « الملك الدستورى » من كل سلطة فعلية ويحصر المسئولية فى الوزراء .

وقد وفق الدستور أيضا بين الولايات الشمالية التى يقطنها « البيض » الذين يقومون وحدهم بفلاحة الأرض ، والولايات الجنوبية التى كان كبار الملاك فيها يستخرون العبيد فى زراعتها فنص على أن الولايات الجنوبية تحتفظ « بنظامها الخاص » إشارة الى نظام الرقيق الذى كانت تتمقته ولايات الشمال .

اتساع الولايات المتحدة — كانت الولايات المتحدة قاصرة على المنطقة التى بين المحيط وجبال « الليغانى » ولا تزيد عن

ثلاث عشرة ولاية يملك بعضها أراضى واسعة جرداء تمتد الى نهر المسيسيبي ولكن الحكومة الاتحادية وضعت يدها على هذه الأراضى وأصدرت فى سنة ١٧٨٧ لائحة تنظم «عمارتها» صارت القاعدة المتبعة فى تأسيس مناطق وولايات جديدة .

قسمت هذه الأراضى الى مناطق وعينت الحكومة الاتحادية فى كل منها حاكما كان يحكم وحده فى البداية حتى اذا ما بلغ عدد السكان خمسة آلاف أنشأت المنطقة حكومتها بنفسها ، واختارت لها هيئة تشريعية ، ومجلسا نيابيا ، وأرسلت الى المؤتمر عضوا يمثلها برأى استشارى لأن الفكرة كانت متجهة الى تمكين الأهالى فى أسرع وقت من تدبير شؤونهم بأنفسهم ، فاذا ما بلغ السكان خمسين ألفا تحولت المنطقة الى ولاية مستقلة لها أن تطالب بالاندماج فى الاتحاد العام .

ولذلك لم تكن الولايات المتحدة منحصرة فى دائرة معينة وأخذت تتسع وتترامى أطرافها ، وقد طبق هذا المبدأ فى أول الأمر على المنطقة الأولى من « الغرب البعيد » (Far West) الواقعة بين الولايات والمسيسيبي ، ونشأت بين ١٧٩١ و ١٧٩٦ ولايات ثلاث انضمت الى الجمهورية .

وكانت فرنسا تملك وراء المسيسيبي مناطق « لوزيانا » الواسعة التى سبق أن تنازلت عنها لاسبانيا فى سنة ١٧٦٣ ثم استردّها نابليون

ليكون فيها مستعمرة فرنسية كبيرة . ولما كان نابليون عقب نقض صلح إميان لا يملك القوة البحرية الكافية التي يستطيع بواسطتها حماية «لوزيانا» من الغارة الانجليزية لم يربدا من بيعها للولايات المتحدة (١٨٠٣) فبلغت حدودها «الجبال الصخرية» والمحيط الهادى غربا .

وكانت إسبانيا تملك شبه جزيرة «فلوريد» فاشتريتها الولايات المتحدة منها فى سنة ١٨٣٠ وحولتها الى ولاية فى سنة ١٨٤٥، وكانت المكسيك تملك جميع الأراضى الواسعة فى الجنوب الغربى من أمريكا الشمالية «تكساس، المكسيك الجديدة، كاليفورنيا» فذهب جماعة من «المغامرين» الى تكساس وأعلنوا استقلالها وأنشأوا فيها جمهورية (سنة ١٨٣٥) تمكنوا من ضمها الى الولايات المتحدة فى سنة ١٨٤٦ فنشبت من جراء ذلك حرب بين المكسيك والولايات المتحدة انتهت بهزيمة المكسيك وتنازلها للولايات المتحدة عن المكسيك الجديدة و كاليفورنيا وتكساس (١٨٤٨)، واستولت الولايات المتحدة على إقليم «أوريجون» الواقع فى الشمال الغربى بمقتضى إتفاقية بينها وبين إنجلترا سنة ١٨٤٦ وانتهى بذلك تكوين الولايات المتحدة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وصارت مؤلفة من ثلاث وثلاثين ولاية تعدل مساحتها سبع عشرة مرة مساحة فرنسا وتمتد حدودها شرقا وغربا وجنوبا بين المحيط الأطلسى والمحيط الهادى وخليج المكسيك.

إزدياد الثروة والسكان — امتاز الأمريكيون بالاقدام، والعمل، وحسن التدبير فتمكنوا في مدّة قرن من تحويل الصحارى الواسعة الى دولة ضخمة تعتر بسكانها ومدنيتها وثروتها. وبعد أن كانت لا تزيد عن أربعة ملايين نفس باغت ٢٣ مليوناً في سنة ١٨٥٠ و ٩٣ مليوناً في سنة ١٩١٣، ولا ريب أن المهاجرة كانت منذ البداية من أكبر العوامل التي ساعدت على زيادة السكان والعمارة في هذه البلاد النائية، على أن حركة المهاجرة لم تقو ويتسع نطاقها إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعد أن أصبح الأمريكيون وحدة قومية مستقلة.

وقد كان عدد الأجانب النازحين من أوروبا يبلغ الثلاثة ملايين حوالى سنة ١٨٥٠ فأخذ يزداد حتى بلغ ٢٣ مليوناً في سنة ١٩٠٥: منها ٦ ملايين إيرلندى، و ٥ ملايين ألماني، ومليونان من الانجليز، وهذه أهم الجاليات الأجنبية التي كان لها أثر يعتدّ به في الحركة العمرانية والسياسية القائمة في الولايات المتحدة.

ويرجع هذا التدفق الأجنبي في السبعين عاماً الأخيرة الى المجاعة الكبرى في إيرلندة (١٨٤٧ — ١٨٥٤)، واكتشاف معادن الذهب في كاليفورنيا (سنة ١٨٤٨)، وانتظام المواصلات واختصار المسافة والتنفقات بين أوروبا وأمريكا، وزيادة السكان المطردة

فى ألمانيا وانجلترا . وقد استوطن الايرلنديون بوجه خاص فى ولاية نيويورك والبلاد الصناعية الكبرى الواقعة جهة البحر الأطلسى ، وتجمع الألمان جهة نيويورك ، حيث بلغ عددهم خمس السكان ، وفى جنوب البحيرات الكبرى حول شيكاغو وفى أعالى الميسيسيبى ، ولهم عصبية قوية فى أمريكا الشمالية .

وقد امتاز الأمريكيون فى استعمار المناطق الواسعة المقفرة باستعمال أحدث وسائل التقدم المادى ، وفطنوا الى أهمية السكك الحديدية الكبرى فمدّوا خط "الباسيفيك" الحديدى الذى بلغ طوله ٥٢٠٠ كيلومترا فى سنة ١٨٦٩ ، وكانت خطوطهم منذ سنة ١٨٦٠ تزيد عن خطوط أوروبا كلها : يبلغ ما مدّ منها فى ثلاثين عاما (بين ١٨٦٠ و ١٨٩٠) مئتا ألف كيلومتر ، ويوجد فى الولايات المتحدة اليوم ما لا يقل عن أربعمائة ألف كيلومتر أى خمس الخطوط الحديدية فى العالم كله .

وكانت هذه المواصلات من أكبر العوامل التى ساعدت على إنشاء المدائن والقرى والمناطق الحصبة ، فكانت كل محطة وسط الصحراء تتحوّل عاجلا الى مدينة جديدة عامرة بالسكان والمطابع ، والصحف ، والنور ، والبريد ، والتلغراف . وكانت "شيكاغو" لا يقطنها إلا ٣٠,٠٠٠ فى سنة ١٨٥٠ فصار يقطنها ٣٠٠,٠٠٠ فى سنة ١٨٧٠

ومليونان في سنة في ١٩١٠ ، ونشأت "سانفرنيسيسكو" في نهاية خط
 "الباسفيك" وكانت لاجود لها في سنة ١٨٤٦ فصار يسكنها
 ٢٥٠,٠٠٠ في سنة ١٨٨٠

وقد امتدت مساحة الأراضي المنزرعة بنسبة هائلة بفضل تعميم
 وسائل الري فبلغت في سنة ١٩٠٠ ستة أضعاف الأرض المنزرعة
 في فرنسا وأصبحت الولايات المتحدة أول مملكة زراعية في العالم،
 وهي مشهورة بثروتها القطنية والحبوبية .

ونشطت الصناعات الأمريكية ، وصارت الولايات المتحدة
 أول مملكة صناعية في العالم بفضل ثروتها المعدنية من فحم حجري ،
 وحديد، ونحاس ، وبترول ، وهي مشهورة بصناعة المنسوجات —
 وتنافس في هذا المضمار إنجلترا في صناعتها القطنية وفرنسا في صناعتها
 الحريرية — وصناعة السبك ، والصلب ، وتجهيز أدوات السكك
 الحديدية .

وقد ازدادت قيمة مصنوعاتها بين سنة ١٨٦٠ و ١٩٠٠ من
 ٣٨٠ مليون جنيهه الى ٢,٦٨٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيهه . ساعد على إيجاد
 هذه الحركة الصناعية الضخمة وجود رؤوس أموال كبيرة : كانت
 تقدر في سنة ١٩٠١ الأموال المربوطة في الأعمال الصناعية بنحو
 مليار فرنك (٢ مليار جنيهه) . واشتهرت الولايات المتحدة بابتداع

النظام المعروف بـ (Trusts) وهو نظام تجارى مالى واسع النطاق يكون من عدة جمعيات صناعية أو شركات نقل ومواصلات متضامنة المصالح سواء كان ذلك فيما يتعلق باحتكار الانتاج، وتوزيع حاصلات أو مصنوعات معينة فى البلاد . وقد تمكنت هذه النظم الكبرى بفضل قوتها المالية ونفوذها فى المؤتمر، والأحزاب، والدوائر الحكومية من الهيمنة على السوق الداخلية، وكانت خططها الدفاع عن مبدأ حماية التجارة وفرض الضرائب الجمركية العالية على البضائع الواردة من الخارج فتمكنت فى الداخل من السيطرة على الأسواق التجارية المالية ورفع الأسعار الى حد يدعو الى الشكوى وقتل كل منافسة تقوم بها الجمعيات أو الجماعات المنفردة . وكانت أهم هذه النظم ادارة جمعيات البترول ، وادارة جمعيات الصلب التى كان رأس مالها يبلغ ٢٠٠ مليون جنيه ، وادارة جمعيات النقل أو شركات السكك الحديدية^(١) .

ولا ريب أن هذه الجمعيات قد ساعدت كثيرا برؤوس أموالها على انشاء المعامل والمصانع والمواصلات واستغلال المناجم

(١) هذه النظم التجارية المالية قد استفحل أمرها فى أواخر القرن التاسع عشر فبعد أن كان لا يوجد منها إلا ستون قبل الحرب الاسبانية وانتشار الروح الاستعمارية فى الولايات المتحدة تألفت منها ١٨٣ (Trusts) فى مدة سنتين بين ١٨٩٩ و ١٩٠١

الغنية والغابات وترقية الصناعات والزراعة والتجارة في الولايات الشمالية ، وفي الولايات الجنوبية خصوصا بعد تخريب الحروب المدنية .

وكانت الحكومة الاتحادية تعينها وتمنحها امتيازات كثيرة فكان يخلق بها والحالة هذه أن لا ترهق الناس بأثمنها وأن تقف عند حدّ في جشعها المادّي خصوصا وأن المالين الذين يدرون شؤونها حصلوا على ثروة ضخمة وأرباح فاضحة .

في هذه الآونة تألفت نقابات العمال للمطالبة برفع الأجور وإنقاص ساعات العمل والترفق عليهم في حالة مرض أو عجز ، وأسست "جمعية فرسان العمل" في فيلاديلفيا سنة ١٨٦٩ واتسع نطاقها فاندمج فيها العمال من جميع الولايات حتى صار عددهم مليوناً في سنة ١٨٨٦ وصارت جمعية وطنية عامة ترمي الى تحسين أحوال العمال أمام "ازدياد قوة المالين المزعجة وتهديدات النظم التجارية الكبرى التي يجب إيقافها عند حدّها قبل أن ينزل البؤس والانحطاط على كاهل السواد الأعظم" .

وقد اضطر المؤتمر في سنة ١٨٩٠ الى إصدار قانون ضدّ جميع النظم التجارية التي تعمل على تقييد حرية التجارة سواء كان ذلك بين ولايات الاتحاد أو بين الاتحاد والبلاد الأجنبية . وتمكنت الحكومة الاتحادية ، تحت ضغط الرأي العام في أوائل القرن العشرين على أثر

ظهور الفضائح المالية الكبرى ، من تعقب هذه النظم أمام القضاء وحل ” اتحاد شركات البترول “ و ” اتحاد شركات الدخان “ وغيرهما من النظم التجارية المالية القوية .

صارت الولايات المتحدة بثروتها الضخمة ، وسكانها ، وصناعاتها ، وتجارتها التي لا يحيط بها الوصف في عداد الدول الكبرى ، وبلغ ما تنتجه من الفحم في أواخر القرن التاسع عشر ٢٣٠ مليون طن (من ٧٢٠ مليوناً مجموع الفحم العالمى) ، ومن الحديد ٢٥ مليوناً (من ٧٩) ومن النحاس ٢٥٧,٠٠٠ طن (من ٤٧٠,٠٠٠ مجموع النحاس العالمى) .

وكانت الولايات المتحدة في أثناء القرن التاسع عشر مدينة للأجنبي تستعين برؤوس الأموال الأوروبية في إحياء مناطقها الواسعة ، ولكن مواردها صارت تستغل وانتشرت الرفاهية في جميع أرجائها وأصبحت صناعاتها تنافس الصناعات العالمية الكبرى فأخذت تصدر مصنوعات إلى الخارج وتبحث عن أسواق جديدة في الممالك البعيدة وتوزع في أوروبا الملايين من أسهم شركاتها .

الحروب المدنية — كانت الشعوب الأوروبية التي تملك مستعمرات في أمريكا تستخدم في زراعة البن وقصب السكر العبيد الذين كانت تشتريهم بكثرة من سواحل أفريقية ، والواقع أنهم كانوا

أقدر من غيرهم على تحمل مشقة العمل في البلاد الحارة . بدأت في أوروبا منذ الثورة الفرنسية حركة احتجاج عام ضد الرقيق فألغته السويد في سنة ١٨٤٧ وفرنسا في سنة ١٨٤٨ وتبعتهما بقية الممالك .

أما في الولايات المتحدة فقد كانت مسألة الرقيق سببا في حدوث حروب مدنية طاحنة، وذلك أن ولايتي «جورجي» و «كارولين» الواقعتين في الجنوب الشرق كانتا تزرعان القطن في مساحات واسعة . وكان لا بد لهما من استعمال العبيد لهذه الغاية خصوصا بعد أن ثبت أن القطن مصدر ثروة كبيرة للبلاد، وكانت الولايتان المجاورتان «ماريلاند» و «فرجينيا» اللتان لا يصلح جوّهما للقطن تشتغلان بتربية العبيد واستجلابهم فيبتاعهم كبار الملاك والزارعين في البلاد القطنية .

نشأ من ذلك ازدياد عدد العبيد في هذه الولايات الجنوبية . وانتشار تجارة الرقيق فيها مع أن إحدى مواد دستور سنة ١٧٨٧ كانت تنص على « أنه في جميع ولايات الاتحاد لا يجوز استجلاب العبيد ابتداء من سنة ١٨٠٨ »، ورغمما من ذلك فإن موظفي الولايات الجنوبية ظلوا بعد سنة ١٨٠٨ يساعدون على دخول العبيد في أمريكا من طريق التهريب : كان عددهم ٧٠٠,٠٠٠ في سنة ١٧٩٠ (منهم ٤٠,٠٠٠ في الثماني ولايات الشمالية و ٦٦٠,٠٠٠ في الولايات الجنوبية) فبلغ مليونان ونصفا في سنة ١٨٢٠ (من ٤,٤٣٥,٠٠٠ مجموع السكان)

في حين أن سكان الشمال البيض كانوا يزيدون عن الخمسة ملايين . وكانت الولايات ممثلة في المؤتمر الأمريكي باعتبار كل خمسة من العبيد تعادل ثلاثة من البيض وقد صار الرق مع الزمن مبدأ الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب ، وكان ذلك داعية الى تأخره في ميدان الرق بالنسبة للشمال الذي كان أحراره أهل تقدم ، وفكر ، وعمل في مختلف العلوم والفنون والصنائع .

وكان هناك نزاع مستمر بين « الشماليين » و « الجنوبيين » يشد بين الحزبين كلما أراد المؤتمر ادخال ولايات جديدة في الاتحاد أو ضم مناطق جديدة الى أراضيه فكان الفريق الأول يطالب بتحريم الرق فيها بينما يطالب الثاني بإباحته .

وقد بدأ بعض الأفراد حوالى سنة ١٨٣٣ يطالبون باسم الانسانية والمسيحية بتحريم الرق ، وأخذ الكتاب والأدباء يصوّرون رؤس العبيد وما يترتب على وجودهم من انحطاط في الأخلاق العامة . وتألف في الشمال سنة ١٨٥٤ « الحزب الجمهورى » الذى أعلن الحرب على الرق وفاز مرشحاه في الانتخاب « ابراهام لنكولن » الذى صار رئيسا للجمهورية (٦ نوفمبر سنة ١٨٦٠) .

ولما كانت ولايات الجنوب ترى أن « الرق أنفع لها من الاتحاد » بدأ بعضها يفكر فى الانفصال عن الاتحاد الجمهورى خصوصا بعد ارتقاء

لنكونلن رئاسة الجمهورية، وسرعان ما أعلنت ولاية «كارولين» انفصالها وانسحاب ممثليها من المؤتمر (٢٠ ديسمبر سنة ١٨٦٠) وتبعتها جميع الولايات الجنوبية. وفي ٤ فبراير سنة ١٨٦١ اجتمعت الولايات الاحدى عشرة المنفصلة في مؤتمر وأصدرت دستور «ولايات أمريكا المتحدة» وانتخب «جفرسون دافيز» رئيسا للجمهورية، واتخذت «ريشموند» عاصمة لها.

نشبت الحرب على أثر ذلك بين ولايات الشمال والجنوب ودامت أربعة أعوام (١٨٦١ - ١٨٦٥) انتصر فيها الشمال بفضل تفوقه العددي - كان سكانه ١٩ مليوناً من البيض وسكان الجنوب ١٢ مليوناً منهم ٤ ملايين من العبيد - وإقدام لنكونلن، وأصالة رأيه، وصبره على المكاره.

وقد هزم «جرانت» قائد الشمال «روبرت لى» قائد الجنوب هزيمة حاسمة فى أبريل سنة ١٨٦٥ فانهت الحرب بعد أن كلفت الشمال وحده ٣٠٠,٠٠٠ رجل و ٦٠٠ مليون جنيه.

وكان المؤتمر الاتحادى أعلن الغاء الرق فى ولايات الاتحاد (يونيه سنة ١٨٦٢) وفى الولايات الشائرة (يناير سنة ١٨٦٣)، وأخيراً أدخل تعديل فى الدستور ينص على الغاء الرق الغاء تاماً فى الولايات

المتحدة ، وقرر المؤتمر فيما بعد منح العبيد نفس الحقوق السياسية التي يتمتع بها البيض .

من ذلك الوقت نشأت « المشكلة السوداء » فان العبيد كان عددهم لا يزيد عن ٨٠٠,٠٠٠ في سنة ١٧٩٠ فأصبحوا عشرة ملايين أو عشر مجموع سكان الولايات المتحدة ، ولا يزال البيض يضمرون للسود الكراهية والاحتقار بسبب اختلاف الجنس واللون والعوائد ، وللعبيد أما كن خاصة معدة لهم في الترام ، وعربات السكك الحديدية والفنادق والكائس وغيرها ، وهم مشهورون بالكسل ، وفساد الخلق ، والميل الى العريضة .

ورغما من مساواتهم بالبيض أمام القانون فان البيض في الجنوب يتذرعون بجميع الوسائل لاقصائهم من الانتخابات فلا يسع الحكومة الاتحادية إلا الاغضاء على هذه الأعمال المخالفة للدستور ، وكثيرا ما فكر الأمريكيون في التخلص من العبيد جملة وابعادهم الى جزر الفيليبين أو بعض مناطقهم الواسعة في أطراف الملك .

مبدأ منرو — أخذت الولايات المتحدة في بداية القرن التاسع عشر تزداد قوة واتساعا وتجتلى قوميتها فتنبهت الى الخطر الذي يحدق بها من جوار بعض الدول الأوروبية لها ووقوفها في طريق توسعها في القارة الامريكية . وقد كانت منطقة "ألاسكا" المشهورة

بصيدها وفروها في سنة ١٨١٥ تابعة لروسيا ، وكانت بريطانيا العظمى لا تقنع بملكها الواسع في كندا وتحاول امتلاك مناطق "اوريجون" الممتدة بين الجبال الصخرية والمحيط الهادى ، وكانت ممتلكات اسبانيا تمتد من رأس "هورن" الى شمال سانفرانسيسكو ، فكانت تشتمل على أمريكا الجنوبية (ما عدا البرازيل وجيان) وأمريكا الوسطى ، والمكسيك ، واجمل جزائر "انتلس" وجميع المناطق الواقعة غرب المسيسيبي (المعروفة الآن بكاليفورنيا ، ونيفادا ، واريزونا ، والمكسيك الجديدة ، وتكساس ، وكنساس ، واوكلاهوما) وفلوريد الشرقية . وكانت اسبانيا مهيمنة على جميع سواحل المكسيك فكانت الولايات المتحدة عاجزة عن توطيد ملكها في حدوده الطبيعية ما لم يتقلص النفوذ الاسبانى من أمريكا .

واتفق أن نابليون الذى كانت له مطامع في اسبانيا غزا هذه المملكة بجيش تحت قيادة أخيه "ميراث" وقلب الأسرة الحاكمة وعين أخاه يوسف ملكا عليها (سنة ١٨٠٨) وقد قاوم الأسبان أشد مقاومة وظلت الحروب مستمرة فيها خمسة أعوام (١٨٠٨ - ١٨١٣) .

ساعد هذا الانقلاب على انتشار الثورة في مستعمرات امريكا الجنوبية التى أرهقتها اسبانيا بضرائبها الفادحة ، وجشع ولائها ،

وقيودها التجارية ، وقد تمكن القواد الوطنيون من انتزاع الولايات تدريجاً من اسبانيا (شيلي ، ارجنتين ، فينزويلا ، كولومبيا) .

وفي أثناء ذلك تنازلت حكومة اسبانيا للولايات المتحدة عن فلوريدا (سنة ١٨١٩) ، وكانت الجمهورية الاتحادية تراقب في الوقت نفسه تطور الحركة الاستقلالية في المستعمرات الجنوبية وتبث العيون والارصاد فيها .

كانت الولايات المتحدة تريد في أول فرصة الاعتراف باستقلال ولايات امريكا الجنوبية ، وسرعان ما تحركت مطامع الدول وأخذت روسيا تطالب بمناطق في جنوب مستعمراتها "ألاسكا" ، أو من جهة أخرى كانت روسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا تعهدت بمقتضى التحالف المقدس أن تعيد "الملوك الشرعيين" الذين أخرجهم نابليون من ديارهم اليها ، وطلبت اسبانيا الى هذه الدول أن تعينها في توطيد نفوذها في مستعمرات امريكا الثائرة فبادر رئيس الجمهورية منرو بالاعتراف باستقلال جمهوريات امريكا الجنوبية (في ٤ مايو سنة ١٨٢٢) .

كانت إنجلترا لا تنظر بعين الرضى الى تدخل أوروبا في امريكا الجنوبية لأن انفصال هذه الولايات من اسبانيا كانت نتيجته تحطيم القيود التجارية وازدياد الحركة التجارية بينها وبين إنجلترا ، وقد اقترح

رئيس الوزارة الانكليزية كاننج على وزير امريكا فى لندرة أن تتضامن
انجلترا والولايات المتحدة فى منع الدول المتحالفة من التدخل .

ولكن الساسة الامريكيين رأوا أنه خير لهم وأسلم عاقبة أن تأخذ
الولايات المتحدة على عاتقها وحدها تبعة حماية الجمهوريات الامريكية .
وعلى ذلك أصدر منرو فى المؤتمر تصريحه المعروف بمبدأ منرو الذى
رسمت فيه خطة الولايات المتحدة السياسية إزاء ممالك القارة الامريكية
(فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٣) .

جاء فى هذا التصريح أن " مناطق الوادى الغربى لا يجوز لأية
دولة أوروبية أن تستعمرها " وفى هذا إشارة الى مطامع روسيا على
سواحل المحيط الهادى وفرنسا فى بلاد المكسيك .

وأعلن التصريح " أن الولايات المتحدة قررت عدم التدخل
فى السياسة الأوروبية أو فى ممتلكات الدول الأوروبية فى العالم الحديث .
ولكنها تطلب اليها فى مقابل ذلك أن لا تتعرض لاستقلال جمهوريات
أمريكا الجنوبية التى اعترفت به الولايات المتحدة أو لنظمها الداخلية ،
وأن كل تدخل منها فى شئونها يعدّ عملا عدائيا ضد الولايات المتحدة " .

كان هذا المبدأ فى ظاهره يرمى الى حماية ولايات امريكا
الجنوبية والوسطى من التدخل الأوروبى والدفاع عن استقلالها

ونظمها الجمهورية ، وينطوى فى الحقيقة على احتفاظ الولايات لنفسها بمنطقة نفوذ فى جميع بلاد القارة الأمريكية ، وكثيرا ما استولت على مناطق وضمتها إليها بحجة منع دولة أو دول أوروبية معينة من امتلاكها أو الاعتداء عليها .

وقد طبق مبدأ منرو أو توسع فى تطبيقه فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى المكسيك (١٨٦٦) ، وألاسكا (١٨٩٧) ، كيوبا (١٨٩٨) فاحتجت الولايات المتحدة فى سنة ١٨٦٥ على غزو نابليون المكسيك فسحب جيوشه منها فى سنة ١٨٨٦ ، واشترت الاسكا من روسيا سنة ١٧٦٧

أما جزيرة كيوبا "ملكة الانتلس" وأكبر جزرها وأغناها بدخانها وسكرها ومعادنها فقد كان الأمريكيون يطمعون فيها من زمن . ولما كانت الإدارة الإسبانية فى كيوبا وبورتوريكو (الانتلس بأمريكا) وفى جزر الفيليبين (بآسيا) سيئة مستبدة لا تفكر إلا فى استغلال المستعمرات والاحجاف بمصالح الأهالى فى سبيل الدولة صاحبة السيادة ثاروا عليها فى أوقات مختلفة فى أثناء القرن التاسع عشر .

انشرت الثورة فى جزيرة كيوبا سنة ١٨٩٥ ، وفى الفيليبين سنة ١٨٩٦ وكادت الحرب تنتهى بمنح الاستقلال الذاتى للجزر (سنة ١٨٩٧) ولكن الولايات المتحدة تدخلت فيها على أثر نفس

إحدى سفن الولايات المتحدة الحربية في مياه كيوبا (١٨٩٨) :
دامت الحرب بين الدولتين ثلاثة أشهر دمرت فيها البحرية الاسبانية
واضطرت اسبانيا الى التخلي عن آخر مستعمراتها (معاهدة باريس
١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٨) .

تنازلت اسبانيا للولايات المتحدة عن بورتوريكو والفيليبين
في مقابل خمسة ملايين دولار (مليون جنيه) ومنحت كيوبا استقلالها ،
ولكن الولايات المتحدة وضعت يدها عليها وبذلك تم لها السيطرة على
خليج المكسيك وبحر الأنتلس ، أو بعبارة أخرى كانت تملك مفاتيح
البحر الأبيض الأمريكي .

أما في آسيا فقد خلق لها امتلاك الفيليبين منطقة نفوذ بين اليابان
والصين والهند الصينية في إحدى نواحي ممر سنغافورة العالمى ، ومن
ذلك الوقت بدأت الولايات المتحدة تعمل على بسط سيادتها في المحيط ،
وهذا منشأ النزاع القائم بينها وبين اليابان وانضمام هذه الدولة الى إنجلترا
التي تفكر في انشاء قاعدة حربية حصينة في سنغافورة .

وفي سنة ١٨٩٣ احتلت الولايات المتحدة جزر « هاواى » وهى
أهم نقطة حربية في المحيط الهادى وصارت لها محطة بحرية منيعة
في ميناء « بير هار بوت » .

جرت الولايات المتحدة على سياسة التوسع واشترت في سنة ١٩٠٣
من شركة فرنسية أعمالها في قناة بناما قبل اتمامها فافتتحت سنة ١٩١٤
وصارت ملكا لحكومة الجمهورية الاتحادية ، وهي من الأهمية بمكان
من الوجهة التجارية والعسكرية لأنها تختصر المسافة بين الشرق البعيد
وأمریکا ، وتفتح الطريق أمام الأسطول الأمريكى بين المحيط
الأطلسى والمحيط الهادى ، ولا ريب أن أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة
كأهمية قناة السويس بالنسبة ل إنجلترا .

وقد أصبحت الولايات المتحدة منذ أواخر القرن التاسع عشر
في عداد الدول العالمية الكبرى بجيشها ، وأسطولها ، ومركزها الاقتصادى
وصارت تتدخل في مسائل الشرق البعيد والصين وتبسط نفوذها
السياسى فى العالم .

الكتاب الثالث

الاستعمار الأوروبي

ترجع سياسة أوروبا الاستعمارية في القرن التاسع عشر الى عوامل كثيرة أهمها :

(أولا) ازدياد عدد السكان واضطرار الكثيرين ، بالأخص في إنجلترا وألمانيا والنرويج ، الى الرحيل من بلادهم للبحث عن موارد الرزق .

(ثانيا) ظهور الصناعة الكبرى الحديثة وضرورة البحث عن منافذ تجارية ومواد أولية (كان الثواب عن الدوائر الصناعية والتجارية في عهد لويس فيليب يعضدون خطة فرنسا الاستعمارية في الجزائر) .

(ثالثا) كثرة الاكتشافات في أفريقية ، وآسيا ، وأستراليا ، والمحيط الهادى ، وانفتاح اليابان لأوروبا (برت ، سبيك ، وبيكر وغيرهم في أفريقية ، وماكدونالد ستيوارت في أستراليا) . كل ذلك نبه أوروبا الى العالم المجهول ، وقد عقد مؤتمر دولى للعلوم الجغرافية في سنة ١٨٧١ في مدينة أنفرس وأعقبه مؤتمر آخر في باريس

سنة ١٨٧٥ : ولم تكن هناك دراسة جغرافية قبل سنة ١٨٧١ وأول من ألقى دروسا في الجغرافيا مؤرخ .

(رابعا) فتح قناة السويس وتقدم الملاحة التجارية وانتشار الأسلاك البحرية .

(خامسا) نشوء الفكرة «الامبريالية» (Impérialisme) في إنجلترا بوجه خاص وفي ألمانيا وأمريكا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي خطة متطرفة في التوسع الاستعماري صاركبار السياسة أمثال دزرائيلي وشامبرلين من أكبر مروجيها .



الفصل الأول

أوروبا في أفريقية

الاستعمار الفرنسي — فقدت فرنسا معظم مستعمراتها في القرن الثامن عشر، خصوصا في الهند وأمريكا، ولكنها تمكنت في القرن التاسع عشر من استعمار امبراطورية واسعة في أفريقية وبسط نفوذها في بعض المناطق الآسيوية .

وكانت لا تملك في سنة ١٨١٥ إلا بعض بقايا المستعمرات القديمة والسينجال، وجزيرة ريونيون وجوبان . وجواديلوب ومارتينيك . ومدائن الهند الخمس .

وكان نابليون يريد جعل فرنسا دولة استعمارية كبيرة ولكن انجلترا حالت بينه وبين انفاذ خطته . وقد بدأت حركة التوسع في سنة ١٨٣٠ وصارت سياسة تجرى عليها الحكومات الفرنسية المختلفة .

فتح الجزائر — كانت افريقية ميدان الاستعمار الأساسى لفرنسا وقد ابتدأت فتوحاتها فيها من الشمال ، وكانت تطمع في الاستيلاء على الجزائر في عهد لويس الرابع عشر : بسطت تركيا

عليها سيادتها منذ القرن السادس عشر وصارت تعين ولايتها
أو "داياتها"، ولما حاول الفرنسيون غزوها في مايو سنة ١٨٣٠ كان
يحكمها الوالي حسين باشا، ويحتلها جيش تركي "اليكچرية"، أما السكان
فكانوا من القبائل العربية والبربر الذين يقطنون الجبال، وقد حاول
الداي بقوة تركية عربية مؤلفة من ٤٠,٠٠٠ مقاتل رد الجيش المهاجم
ولكن الفرنسيين دخلوا مدينة الجزائر في ٥ يولييه واستولوا على مليونين
من الجنيهات كانا في خزائنها.

حدث الثورة بعد ذلك في فرنسا وقامت حكومة لويس فيليب
فعوّلت على عدم الاكتفاء بالحاضرة وضواحيها والتوغل في الفتح.
وقد تخلصت أولا من الداى ومأمورى الأتراك الذين كانوا يباشرون
الأحكام وأعلنت رسميا دخول البلاد في حكم الفرنسيين فهاج العرب
والبربر وأجمعت جميع البلاد الجنوبية والغربية أمرها على مبايعة
الأمير السيد عبد القادر بن محي الدين الحسيني الذى ناصب الفرنسيين
العداء ودامت بينه وبينهم المعارك في الغرب بين الجزائر ووهران
ومراكش أربعة عشر عاما (١٨٣٣ - ١٨٤٧).

وكان أهم عمل حربى قام بها الفرنسيون بعد دخول عاصمة الجزائر
فتح قسنطينة في الشرق (١٨٣٦ - ١٨٣٧) وكان يحكمها باى
(الحاج أحمد باى قسنطينية).

ثم وجهوا بعد ذلك كل جهودهم الى محاربة الأمير عبد القادر خصوصاً في السبعة أعوام الأخيرة (١٨٤٠ - ١٨٤٧) وساعده على المقاومة شجاعة البربر ووعورة المسالك الجبلية الكثيرة .

بدأ عبد القادر بالزحف الى وهران وكانت قد وقعت في قبضة الفرنسيين فنكل بهم وعقد معه الجنرال "ديمشيل" (سنة ١٨٣٤) معاهدة يعترف له فيها بالاستقلال والامارة وحق احتكار التجارة بجميع اقليم وهران، وفي سنة ١٨٣٥ هزم الجيش الفرنسي الذي كان يقوده "تريزيل"، وأمضى معه القائد "بيجو" في سنة ١٨٣٧ معاهدة ثانية تعرف بمعاهدة تفنا (نهر بيلاد وهران) لتعين الحدود بين المستعمرة الفرنسية وممالك الأمير، على أن عبد القادر لم يلبث أن نقض المعاهدة (سنة ١٨٣٩) والقبائل على الحكم الفرنسي فرأت فرنسا ضرورة اتباع خطة هجومية حاسمة في داخلية البلاد، وأمدت قائدها بجيش عظيم طارد به جيوش عبد القادر واجتذب اليه بالأموال والهدايا معظم القبائل التي كانت منضمة الى الأمير، وكان عبد الرحمن ملك المغرب الأقصى يمدّ عبد القادر بالمال والرجال فأخضعه الفرنسيون وألزموه بالكف عن مساعدة عبد القادر (١٨٤٤) فخرج الأمير على عبد الرحمن وحاربه، وترتب على ذلك هزيمة عبد القادر

واضططاره الى التسليم (١٨٤٨) والرحيل الى فرنسا ... وبذلك انتهت الحرب الكبرى بين فرنسا وسكان الجزائر .

وقد ظل كثيرون من العرب الرحل في واحات الصحراء والبربر في الجبال يناوئون الفرنسيين وكان لا بد لاختصاصهم من احتلال الواحات والجبال فأرسلت فرنسا حملة قوية مؤلفة من ٣٥٠٠٠ جندي سنة ١٨٥٧ واستولت ، بعد حرب شاقة دامت شهرين ، على الجبال الواقعة في شرق مدينة الجزائر فدانت لحكمها القبائل الجبلية . ثم أخذ الفرنسيون في إنشاء توغلهم ينشئون الاستحكامات ويفتحون الطرق الحربية في ثنايا الجبال .

وفي مارس سنة ١٨٧١ انتشرت ثورة كبيرة في الجزائر ولكن فرنسا تمكنت من إخمادها في السنة التالية . وتوطد السلم من ذلك الوقت في هذه الديار رغمًا من حدوث بعض الثورات المحلية من آن لآخر .

تنظيم الفتح والاستعمار — كان الفرنسيون يشجعون بكل الوسائل الأوروبيين على النزوح الى بلاد الجزائر والاقامة فيها . وقد بلغ تعداد الجالية الأوروبية ٢٤٠,٠٠٠ نفس في سنة ١٨٨١ نصفها من الفرنسيين أو من أصل فرنسي والباقي من الأجانب ، يضاف اليهم ٥٠,٠٠٠ اسرائيل في الجزائر منحتهم الحكومة في سنة ١٨٧٠

الجنسية الفرنسية، أما السكان الوطنيون فكان عددهم في سنة ١٨٨١ نحو ٣,٢٦٠,٠٠٠ وفي سنة ١٩١١ نحو الخمسة ملايين، ولا يقل اليوم عدد الفرنسيين عن نصف مليون .

وقد قسمت البلاد الى قسمين : القسم الذى يحتله الأجانب (مدينة الجزائر، ووهران، قسنطينة) وتدير شؤونه حكومة مدنية، وموظفون فرنسيون، وينتخب السكان فيه نوابا عنهم فى مجلس النواب ومجلس شيوخ فرنسا .

والقسم الذى يقطنه الأهالى (خصوصا منطقة الصحراء) وتدير شؤونه حكومة عسكرية وضباط فرنسيون يحافظون على العدل والأمن .

على أن نظام الحكم فى هذه البلاد قد اعتراه ارتباك كثير فى ظروف مختلفة لأن السياسة الفرنسية لم تجر على خطة واحدة فى هذه البلاد، فتارة كان الفرنسيون يفكرون فى جعلها مملكة عربية ذات شخصية مستقلة (نابليون الثالث) وتارة كانوا يفكرون فى ادخال النظم والقوانين الفرنسية فيها .

وقد استولى المستعمرون (الأوروبيون النازحون) على معظم الأراضى الخصبة التى انتزعتها الحكومة من الأهالى بثمن بخس أو بغير

من .

واجتهدت الحكومة في تحسين المواصلات وإنشاء الخطوط الحديدية (٣٣٠٠ كيلومتر) ، والطرق ، واستغلال معادن الفوسفات والحديد ، وترقية الزراعة وأعمال الري فالتسعت مساحة الأرض المترعة ، وكثرت الموارد الاقتصادية فبلغت التجارة ١٢٠٠ مليون فرنك (٤٨ مليون جنيه) في سنة ١٩١٣ أربعة أضعافها مع فرنسا ، وكانت في سنة ١٨٨٧ لا تزيد على أربعائة مليون فرنك .

وأشهر حاصلاتها القمح ، والذرة ، والفواكه ، والزيتون (الذي يستخرج منه زيت الزيتون بكثرة) والبرتقال ، والبلح ، والقصب ، وشجر الألفا (الذي يستعمل في صناعة الورق) ، والعنب (الذي يستخرج منه النبيذ) .

كانت هناك دولتان اسلاميتان احدهما تونس في شرق الجزائر ، والأخرى مراکش في غربها . وكانت فرنسا تطمع في امتلاكهما وإنشاء امبراطورية ضخمة في شمال افريقية .

الحماية الفرنسية في تونس — بسطت فرنسا حمايتها على تونس (١٨٨١ — ١٨٨٣) وعلى مراکش (١٩١١) وجرت في تونس على نفس الخطة التي جرت عليها في مصر إذ ما كاد سلطانها يتوطد في الجزائر حتى أخذت تبسط نفوذها في تونس فاستغلت رغبة «الباي»

في ادخال الاصلاحات الأوروبية في بلاده وحصلت منه على امتياز
 حصر الأشغال العامة في يد المهندسين والمقاولين الفرنسيين ، ثم زينت
 له الاستدانة وساعدته على عقد قروض كبيرة في باريس . وسرعان
 ما ساءت ادارة الباي فتوقف عن دفع فوايد القروض ، ووقعت حكومته
 في الافلاس (سنة ١٨٦٩) ، وارتبكت الاصلاحات فاتتهزت فرنسا
 هذه الفرصة للتدخل الفعلي في هذه البلاد خصوصا وان ايطاليا كانت
 تطمع فيها . صرح رئيس الوزارة الفرنسية «جول فيرى» في سنة ١٨٨١
 قائلا : « يجب أن لاندع مفتاح بيتنا يقع في أيد أجنبية » يشير بذلك
 الى أن تونس هي طريق الاغارة على الجزائر .

في سنة ١٨٨١ تذرعت فرنسا باختلال النظام في بعض مناطق
 تونس الجبلية واحتلتها جيوشها في أبريل ومايو فلم يقاوم الباي وأمضى
 معاهدة « باردو » التي اعترف فيها بحماية فرنسا على تونس وتعهد أن
 لا يتفاوض مع الدول إلا عن طريق دار الحماية الفرنسية .

صار الباي لا يملك إلا سلطة وهمية لأن المندوب الفرنسي السامي
 كان الحاكم الفعلي الذي يشرف على ادارة البلاد الداخلية ويتولى
 شؤونها الخارجية يعينه في مهمته مجلس استشارى (١٨٩٦) يجتمع
 مرتين في العام للنظر في الميزانية ، وهو مؤلف من مندوبي « البلديات » ،

والغرف التجارية ، والجمعيات الزراعية . وفي سنة ١٩٠٧ دخل فيه نواب من الأهالي .

وقد قسمت بلاد تونس الى مناطق على رأس كل منها مراقب فرنسي يشرف على السلطات المحلية ، وانتظمت ماليتها منذ سنة ١٨٨٤ وزادت الإيرادات عن المصروفات .

وكانت أرض تونس أخصب من أرض الجزائر فترج إليها الأوروبيون من أنفسهم للتجار فيها أو استغلال أرضها وفيهم كبار الرأسماليين والشركات الكبيرة التي تزرع الأرض وتعهدها ، فبعد أن كان لا يوجد في البداية إلا بضعة مئات من الفرنسيين أصبح عددهم نحو خمسين ألفا يملكون معظم الثروة والأراضي .

وتبلغ مساحة تونس ربع مساحة فرنسا (١٥٠ ألف كيلو متر مربع تقريبا) ، وقد أدخلت فيها الحكومة الفرنسية إصلاحات كثيرة لتزيد من ثروتها وتستعويض عما أنفقته فيها :

في تونس اليوم ١٨٠٠ ك . م من الخطوط الحديدية ، وكان بها ٢٠٠ في سنة ١٨٨١ ، وثلاث مين حديثة (تونس . وسوس . وسفاكس) وميناء حربية كبير في بيزرت ، وقد شاعت فيها زراعة القمح والزيتون .

وزرعت أشجار الكروم، واكتشفت مناجم الحديد والفوسفات فازدادت الحركة التجارية : كانت قيمة الصادرات ١١ مليون فرنك والواردات ١٢ مليون فرنك في سنة ١٨٨٠ فصارت الواردات ٣١ مليوناً والصادرات ١٩ مليوناً في سنة ١٨٨٨ ، وبلغت قيمتها (الصادر والوارد) ما لا يقل عن ٢٧٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك في سنة ١٩١٣ (عشرة ملايين من الجنيهات) .

وتوجد اليوم في تونس حركة ترمي الى نيل الاستقلال الذاتي وانشاء حكومة وطنية في البلاد، ولكن هذه الحركة لا تزال في بدايتها.

احتلال مراکش — تزيد مراکش على فرنسا قليلاً، ومركزها الجغرافي من الأهمية بمكان لأنها واقعة على البحر الأبيض والمحيط الأطلسي ، وقد تراحت الدول على بسط نفوذها فيها ، واضطرت فرنسا الى عقد اتفاقات مختلفة مع إنجلترا واسبانيا وألمانيا وكثيراً ما حصلت من هذه الدول على الاعتراف بحقوق خاصة في مقابل تعويضات معينة ، ولكن المفاوضات بينها وبين ألمانيا كانت نزاعاً مستمراً يهدد السلام العام .

وكانت إنجلترا بعد فرنسا مباشرة من حيث أهمية مصالحها السياسية والتجارية في مراکش ، ككلاهما تقيم العراقل في طريق

الأخرى وتندد بمطامعها خصوصا منذ احتلال مصر . وأخيرا أمضيت اتفاقية سنة ١٩٠٤ الشهيرة التي تنازلت فرنسا بمقتضاها لـانجلترا عن « حقوقها » في مصر وتركت إنجلترا لفرنسا حرية التصرف في مراكش مع بعض التحفظات فيما يتعلق بحرية التجارة وحقوق اسبانيا القديمة ، وذلك أن اسبانيا كانت باعتبارها جارة أحق من غيرها من الدول بالتدخل في مراكش ، وكانت تملك على الساحل منذ القرن السادس عشر بعض مين منفصلة من المنطقة الداخلية التي لم يتمكن الاسبانيون من التوغل فيها . وفي سنة ١٩١٢ عدلت اتفاقية سنة ١٩٠٤ وتركت لاسبانيا بمقتضاها منطقة نفوذ في شمال مراكش تشتمل على جبال ساحل البحر الأبيض الشمالى ، وساحل المحيط الأطلسى الشمالى ، ومنطقة نفوذ أخرى في مراكش .

وقد توترت العلاقات بين ألمانيا وفرنسا حول مسألة مراكش ستة أعوام (١٩٠٥ - ١٩١١) ، ومنشأ هذا الخلاف أن ألمانيا كان لها رعايا عديدون ورؤوس أموال كثيرة في الأمبراطورية الشريفة . وكانت من جهة أخرى تعمل على اذلال فرنسا ومعاكستها لأنها إحدى دول الاتفاق الثلاثى (إنجلترا ، وروسيا ، وفرنسا) الذى يعارض التحالف الثلاثى فى أوروبا (ألمانيا ، والنمسا ، وإيطاليا) .

ظهر هذا الخلاف في شكل مقلق عند مآظهر غليوم الثانى فى طنجة
بحاة (٣١ مارس سنة ١٩٠٥) وألقى فيها خطبة ضد السياسة
الفرنسية كان لها دوى عالمى ، فاستمع لنصيحته السلطان عبد العزيز
(١٨٩٤ - ١٩١١) ورفض مشروع الاصلاحات الذى عرضته عليه
اللجنة الفرنسية فى فاس .

واضطرت فرنسا ، تجنباً للحرب ، الى التسليم باجتماع مؤتمر دولى
لدرس الاصلاحات اللازمة لمراكش : فى سنة ١٩٠٦ اجتمعت
الدول فى « الجزيرة » وأكدت استقلال السلطان ، وسلامة
مراكش ، والمساواة الاقتصادية فيها ، ولكنها اعترفت بمركز فرنسا
الخاص فى هذه البلاد وعهدت اليها الى اسبانيا بتنظيم البوليس
فى المين المراكشية .

على أن وثيقة الجزيرة لم تفض النزاع الألمانى الفرنسى الذى
ظهر من جديد ، فى صورة أقلقت الدول ، على أثر شروع فرنسا
فى ارسال حملة الى فاس ، إذ بادرت المانيا بارسال مدرعة حربية الى
اجادير (ميناء فى مراكش الجنوبية) واستمرت المفاوضات بين الدولتين
أربعة أشهر (يوليه - نوفمبر سنة ١٩١١) وكانت ستؤدى الى
الحرب لولا إمضاء معاهدة ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ التى اعترفت فيها
ألمانيا صراحة بحماية فرنسا على مراكش فى مقابل قبول فرنسا مبدأ

المساواة الاقتصادية بين جميع الأمم على السواء وتنازلها لألمانيا عن أراض واسعة في أفريقية الوسطى، وقد أعلنت فرنسا حمايتها على مراکش في اتفاقية فاس (٣٠ مارس ١٩١٢) وصار من ذلك الوقت عميد الجمهورية الوسيط بين السلطان والدول الأجنبية .

كانت فرنسا قبل إعلان حمايتها احتلت مناطق كثيرة في شرق مراکش وغربها (١٩٠٠ - ١٩١٢) ويرجع الفضل الأكبر في توطيد دعائم الأمن ، خصوصا على تخوم مراکش والجزائر، الى القائد « ليوتي » الذي عمل على تنظيم الفتح (١٩١١ - ١٩٢٣) وإنشاء الطرق، ومد الخطوط الحديدية، والأسلاك البرقية والتليفونية، وتأليف جيش من الأهالي تحت إمرة الضباط الفرنسيين على نسق جيش الجزائر الذي انتفعت به فرنسا في الحرب الكبرى .

وكانت تجارة مراکش في سنة ١٩٠٧ تبلغ ٧٧,٠٠٠,٠٠٠ فرنك

فبلغت ٢٧٧,٠٠٠,٠٠٠ في سنة ١٩١٣

وبينما كانت فرنسا تبسط سيادتها على الجزائر، وتونس، ومراكش في شمال أفريقية كانت في الوقت نفسه توسع دائرة نفوذها في هذه القارة خصوصا بعد سنة ١٨٨٠ حين ابتدأت الدول الأوروبية تستبق الى اكتشاف المناطق الأفريقية وإنشاء مستعمرات فيها .

أفريقية الغربية الفرنسية — احتلت فرنسا في أفريقية الغربية منطقة تعدل سبعة أو ثمانية أضعاف فرنسا (١٨٥٥ — ١٨٩٨)، واستعانت في فتحها، خصوصا في عهد الجمهورية الثالثة، ببعثات اكتشافية و فرق عسكرية مؤلفة أكثريتها من السنغاليين، وتحاول فرنسا زراعة القطن فيها لتموين صناعاتها. وتبلغ تجارة أفريقية الغربية أكثر من ٢٧٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك. ويقطنها نحو ١٣ مليونا أغلبهم من العبيد.

السنغال — كانت فرنسا لا تملك في النصف الأول من القرن التاسع عشر إلا بعض نقط تجارية في السنغال ولكن الحاكم فيدهرب، في عهد الأمبراطورية الثالثة، تمكن بحزمه وحسن إدارته من احتلال مناطق واسعة في هذه الجهة وإنشاء مملكة فرنسية كبيرة كانت قاعدة للاكتشاف والتوغل في أواسط أفريقية وأطرافها.

السودان الفرنسي وتومبوكتو — بسطت فرنسا بعد سنة ١٨٨٠ حمايتها على أراض واسعة في حوض «النيجر» على أثر بعثات اكتشافية مختلفة وحملات عسكرية أرسلت ضد ملك «سيجو»، وامتد نفوذها حتى بحيرة «تشاد»، وسميت المنطقة الجديدة «بالسودان الفرنسي» (١٨٩٠ — ١٨٩٨).

يتصل السودان بالسنغال والممتلكات الفرنسية على خليج غانة، وبالصحراء التي تفصله عن الجزائر، وقد بدأ الفرنسيون يسيطرون على جزء كبير من هذه الصحراء على أثر احتلالهم "تومبوكتو" سنة ١٨٩٣، وهى من المدن الإسلامية الشهيرة بتجارتها وموقعها على رأس خط قوافل أفريقية الشمالية .

غانة، ساحل العاج، داهومى — كان الفرنسيون لا يملكون على ساحل غانة قبل الجمهورية الثالثة إلا نقطا تجارية منفصلة ثم أخذت الحكومة والرعايا والتجار والمكتشفون يعقدون المعاهدات ويتدخلون فى مناطق غانة، وساحل العاج، وداهومى حتى توطد النفوذ الفرنسى فيها، وفى سنة ١٨٩٣ أرسلت فرنسا حملة قوية بقيادة "دودز" ضد "بيهانزان" ملك داهومى ف وقعت حاضرة بلاده "ابومى" فى يد الفرنسيين وتمكنوا من أسره وإعلان الحماية عليها .

وقد ربط الفرنسيون ساحل العاج وداهومى بالنيجر والسودان الفرنسى وربطوا ممتلكاتهم فى شمال أفريقية بممتلكاتهم فى أفريقية الغربية عن طريق الصحراء وموريتانيا (١٩٠٠ — ١٩١٠) .

أفريقية الغربية الفرنسية — كانت هذه الولايات المختلفة مستقلة فى ماليتها وإدارتها ولكن الفرنسيين رأوا ضرورة إيجاد

وحدة سياسية عسكرية بينها فأنشأوا الحكومة العامة في أفريقية الغربية الفرنسية (١٨٩٥) ونظموا ادارتها الداخلية فكثرت الأشغال العامة والخطوط الحديدية والمباني ، ونشطت التجارة ، وأهم حاصلاتها الفول السوداني (السينغال) والكاوتشو (غانة والسودان) والخشب (ساحل العاج) والقطن (السودان) .

أفريقية الإستوائية الفرنسية — كانت اكتشافات الأمريكيين والانجليز في مناطق خط الاستواء باعثة على اجتذاب الفرنسيين اليها . وقد تمكن المكتشف ”سافور جناب ديبازا“ من تكوين مستعمرة فرنسية واسعة في وادي الكنغو (١٨٧٦ — ١٨٨٥) بجانب ولاية الكنغو الحرة البلجيكية ، وامتد النفوذ الفرنسى شمالا في القرن العشرين الى أوبنجى — شارى ، واراضى ”شاد“ .

وأخذت فرنسا تمتد خطا حديدا كبيرا في الصحراء من الجزائر الى الكنغو والسودان لربط ممتلكاتها البعيدة بعضها ببعض وإيجاد وحدة قوية في امبراطوريتها الأفريقية .

مدغشقر — أرسل الفرنسيون في سنة ١٨٩٥ جيشا الى مدغشقر ودخلوا عاصمتها ” تاناناريف “ وأرغموا ملكتها على قبول الحماية الفرنسية .

وهذه الجزيرة أكبر من فرنسا في مساحتها، وكان بها جيش نظامي مؤلف من ٤٠,٠٠٠ مقاتل يحملون أسلحة من الطراز الحديث . وكان بها بعض مظاهر المدنية من مطابع ومدارس ومستشفيات وما شاكلها . وكان شعبها يميل الى حكومته الأهلية فانتهاز فرصة رجوع قسم كبير من جنود الحملة وثار على الحكم الفرنسي (١٨٩٦) فأرسلت فرنسا الجنرال "جاليني" اليها فأحمد الثورة وأتخذ حكم الاعداء في وزيرين من وزراء الملكة ، وألغى الحماية ، وأعلن أن مدغشقر صارت مستعمرة فرنسية (١١ أكتوبر سنة ١٧٩٦) ، ونفى الملكة في الجزائر (سنة ١٨٩٧) .

وتجهد فرنسا في استغلال هذه الملكة الغنية واستعمارها : كانت قيمة تجارتها ٢٧ مليون فرنك تقريبا في سنة ١٨٩٨ فصارت تزيد على المائة مليون في سنة ١٩١٣ ، وأصبح النفوذ الفرنسي موطدا في أربع جهات من أفريقية : في الشمال ، والغرب ، وخط الاستواء ، والشرق .

٢

الاستعمار الانجليزي

أقام الانجليز في جنوب أفريقية وأواسطها امبراطورية انجليزية كبيرة ، وقد انتزعوا مستعمرة الكاب من الهولانديين عقب الحروب النابليونية في سنة ١٨١٥ وأعلنوا ضم الناتال على المحيط الهندي فاضطر

البوير (١٨٤٦ - ١٨٤٧) الذين كانوا يقطنونها، وهم من الجنس الأبيض ومن أصل هولاندى، الى الهجرة منها وأسسوا ولاية "الترنسفال" (سنة ١٨٤٩) التى اعترف الانجليز باستقلالها (فى سنة ١٨٥٢).

ظهرت أهمية هذه الولاية على أثر اكتشاف معادن الذهب فيها (١٨٨٥) فترح الأوروبيون اليها، وخصوصا الانجليز، وأنشأوا الخطوط الحديدية فى أرجائها وقامت وسط المناطق المعدنية مدينة "جوها نبرج" الأجنبية (١٨٨٦).

ولما كانت إنجلترا تريد التوغل فى أفريقية الجنوبية فكرت فى القضاء على ولاية البوير المستقلة فدخلت فى حروب طويلة مع القبائل بين الكاب والنااتال وأخذت تمنع فى الفتح حتى استولت على جميع المناطق الواقعة على الساحل الشرقى لغاية موزبيق البرتغالية وقطعت على الترنسفال طريقها الى البحر (١٨٩٨).

فى أثناء ذلك ظهر "سيسيل رودس" فى الكاب وأخذ ينشر فكرة "الجامعة البريطانية" (١٨٨٤ - ١٩٠٢) التى ترمى الى تكوين امبراطورية أفريقية، من الكاب الى القاهرة، والعمل على "تلوين" معظم خريطة إفريقية باللون الأحمر الانجليزى.

وكان يعتقد أن خير وسيلة لتحقيق هذه الفكرة إنشاء نقابات أو شركات رأس مالية للتوسع واستغلال المناطق المعدنية. وقد أسس

بالفعل سنة ١٨٨٩ "شركة أفريقية الجنوبية" التي تحاكي شركة الهند القديمة في استقلالها، فأيدتها الحكومة الانجليزية في فتح الأقاليم الغنية في حوض نهر "زامبيز" وانشاء ولاية "رودسيا" (١٨٩٠).

حرب البوير — أحاطت المستعمرات الانجليزية بالأورانج والترنسفال من كل جانب، وظهرت نوايا الانجليز في داخلية ولاية البوير فرأى "كروجر" رئيس جمهورية الترنسفال ضرورة اتباع سياسة حازمة وعارض في المهاجرة، وبناء الخطوط الحديدية، وإلغاء الضرائب الثقيلة المفروضة على الامتيازات المعدنية، والدخول في اتحاد ولايات أفريقية الجنوبية.

وقد كان تدخل الانجليز في شؤون البوير الداخلية، انتصارا للأجانب، سببا في نشوب حرب بين الترنسفال وانجلترا (١٨٩٩ — ١٩٠٢) زاد شعب البوير فيها عن استقلاله وقاوم الانجليز ثلاثة أعوام، فاضطر كيتشنر لاختضاعهم الى الاستعانة بجيش ضخم وتخريب البلاد واحراقها، وحصر النساء والأطفال في نقط عسكرية كانوا يموتون فيها بالآلاف من الجوع والبرد والمرض، وانهى الأمر بانتصار الانجليز بعد ما أنفقوا ٢٠٠ مليون جنيه وفقدوا ربع جيشهم الذي كان يبلغ ٢٠٠,٠٠٠ مقاتل (١٩٠٢).

بسطت إنجلترا من ذلك الوقت سيادتها على ولايات البوير ومنحتها حكومة ذاتية ثم انضمت الترنسفال والأورانج الى الكاب والنااتال وتألف منها ، ”اتحاد أفريقية الجنوبي“ سنة ١٩٠٨ وصارت المستعمرات الأربع يتولى شؤونها حاكم عام تعينه إنجلترا ، و برلمان يجتمع فى الكاب ، ووزارة مقرها ”بريتوريا“ ، وهذا النظام شبيه بنظام ”ولايات كندا المتحدة“ أو ”الدومينيون“ .

أفريقية الشرقية ، نيجريا — تملك إنجلترا فى شرق أفريقية على المحيط الهندى ”جزيرة“ ”زانبيار“ ومستعمرة أفريقية الشرقية المشهورة بثروتها ، وفى الغرب على المحيط الأطلسى : جامبي ، وسيراليون ، وساحل الذهب الداخلى فى أفريقية الغربية الفرنسية ، ومنطقة نيجريا الكبرى .

مصر والسودان — بسطت إنجلترا نفوذها فى مصر والسودان (١٨٨٢ — ١٨٩٨) وصات مهيمنة على وادى النيل كله ولكن مصر صارت فى حكم البلاد المستقلة منذ سنة ١٩٢٢

٣

الاستعمار الالمانى

ظل بسمارك زمنا طويلا يعارض فى السياسة الاستعمارية ولكن كبار المالىين والتجار حملوه فى سنة ١٨٨٤ على احتلال التوجو وكرون

على ساحل أفريقية الغربى ، وأفريقية الجنوبية الغربية ، وأفريقية الشرقية الألمانية ، وكانت إنجلترا تطمع في الاستيلاء على أفريقية الشرقية بسبب غناها ووقوعها في طريق الكاب الى القاهرة بين أفريقية الشرقية الانجليزية وأفريقية الاسترالية الجنوبية .

وقد فقدت ألمانيا مستعمراتها في الحرب الكبرى واستولت عليها بحق الانتداب^(١) الدول الأوروبية المتاخمة فقضت على آمال ألمانيا في انشاء إمبراطورية أفريقية .

على أن قوة الالمان الاستعمارية الحقيقية ظهرت في المهاجرة الى أمريكا (هاجر الملايين في القرن التاسع عشر الى الولايات المتحدة ، والبرازيل ، وشيلي) ونشر تجارتها في أوروبا والعالم . وخصوصا في تركيا حيث كان غليوم الثانى يكثر من المصالح الألمانية في الأستانة وآسيا الصغرى وسوريا .

وجرى الطليان في أمريكا الجنوبية على هذه السياسة المعروفة بسياسة التوغل السلمى .

(١) انتدبت إنجلترا في أفريقية الشرقية (مستعمرة كينيا) وأفريقية الجنوبية الغربية .

الفصل الثنائي

أوروبا في آسيا

١

الاستعمار الروسى

كانت آسيا مطمع الدول الأوروبية قبل أفريقية لأنها لم تكن مجهولة مثلها وكانت أعظم منها ثروة ، وقد وقفت الصين ، واليابان ، وسيام ، وفارس ، وتركيا في وجه أوروبا وحافظت على استقلالها .

حاولت روسيا التوغل في آسيا من الشمال والغرب : من سيبيريا التى كانت تحتلها منذ القرن السادس عشر ، ومن القوقاز (١٧٩٩ و ١٨٦٣) وتركستان (١٨٤٥ - ١٨٨٤) .

وجاءت إنجلترا من الجنوب فبسطت نفوذها في بنغال (١٧٥٧) وأتمت فتح الهند (١٨٠١ - ١٨٥٦) ، واستولت على برمانيا (١٨٢٦ - ١٨٨٥) .

وجاءت فرنسا من الجنوب الشرقى في الهند الصينية ، وكوشنصين وأنام ، وتونكان (١٨٥٩ - ١٨٨٥) .

وكانت روسيا أوّل الدول الأوروبية المستعمرة في آسيا وهي تملك فيها أقاليم تعدل مساحة أوروبا مرة ونصفاً .

سـيـبـيـرـيـا — اتسع ملكها في الشمال باضافتها الى سيبيريا وادى الأمور ومنطقة بحرية على المحيط الهادى تنازلت عنهما الصين لروسيا (١٨٥٨ — ١٨٦٠) ، وقد أنشأت في جنوب هذه المنطقة ميناء فلاديفستك الحربية التي كانت تريد أن تهيمن منها على الشرق ، وكان الروس يطمعون في بور آرثر .

على أن أقاليم سيبيريا الواسعة التي تعدل فرنسا ثلاثاً وعشرين مرة كان لا بد لاستعمارها من المواصلات والسكان :

أما المواصلات فكانت معدومة حتى أنشأ الروس خط (ترانسبيريان) الحديدى الذى يبلغ طوله ٦٦٠٠ كيلو متر (١٨٩١ — ١٩٠١) وينتهى في فلاديفستك .

أما السكان فكان لا يقطن سيبيريا أكثر من مليونين ونصف في سنة ١٨٦٠ ، ورغمما من انشاء الخط الحديدى وارسال آلاف المنفيين من الروس اليها في كل عام ومهاجرة الفلاحين الأوروبيين والروسيين اليها كان مجموع السكان لا يزيد عن خمسة أو ستة ملايين في أوائل القرن العشرين .

ويظهر أن روسيا أرصدت كل جهودها في استعمار المناطق الشرقية الجنوبية الواقعة على ساحل المحيط الهادى وفي شمال الصين . ولكن اليابان فطنت الى هذه الخطة وأحبطتها بالحرب (١٩٠٥) .

وقد ازدادت الحركة الاستعمارية فجأة بعد الحرب اليابانية الروسية على أثر حدوث الأزمة الزراعية في روسيا حيث كانت الأراضى تضيق عن كفاية الفلاحين . وبلغ عدد الروسين الذين نقلتهم الحكومة الى أقاليم سيبيريا الغربية الخصبية حول تبلسك وتمسك نحو الخمسة ملايين بين ١٩٠٦ و ١٩١١

ترتب على ذلك رقى الحالة الاقتصادية في هذه البلاد، وصارت تستغل معادن الحديد، والفحم، والنفاس، والذهب في سفح جبال ألتاى، وانتشرت الزراعة في بعض المناطق .

فتح القوقاز — احتل الروس بلاد القوقاز بين ١٨٣٩ و ١٨٦٠ ، ثم أضافوا إليها على أثر الحرب الروسية التركية في سنة ١٨٧٨ جزءا من أرمينيا التركية وميناء باطوم وحصن قارص^(١) . أحسن الروس استغلال هذه المناطق فمدوا الخطوط الحديدية ونشروا زراعة القطن والكروم فصارت من أكثر الممالك الروسية ثروة ورفاهية .

فتح تركستان — تمكن الروس بعد حروب شاقة دامت أربعين عاما من التغلب ، بين جبال آسيا الوسطى وبحر قزوين ، على أقاليم تركستان التي تبلغ مساحتها أربعة ملايين كيلو متر مربع (١٨٤٥ — ١٨٨٥) : احتلوا بالتتابع طاشقند (١٨٦٥) وسمرقند وبخارى (١٨٦٨) وخيوة (١٨٧٣) ووحدات تركمان على حدود أفغانستان وبلاد العجم (١٨٨٠) وواحة مرو (١٨٨٤) في طريق أفغانستان .

وأنشأ الروس في هذه الولايات الجديدة خطا حديديا يبلغ طوله ٢٠٠٠ كيلو متر (ترانسكاسبيان) من بحر قزوين الى مرو ، فسمرقند ، وطشقند حاضرة تركستان . وعنوا بالأشغال العامة فشققوا الترع ، وأقاموا القناطر والسدود ، ونظموا أعمال الري ، فأخذت مساحة الأراضي المنزرعة تزداد ، وصارت تركستان تمون الصناعة الروسية بالقطن .

٢

التنافس الانجليزي الروسي

لا شك في أن تقدم روسيا جنوبا كان من بواعث قلق إنجلترا على الهند ونشوء التنافس الانجليزي الروسي في آسيا الوسطى وخصوصا في أفغانستان وفارس .

وقد حرضت الحكومة الروسية فى سنة ١٨٣٧ شاه العجم على احتلال مدينة هرات الأفغانية الواقعة فى طريق الهند فدافع عنها الضباط الانجليز وأجلوا الفرس عنها . وانهزت انجلترا فى سنة ١٨٣٩ فرصة وجود نزاع بين أمراء الأفغان على الوراثة فأرسلت جيشا لفتح أفغانستان ولكن الأفغانين أعملوا القتل فى الانجليز وأفنوا جيشهم بأكمله (١٨٤٢) .

تحالفت الحكومة الانجليزية بعد ذلك مع أمير أفغانستان وأعانتة على احتلال هرات (١٨٦٣) ، ثم نشبت حرب جديدة بين الانجليز والأفغان (١٨٧٨ - ١٨٨١) هزم فيها الانجليز فظلوا يعاملون الأفغان كخلفاء لهم ويوجهون كل عنايتهم الى تحصين حدود الهند الشمالية الغربية فى مضائق الهملايا حتى لا يكونوا تحت رحمة حلفائهم (١٨٨٢ - ١٨٩٠) .

وفى سنة ١٨٨٤ صعد الانجليز إذ علموا أن قبائل التركمان فى مرو اعترفوا بسيادة القيصر عليهم فصارت روسيا تهدد أفغانستان ، وأخيرا اتفقت الحكومتان الانجليزية والروسية ، منعا للحرب ، على تحكيم لجنة انجليزية روسية عينت الحدود الروسية الأفغانية جهة تركستان وبامير ، وقضت التنازل لانجلترا عن منطقة بامير الصغيرة التى تهيمن على احدى سبل الهند (١٨٠٥) .

صارت إنجلترا ، من ذلك الوقت ، صاحبة النفوذ الأول في أفغانستان ، واستعاضت عن احتلالها ببسط حمايتها الأدبية عليها ضد كل اعتداء خارجى .

فارس — لم يكن التنافس الانجليزي الروسى قاصرا على أفغانستان بل تعداه الى فارس . كانت الدولتان أمضتا في سنة ١٨٣٩ اتفاقا لتعهدان فيه بالمحافظة على استقلال فارس ولكل منهما كانتا في الوقت نفسه تستبقان للحصول على امتيازات اقتصادية تمهيدا للتدخل في حكومة هذه البلاد والاستيلاء عليها .

وكان جل اهتمام إنجلترا في البداية موجهها الى احتكار التجارة في الخليج الفارسى ، ولكن السياسة الروسية في أواخر القرن التاسع عشر تفوقت على السياسة الانجليزية في فارس .

وذلك أن البارون روتر كان قد حصل في سنة ١٨٧٢ على امتياز السكك الحديدية لمدة سبعين سنة ، والتلغرافات ، والترع ، والمعادن ، والجمارك ، فعرض على الحكومة الانجليزية شراء هذا الامتياز فرفضت ، وأسس في سنة ١٨٨٩ "البنك الأمبراطورى" الذى كان يصدر أوراقا مالية . فلما رأت روسيا ذلك بدأت تنشر نفوذها الاقتصادى (١٨٨٩) فأخذت تنشئ السكك الكبيرة التى تربط المدائن

الكبرى بعضها ببعض ، والمتاجر ، والأسواق . وكانت الجنود الروسية ، فى السكة التى تصل طهران بحر قزوين تحرس البترول والسكر الروسين والأرز الفارسى ، وقد أنشأ الروسون "بنك التسليف" (١٨٩٩) الذى أقرض الشاه مظفر الدين ٥٥ مليون جنيه بفائدة ٥ ٪ بشرط أن يدفع دين البنك الأمبراطورى : أقرض البنك الروسى الشاه ، الذى تهالك على اللهو والاسراف ، أموالا كثيرة بلغت فى سنة ١٩٠٢ ثمانين مليون جنيه خلاف المبالغ المتقدمة . وقد تغير اسم البنك فصار "بنك الرهونات" ووضع يده بصفة ضمانه للدين على الجمارك ، وإيرادات الأقاليم الشمالية ، فعهد بإدارتها الى لجنة اصلاحات مؤلفة من بلجيكين ، ولكن الجمارك نقص دخلها وقبيلت روسيا ، فى مقابل عقد قرض جديد ، امتياز المعادن والسكر الحديدية :

كانت روسيا تفكر فى انشاء خط حديدى كبير يخرق فارس ويصل بحر قزوين وولاياتها الآسيوية بميناء بندر عباس التى كانت روسيا تريد أن تجعل منها «بور آرثر» أخرى على الخليج الفارسى والمحيط الهندى .

وكان لروسيا قائد ومعلمون حربيون يباشرون تنظيم الجيش والشرطة فى فارس ، وكان لها النفوذ الأول فى بيت الملك فى طهران فى أوائل القرن العشرين .

ولما كانت السياسة الأوروبية تقضى بالتقرب بين روسيا وانجلترا رأت الدولتان تصفية النزاع بينهما فى جميع المشاكل باتفاق عام (٣١ أغسطس سنة ١٩٠٧) تعهدت انجلترا بمقتضاه أن لا تضم بلاد أفغانستان أو تتدخل فى شؤونها الداخلية ، وتعهدت روسيا أن تشرك معها انجلترا فى الاشراف على أحوال فارس تمهيدا لإنشاء مراقبة ثنائية فى فارس (كوندومنيون انجليزى روسى كالكوندومنيون الانجليزى الفرنسى فى مصر) .

وقسمت فارس الى دائرتى نفوذ : المنطقة الروسية فى الشمال وهى تشتمل على أوسع وأغنى الأقاليم الفارسية ، والمنطقة الانجليزية فى الجنوب وتختصر أهميتها فى توافر الطبقات البترولية بأرضها ، ووجود ميناء بندر عباس التى تشرف على الخليج الفارسى .

تحالفت الدولتان بهذه الطريقة على اقتسام بلاد فارس واستعمارها ، ولكن الفارسيين انتبهوا فى القرن الماضى الى الخطر المحدق بهم وأخذوا يطالبون باصلاحات وحكومة نيابية تتقذ البلاد من التدخل الأجنبى ، وقد حصلوا فعلا من الشاه مظفر الدين (١٩٠٦) على دستور ومجلس يمثل الأمة .

ولكن الشاه الجديد محمد على عطل الدستور فى يونيه سنة ١٩٠٧ وناط بالكولونيل لياكوف والحرس الروسى المحافظة على النظام

فى طهران ، ونشر فيها حكم الارهاب ، وألقى القبض على الكثيرين من رجال الاصلاح فعم الاستياء والسخط على هذه السياسة فى البلاد ، وحاول بعض الفارسيين قتل الشاه (٢٨ فبراير سنة ١٩٠٨) فنجا وضاعف العذاب والتنكيل ، وألغى الأندية ، وألقى القبض على زعماء الحزب الدستورى (يونيه ١٩٠٨) فقامت الثورة فى البلاد ، وأعلن الوطنيون الحرب على حكومة الشاه فى تبريز بقيادة "ساتهار خان" فظهروا على جنودها ووعد الشاه بدعوة برلمان جديد .

وفى ١٣ يوليه سنة ١٩٠٩ دخل الثوار مدينة طهران وخلعوا الشاه الذى كان محتما فى المفوضية الروسية وعينوا مكانه أحمد مرزا الذى كان عمره ثلاثة عشر عاما ، وتألقت حكومة جديدة من نخبة المتعلمين الفارسيين الذين ضموا اليهم بعض المستشارين الأوروبيين والأمريكيين .

اتهمزت روسيا وانجلترا حدوث الثورة الفارسية لتحقيق أطماعهما فى منطقتى نفوذهما ، فاحتل الروس منطقة طورس (أدخلوها فيما بعد) ومدوا فيها خطهم الحديدى الذى يمتدئ فى تفليس ، واعترفت ألمانيا فى معاهدة ١٩ أغسطس سنة ١٩١١ بنفوذ روسيا فى شمال فارس .

واحتلت الجنود الانجليزية فى يناير سنة ١٩١٢ مدائن الجنوب
بينما كان الشاه القديم يحاول استرداد العرش بمعونة الروس وأخيه
صلاح الدين (١٩١٢ - ١٩١٣) .

وتتخسر خطة الوطنيين الفارسيين اليوم فى إصلاح إدارة البلاد
وتخليصها من ربة الأجنبي .

٣

الاستعمار الانجليزى

كانت شركة الهند الانجليزية فى القرن الثامن عشر لا تملك
إلا منطقة بنغال وجزءا من دكن وقد عملت على إتمام فتح الهند
فى النصف الأول من القرن التاسع عشر فاستولت على دلهى (١٨١٣)
ومناطق المهرات (١٨١٨) ووادى السند (١٨٤٣) ومملكة لاهور
(١٨٤٨)، وعانى الانجليز كل مشقة فى فتح البنجاب التى كانت تقطنها
قبائل السيخ وهم رجال حروب من الهنود البراهميين لم يخضعوا إلا
بعد حربين (١٨٤٥ و ١٨٤٩)، ثم بسط الانجليز بعد ذلك حمايتهم على
ولايات كثيرة وانتزعت الملك من معظم الأسر الأهلية الحاكمة .

ثورة سنة ١٨٥٧ — حدثت فى سنة ١٨٥٧ ثورة كبيرة

كادت تقضى على النفوذ الانجليزى فى الهند منشؤها الحقيقى كراهية

الحكم الأجنبى . وقام بالثورة سكان وادى جنجيز ، « السباى » ونصبوا عليهم نانا صاحب أحد الأمراء الوطنيين الذين أبعدهم الانجليز عن الملك ، واحتلوا دلهى ومدائن أخرى ، وقد ارتكبت فى هذه الحروب فظائع كثيرة من الجانبين ولم يتمكن الانجليز من إخماد الثورة إلا بعد سنة ونصف (مايو ١٨٥٧ — ديسمبر ١٨٥٨) .

ضم الهند الى التاج البريطانى — انتهزت إنجلترا هذه الفرصة وقرّر البرلمان الغاء شركة الهند (١٨٥٨) لسوء تصرفها وصارت الهند من مستعمرات التاج الخاضعة للحكومة الانجليزية ، وقد حوّلتها وزارة بيكونسفيلد المحافظة الى امبراطورية ، وأصبحت الملكة فكتوريا تلقب بامبراطورة الهند (١٨٧٦) ، وصارت حكومة الهند من ذلك الوقت يدير شؤونها فى لندره وزير خاص ومجلس مكوّن من خمسة عشر عضواً .

وفى الهند حاكم عام (نائب الملك) يقيم فى دلهى منذ سنة ١٩١٠ ، ويعينه فى الادارة مجلس تنفيذى مؤلف من رؤساء الادارات المختلفة ومجلس تشريعى مكوّن من أولئك الرؤساء وأعضاء آخرين يعينهم الحاكم .

وتبلغ مساحة الهند ٣,٨٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع ، وعدد سكانها ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ نفس . وقد انتشرت فى أرجائها الخطوط الحديدية

والأسلاك البرقية مخترقة الجبال والغابات والصخور . واجتهدت انجلترا فى تعميم نظام الري وترقية الزراعة فصارت الهند من أشهر البلاد التى تصدر المنسوجات والقنب والأرز والقمح والقطن والأفيون ، وتصدر منشستر الى الهند كل عام منسوجات قطنية تبلغ قيمتها ثلاثين مليوناً من الجنيهات .

ولما كان السواد الأعظم من الشعب لا يزال فى جهل وبؤس وتأخر نشأ فى الهند حزب يطالب بالاصلاح الاجتماعى واشراك الهنود فى حكومة بلادهم ، وقام الى جانب هذا الحزب ، حزب المعتدلين ، حزب آخر يرأسه الزعيم غاندى وجهته تحرير البلاد من السيادة الأجنبية ولكن هذه الغاية السامية تعترضها مصاعب كثيرة ناشئة من انحطاط الشعب فى مجموعه وانقسام الهنود الى ولايات وطوائف عديدة مختلفة فى الدين واللغة والجنسية .

والهند درة التاج البريطانى وأغنى المستعمرات الانجليزية ومن أجل ذلك حرصت انجلترا على أن تحوطها بسياج من الحدود المتينة فبسطت نفوذها على الهند الصينية وبرمانا شرقاً ، وبلوخستان وأفغانستان وفارس والعراق غرباً ، وتبت شمالاً الى جانب جبال الهماليا حصون الشمال الطبيعية .

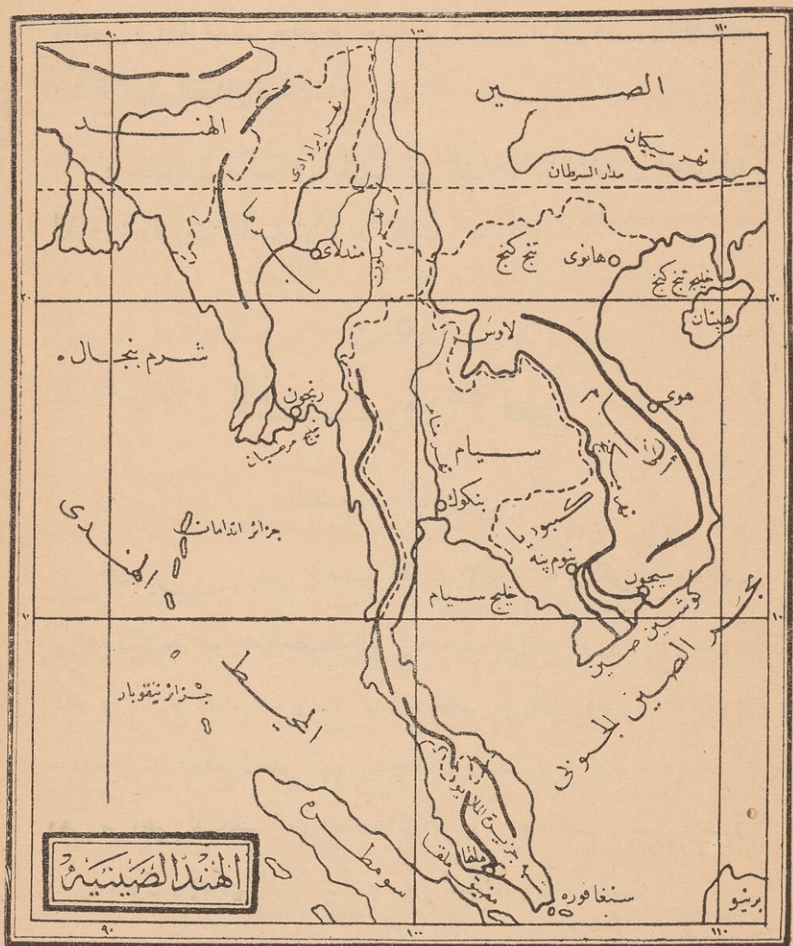
ولم تكثف بذلك بل احتلت نقاطا حصينة من الأهمية بمكان في جميع الطرق الكبرى الموصلة الى الهند : فاستولت في البحر الأبيض على جبل طارق ومالطة وقبرص ، وقناة السويس (بين البحر الأبيض والبحر الأحمر) ، وفي البحر الأحمر على عدن ، وفي المحيط الأطلسي على أسانسيون وسانت هيلين ، وفي طريق الشرق الأقصى على ملقا وسنغافوره .

٤

الاستعمار الفرنسي

بدأت فرنسا تسيطر على الجنوب الشرقي من آسيا في الهند الصينية سنة ١٨٦٢ ، وكانت انجائرا سبقتها الى احتلال الهند الصينية الغربية ومملكة برمانا .

وقد احتلت فرنسا في عهد نابليون الثالث كوشن صين (١٨٦٢ - ١٨٦٧) وبسطت حمايتها على مملكة كمبوديا (١٨٦٢) ، وفي عهد الجمهورية الثالثة دخلت في حرب مع الصين (١٨٨٢ - ١٨٧٥) وهزمتها فتنازلت لها عن منطقة تونكان واعترفت بحمايتها على ولاية أنام وبذلك استولت فرنسا على جميع الهند الصينية الشرقية ، وتوجد ادارة فرنسية في كوشن صين وتونكان .



وأشهر موارد هذه الأقاليم الفحم والأرز الذي تتروود منه اليابان والصين ، وقد مدت خطوط حديدية كثيرة تمتد الى الصين الجنوبية وتفتح سبل التوغل فيها .

واستولت فرنسا في الحرب على الشام ، كما استولت إنجلترا على العراق ، وقررت عصبة الأمم «انتدابها» فيها .



الشرق الأقصى

الصين واليابان

الصين — امتدت المطاعم الأوروبية في القرن التاسع عشر الى هذه الامبراطورية العظيمة التي تزيد مساحتها عن أوروبا (١٢ مليون كيلو متر مربع تقريبا) ، ويبلغ عدد سكانها على أقل تقدير ٣٠٠ مليون ويمتد نهراها العظيمان هو انهو ويانجكيان وسط بقاع خصبة واسعة . وهي من أغنى ممالك العالم بحاصلاتها الزراعية ومعادنها ، ومن أقدمها مدنية ، وكان يحكمها لغاية سنة ١٩١٢ امبراطور «ابن السماء» .

حاولت الدول التوغل ونشر تجارتها في أرجائها : كانت الصين من القرن السادس عشر الى سنة ١٨٤٠ مغلقة أمام التجارة الأوروبية

الا في نقطة واحدة في الجنوب كان البرتغاليون استوطنوا فيها سنة ١٥١٧ (كانتون) .

حرب الأفيون — كان الانجليز يتاجرون في هذه المدينة الجنوبية بالأفيون الذي تصدره الهند ويدخنه الصينيون ، ولكن الحكومة الصينية حرمت بيعه في سنة ١٨٢٩ فحاصر الانجليز كانتون وأعلنوا على الصين الحرب المعروفة بحرب الأفيون (١٨٤٠ — ١٨٤٢) فاستولوا على بعض المدائن ودخل أسطولهم نهر يانجتيك فاضطر الصينيون الى عقد الصلح والتنازل لانجلترا عن جزيرة هونكون في خليج كانتون وفتح خمس مين لجميع الأجانب من غير تمييز .

الحملة الانجليزية الفرنسية (١٨٥٩ — ١٨٦٠) — لم تكتف إنجلترا والدول الأوروبية بالامتيازات الضئيلة التي حصلت عليها واتفقت الحكومة الانجليزية و نابليون الثالث على ارغام الصين بحرب جديدة على الانفتاح للنفوذ الاوروبي .

أرسلت الدولتان الى الصين جيشا مؤلفا من خمسة وثلاثين ألف مقاتل هزم الجيش الصيني ودخل بكين فأمضت الحكومة الصينية معاهدة « بكين » (١٨٦٠) التي فتحت بمقتضاها سبع مين جديدة للاوروبيين ، وردت للمسيحيين آملا لهم المصادرة ، وخولت الدول حق تعيين سفراء أو وزراء مفوضين في بكين .

الامبراطورة تشوى سى (١٨٦١ - ١٩٠٨) — كانت
الامبراطورة تشوى سى تفكر فى ادخال اصلاحات فى بلادها بعد
معاهدة بكين وخصوصا بعد الحرب الصينية اليابانية وامضاء معاهدة
«سيمو نوزاكي» (ابريل ١٨٩٥) التى اعترفت فيها باستقلال كوريا،
وتنازلت لليابان عن بور آرثر وجزيرة «فورموزا»، وفتحت أربع مين
جديدة، ومنحتها امتيازات تجارية.

تألفت بعد هذه الحرب جمعيات سرية كثيرة من الصينيين ضد
المبشرين الأجانب الذين لا تفتأ دولتهم تتدخل فى البلاد وتطالب
بامتيازات جديدة: فقد حصلت «روسيا» فى مقابل ضمانة قرض
صينى قدره ٤٠٠ مليون فرنك على امتيازات فى منشوريا ومد خط
سيبيريا الى بلاديفستك (١٨٩٦)، واحتلت بورت آرثر المهيمنة على
قسم من السواحل الصينية (١٨٩٧). وحصلت «انجلترا» على فتح
نهر «سيكيان» التجارة الاوربية (اتفاقية ٤ فبراير سنة ١٨٩٧) وتعديل
حدود برمانا (اتفاقية ٥ يونيه)، وحصلت فى سنة ١٨٩٨، فى مقابل
مساعدهتها الصين فى عقد قرض بمبلغ ١٦ مليون جنيه، على فتح الانهر
الصينية لجميع المراكب، وتعهدت الصين لانجلترا بأن لا تتنازل لأية
دولة أخرى عن الاراضى الغنية فى حوض يانجتيان، وتركت لانجلترا

ميناء واى هاى واى لمدة معينة ، وصار لانجلترا الاشراف الفعلى على
الجمارك الصينية .

وحصلت "فرنسا" فى سنة ١٨٩٧ على مد خط تونكان الحديدى
فى «يون نان» وامتياز استغلال المناجم فيها . وفى سنة ١٨٩٨ تنازلت
لها الصين عن خليج «كوانج تشو» لمدة معينة وتعهدت بأن لا تتنازل
لاية دولة عن جزيرة هاينان ومقاطعات «كوانج تونج» «ويون نان»
واستولت فرنسا على ادارة البريد العامة .

وحصلت "اليابان" فى سنة ١٨٩٨ من الصين على التعهد بأن
لا تتنازل لأية دولة عن مقاطعة فوكيان الواقعة أمام جزيرة فورموزا .
وكانت "المانيا" تشغل من سنين عدة بارسال البعثات الدينية
وحماية المسيحيين خصوصا فى مقاطعة شانتنغ ، وقد انتهزت فرصة قتل
اثنين من مبشريها فيها واحتلت خليج وميناء كياوچو (نوفمبر ١٨٩٧)
وتوغلت فى شانتنغ (١٨٩٨) .

أرغمت الدول الصين على فتح مين كثيرة وظهرت نواياها فى هذه
البلاد التى ضربت عليها نطقا من مطاعمها فتنبه الصينيون للخطر
وقامت ثورة «الملاكين» الشهيرة فى الجنوب سنة ١٩٠٠ ، وحوصرت
دور المفوضيات ، وأحرقت الكنائس ، وأعمل القتل فى المسيحيين
والأجانب .

اتفقت الدول الأوروبية واليابان والولايات المتحدة على التدخل في الصين وأرسلت إليها جيشا بقيادة الفيلد مارشال الألماني «والدرسي» فاستولى على بكين وأرغم الصين على دفع تعويضات كبيرة للأجانب .

وقد تألف في الصين حزب وطني "الصين الفتاة" لمقاومة التدخل الأجنبي والمطالبة باصلاحات ادارية وسياسية : بدى في سنة ١٩٠٥ بتنظيم الجيش الصينى على الأسلوب الأوروبى بواسطة معلمين يابانيين ، وفتحت مدارس كثيرة ، وأسست جامعة في بكين ، وأرسلت بعثات عديدة الى أوروبا . وفي سنة ١٩٠٦ منحت الأمبراطورة دستورا عطلته حركة رجعية حدثت في السراى (١٩٠٧) ، ولكن الوطنيين تمكنوا من حمل الامبراطورة على تأليف لجنة عليا لوضع قوانين دستورية واعداد الاصلاح الادارى . توفيت الأمبراطورة في أثناء ذلك (نوفمبر ١٩٠٨) وخلفها فى الملك طفل يبلغ من العمر ثلاثة أعوام فنيط بعمه مؤقتا تدير شؤون الدولة .

وفى سنة ١٩٠٩ تألف حزب ، يدعى حزب النهضة "كيمنج" برياسة دكتور فى الطب « سنيا تشين » دبر الثورة فى جنوب الصين (١٩١١) للمطالبة بخلع الأسرة الحاكمة وتأسيس جمهورية ، فاضطرت حكومة الامبراطور الى منح دستور، ولكن الثوار كانوا قد استولوا على

جميع الصين الجنوبية واجتمع في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١١ نواب من أربعة عشرة مقاطعة أعلنوا الجمهورية وعينوا «سنياتسن» رئيساً مؤقتاً لها (يناير سنة ١٩١٢)

ونشر دستور مؤقت في ١٥ مارس سنة ١٩١٢ ، وفي أبريل اجتمعت « اللجنة الدستورية » ووضعت بالتفصيل قواعد الدستور وقد فاز حزب «كيمنج» الجمهورى المتطرف بالأغلبية فى الانتخابات سنة ١٩١٢ ولكن بوانشيكاي تمكن بنفذه — اذ كان قائداً لـلنخبة الجنود الصينية — من الظهور على «سنياتسن» والحلول مكانه فى رئاسة الجمهورية المؤقتة (مارس ١٩١٢) .

وسرعان ما حدث خلاف بين المتطرفين الذين كانوا أغلبية فى المجلس والرئيس « بوانشيكاي » بسبب قرض عقده مع جماعة مالية أوروبية فاستبد الرئيس بالأمر وألقى القبض على الكثيرين من زعمائهم وقامت ثورة جديدة فى الجنوب (١٩١٣) تمكن من انحادها ، وقرر فى سنة ١٩١٤ إلغاء البرلمان والاستئثار بالسلطة .

اليابان — كانت اليابان لغاية سنة ١٨٦٨ امبراطورية اقطاعية تشبه حكومات أوروبا فى القرن الثالث عشر ثم تحولت الى مملكة أوروبية حديثة فى عشرين سنة (١٨٦٨ — ١٨٩٠) وكان تطورها السريع من أكبر الخوارق فى تاريخ الشرق الأقصى .

كانت اليابان مغلقة للاوروبيين وكان الهولنديون وحدهم منذ سنة ١٦٤١ متصلين باليابانيين حتى أرسلت الولايات المتحدة في سنة ١٨٥١ أسطولا الى اليابان وأرغمتها على فتح ميناءين للتجارة فتبعتها الدول الأوروبية وحصلت على نفس الامتيازات (١٨٥٥ - ١٨٥٦) وحق تعيين وزراء مفوضين لدى القائد العام المسمى «شوجون» الذي كان الحاكم الفعلي في هذه البلاد، وكان مقره في مدينة بييدو «طوكيو» ومقر الامبراطور في كيوتو .

ثورة سنة ١٨٦٨ - أحدثت هذه الامتيازات الممنوحة للأجانب أزمات داخلية وحروبا أهلية كانت فاتحة عصر جديد : كان في اليابان حزبان حزب ينقم على « الشوجون » عقد معاهدات مع الأجانب ويطالب بإلغاء سلطته وتوطيد سلطة الامبراطور القديمة التي أصبحت وهمية ، وآخر يؤيد « الشوجون » وينتصر للأجانب . وأخيرا تمكن الامبراطور من خلع « الشوجون » ونقل عاصمته الى بييدو التي صارت طوكيو (يونيه سنة ١٨٦٨) ، واتصل في الوقت نفسه بالأجانب وفتح لهم ميناء جديد . دخلت اليابان من ذلك الوقت في عهد اصلاحات وظهرت فيها النظم الادارية والعسكرية والسياسية والعلوم والصناعات الأوروبية وأخذ اليابانيون يمدون الخطوط الحديدية منذ سنة ١٨٧٠ وعمموا الخدمة العسكرية الاجبارية

(١٨٧٢) . وفي سنة ١٨٨٩ منح الميكادو رعيته دستورا حصر السلطة التنفيذية في الامبراطور ووزرائه ، والسلطة التشريعية في مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، ووضعت مجموعة قوانين مدنية شبيهة بالمجموعة الفرنسية صارت نافذة في سنة ١٩٠٠ ، وأُنشئ جيش واسطول على الاسلوب الاوروبي ، وبدأت اليابان تلعب دورا كبيرا في آسيا .

وقد أعلنت الحرب على الصين سنة ١٨٩٤ بسبب "كوريا" وأخذت منها "بور آرثر" (١٨٩٥) ولكن روسيا وفرنسا وانجلترا تدخلت وحملت اليابان على رد هذا الميناء الى الصين ولم تكن ترضى بضعة أشهر حتى أذنت الصين لروسيا بالتوغل في منشوريا (١٨٩٦) ، ثم اعطتها امتياز "بور آرثر" لمدة ٢٥ سنة (١٨٩٨) ، وأخذت روسيا تتدخل في كوريا وتبسط نفوذها فيها وتعمل على تكوين امبراطورية روسية في الشرق الاقصى (١٩٠٣) .

قلقت اليابان من التقدم الروسي في هذه المناطق التي كانت تطمح فيها ووطنت نفسها على تصفية النزاع بينها وبين روسيا بالحرب (١٩٠٤) فاستولى اليابانيون على "بور آرثر" في أول يناير سنة ١٩٠٥ ، وقضوا على أسطول روسيا ، ودوخوا جيشها فأضمت روسيا معاهدة "پورتسماوث" (١ أكتوبر سنة ١٩٠٥) التي اعترفت فيها بحماية اليابان على كوريا وملكية القسم الجنوبي من جزيرة "ساخالين" ، وتنازلت لها عن "بور آرثر" .

من ذلك الوقت صارت اليابان في عداد الدول الكبرى وأصبح لها النفوذ الاول في الشرق الاقصى ، وقد عقدت معها انجلترا (٢٩ سبتمبر ١٩٠٥) محالفة دفاعية هجومية تتعهد فيها اليابان بالدفاع عن الهند ، وتقسم معها السيادة في بحار آسيا فترك لها المحيط الهندي وتتفرد هي بامواه الشرق الاقصى .

تخلصت اليابان من روسيا في الشرق الاقصى فانبرت لها الولايات المتحدة تنافسها فيه ، وصارت الدولتان تتنازعان على السيادة في المحيط الهادى .

وقد احتلت الولايات المتحدة جزر الفليبين (١٨٩٨ - ١٩٠٠) وصارت وجهتها أن يترك "الباب مفتوحا" لتجارتها في الصين المستقلة ، والواقع أن مسألة الشرق الاقصى لا تتعدى اليوم مسألة الصين .

ظلت اليابان في تقدم مطرد فبلغ ما مد فيها من الخطوط الحديدية ١٠,١٠٠ كيلو متر (١٩١١) ، وكانت تجارتها الخارجية ١٣٥ مليون فرنك في سنة ١٨٦٨ فبلغت مليارين ونصف في سنة ١٩١١، وارتقت فيها الصناعة وبلغ ما تخرجه من الفحم ١٥,٦٠٠,٠٠٠ طن (١٩١٠) ومن النحاس ٥٠,٠٠٠ طن (١٩١٠) وصارت بأسطولها الحربى وأسطولها التجارى في مقدمة الدول البحرية .

الفصل الثالث

انجلترا في الأوقيانوسية

وأمریکا الشمالية

١

أهم الدول المستعمرة في الأوقيانوسية هولندة وانجلترا : تملك الأولى جزائر الهند الشرقية الكبرى . وتملك الثانية استراليا (أكبر جزيرة وأصغر قارة في العالم) ونيوزيلند ، وجزءا من بورنيو ونيوجنى . وتمتاز كندا ، والاتحاد الاسترالى ، ونيوزيلند وأفريقية الجنوبية باستقلالها الذاتى لأن انجلترا ممثلة فيها بواسطة حاكم عام ، أما باقى الولايات فيحكمها موظفون انجليز .

تبلغ مساحة استراليا أربعة أضعاف أوروبا ، وداخلها صحارى مجهولة يقطنها السكان الهمج الأصليون ، وأغنى بقاعها المناطق الواقعة على سواحلها . وكان الهولنديون أول من اكتشفها فى القرن السابع عشر ، ولكن الانجليز أول من أنشأ نقطة استعمارية فى هذه القارة سنة ١٧٨٨ فى خليج بوتانى الذى كان كوك اكتشفه سنة ١٧٧٠ ، وكان الانجليز يرسلون اليها فى البداية المجرمين والأشقياء .

تمكنت النجلترا فى القرن التاسع عشر من اكتشاف مناطق استراليا المختلفة وبسط سلطانها عليها ، وقد ازدادت أهمية هذه القارة على أثر اكتشاف معادن الذهب فيها سنة ١٨٥١

وقد انقرض معظم السكان الأصليين ، وصار أغلب السكان الحاليين من أصل انجلترى بلغ تعدادهم فى سنة ١٩٠٦ نحو الأربعة ملايين وكان لايزيد عن ١٦٦٨٠٠٠ فى سنة ١٨٧١

واشتهرت استراليا بمراعيها ، وتربية المواشى والأغنام التى يؤخذ منها الصوف ، وهى من أكبر بلاد الذهب فى العالم اذ بلغ محصولها منه فى سنة ١٩٠٥ نحو ١٦٠٠٠.٠٠٠ جنيه أورع الذهب المستخرج فى العالم كله ، وقيمة المستخرج من معادنها ٢٥٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

وأمكن الحصول منذ اكتشاف الذهب لغاية سنة ١٩٠٥ على ذهب تبلغ قيمته ٤٦٠ مليون جنيه وكان يشتغل باستخراجه فى ولاية فكتوريا وحدها ٣٠٠٠٠ عامل ، وتوجد أغنى معادن الذهب فى استراليا الغربية .

ولا ريب أن أساس الثروة فى استراليا تربية الأغنام واستغلال المعادن ، وقد ترتب على وجود عشرات الآلاف من العمال فيها وجود حزب عمال كان له أثر كبير فى حياة البلاد العمرانية والسياسة .

شكل الحكومة السياسى — كانت استراليا فى أوّل الأمر لا تشمل إلا على مستعمرة واحدة فى الجنوب الشرقى "نيو ويلز" ثم أنشأت إنجلترا مستعمرة استراليا الغربية سنة ١٨٢٩ واستراليا الجنوبية سنة ١٨٣٤، ثم قسمت المنطقة الجنوبية الشرقية، على أثر اكتشاف معادن الذهب، الى ولايات جديدة : فكتوريا (١٨٥١) وكوينزلند (١٨٥٩) ونيو ويلز بين هاتين الولايتين، وكانت جزيرة تاسمانيا مستعمرة على حدة منذ سنة ١٨٢٥

كانت هذه المستعمرات خاضعة للحكومة الانجليزية فى ادارة شؤونها الداخلية، ولكن الأحرار الانجليز الذين كانوا فى الحكم حوالى سنة ١٨٥٥ رأوا منحها الحكومة الذاتية، وقد حصلت خمس ولايات من إنجلترا فى أوائل سنة ١٨٦٠ على حكومة مسؤولة، وتبعها استراليا الغربية فى سنة ١٨٩٠ فصارت فى كل ولاية أو مستعمرة برلمان محلى يشرف على حكومتها .

الاتحاد الاسترالى — كانت الولايات المختلفة تعيش منفردة لا رابطة بينها، ثم نشأت حوالى سنة ١٨٨٥ فكرة التوحيد بينها فعارضت بعض المستعمرات فيها . واجتمعت جمعية عمومية فى « سدنى » سنة ١٨٩١ ورسمت قواعد دستور اتحادى بحث من جديد فى سنة ١٨٩٥ وأخيرا أقرته فى سنة ١٨٩٩ نيلو ويلز، وفكتوريا،

وكوينزلاند، وأستراليا الجنوبية وتاسمانيا . وقد انضمت أستراليا الغربية الى الاتحاد في سنة ١٩٠٠ وصدق البرلمان الانجليزي على قانون الاتحاد الاسترالي في مايو سنة ١٩٠٠ . وافتتح النظام الاتحادي في ٢٠ يناير سنة ١٩٠١ .

وتهيمن على المستعمرات الاسترالية في مجموعها حكومة برلمانية مؤلفة من حاكم عام تعيينه إنجلترا، ومجلس شيوخ مؤلف من ٣٦ عضواً، ومجلس عموم من ٧٥ عضواً، وسبعة وزراء مسؤولين أمام البرلمان الاتحادي، ومحكمة عليا . ويسمى الانجليزية هذا الاتحاد Commonwealth أو ولايات استراليا المتحدة .

نيوزيلند — تباع مساحة نيوزيلند أوزيلند الجديدة ٢٦٩٠٠٠ كيلومتر مربع ، ولا يزيد عدد سكانها عن المليون بحسب تعداد سنة ١٩١٢ أغلبهم من أصل انجليزي أو إيرلندي ، ويبلغ عدد السكان الأصليون نحو ٤٠,٠٠٠ ، وتمتاز أستراليا ونيوزيلند بالنظم الديمقراطية والتشريع الاشتراكي بسبب وجود العمال فيهما بكثرة . وقد صارت نيوزيلند في العهد الأخير ميدان تجارب اشتراكية فنجح النساء حق الاشتراك في الانتخابات والهيئات التمثيلية ، وأصدرت الحكومة قوانين كثيرة لحماية العمال وتحسين أحوالهم ومعاشهم وفرضت الضرائب "النسبية" التي تكاد لاتقع إلا على ثروة كبار الملاك والأغنياء .

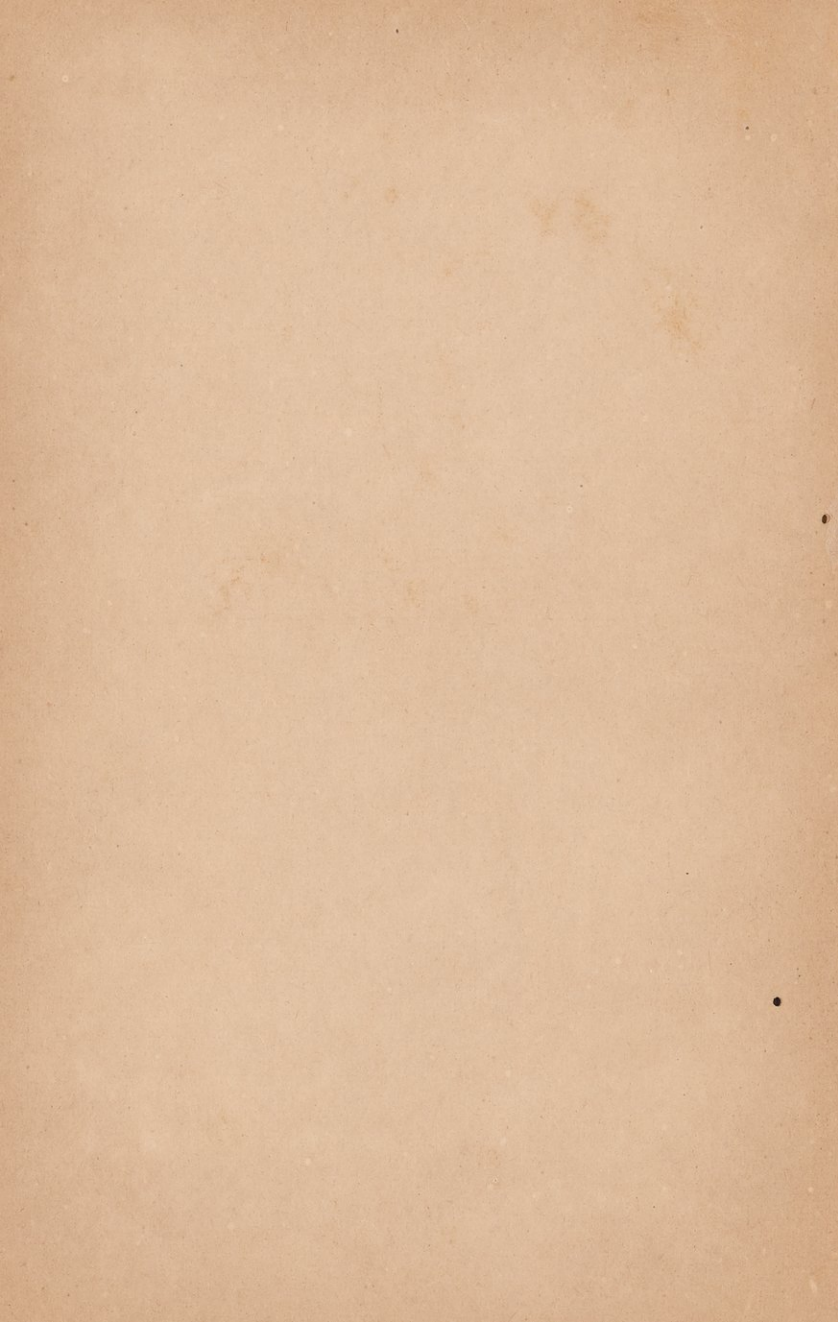
٢

كندا — كانت إنجلترا تملك في أوائل القرن التاسع عشر أربع مستعمرات في شمال أمريكا : اسكتلندا الجديدة ، برنزوك الجديدة ، كندا السفلى ، كندا العليا . وحاولت مرارا أن تنتقص من حرية السكان فثاروا عليها ، وأخيرا تألفت من كندا السفلى وكندا العليا مستعمرة واحدة منحت الحكومة الذاتية وصار لها برلمان ووزراء مسؤولون (١٨٤٠) .

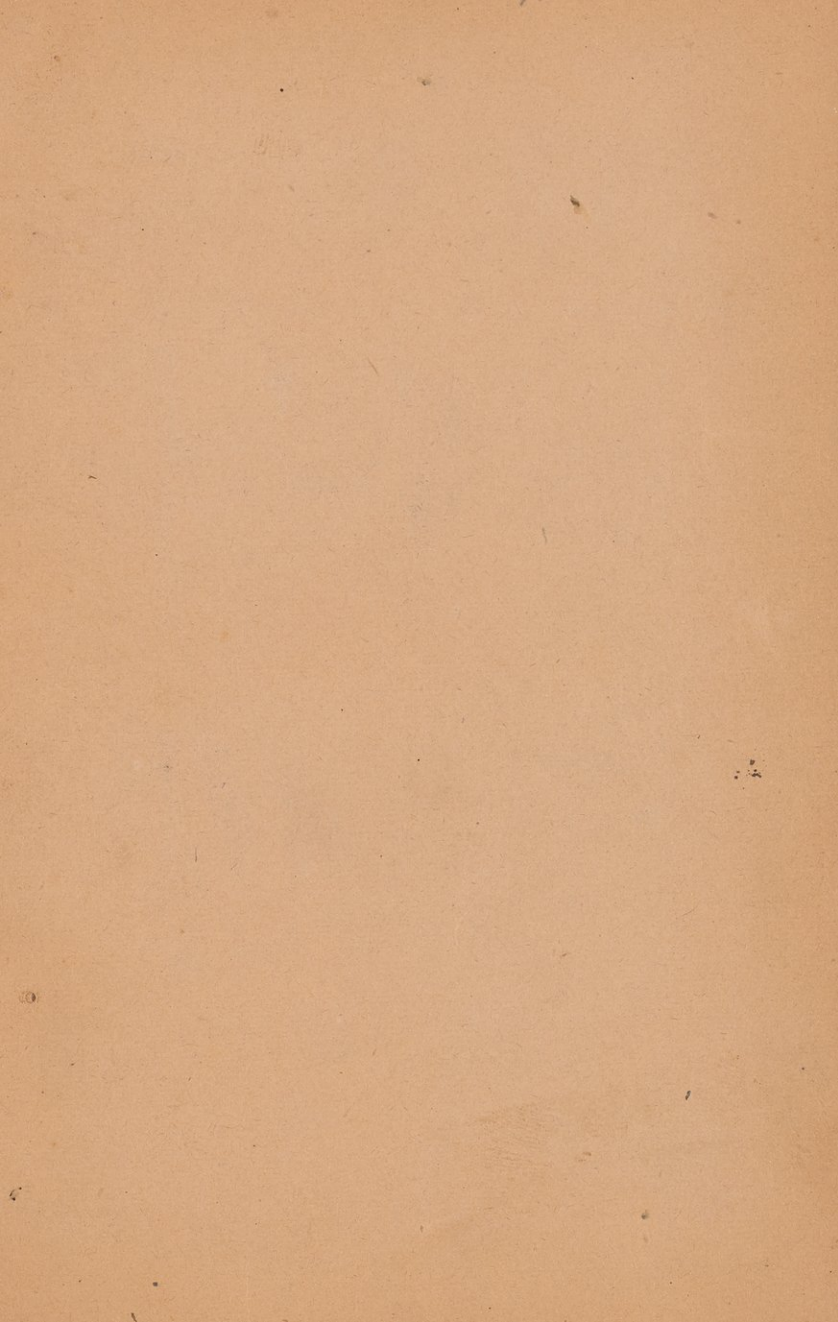
وقد أحس سكان كندا بالخطر الذي يتهددهم من ناحية الولايات المتحدة ففكروا في إنشاء قوة دفاعية خاصة كما حدث في استراليا واقترحوا على اسكتلندا الجديدة وبرزوك الجديدة سنة ١٨٦٧ الانضمام الى كندا وتكوين حكومة اتحادية "دومينيون Dominion" . صارت من ذلك الوقت أتوا عاصمة الدومينيون ودخلت في سنة ١٨٧١ في الاتحاد كولمبيا البريطانية الواقعة على المحيط الهادى .

ونظام الدومينيون هو نفس نظام الحكم في استراليا وجنوب أفريقيا . به تأمن إنجلترا ثورة المستعمرات وتوطد نفوذها فيها ، وهى تعمل اليوم على تعميم الحكومة الذاتية في باقى الولايات الواقعة فى دائرة نفوذها كارلندا ، ومصر ، والهند . ولكن اقتران الفكرة الاستقلالية بالفكرة النيابية فى هذه الولايات يجعلها مصدر قلق وثورات تهدد كيان الإمبراطورية الانجليزية .

(طبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٦/٣٨٠ / ٥٣٠٠)











962:Sa11tA:c.1
 صبري، محمد
 تاريخ العصر الحديث
 AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
 01059507

American University of Beirut



962
 Sa11tA

General Library

